المملكة العربية السعودية
الجامعة الإسلامية
بالمدينة المنورة



القول الفصل

في التصغير والنسب والوقف والإمالة وهمز الوصل

تأليف
الشيخ عبد الحميد عنتر
المدرس في كلية اللغة العربية بالأزهر

الطبعة الثانية
١٤٠٩هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي شرف لغة العرب بكتابه الكريم فأنزله ﴿**بلسانٍ عربى مبين**﴾ . ﴿**هُدًى للناسِ وبيِّناتٍ من الهدىٰ والفُرقان**﴾ ؛ وألهم المخلصين من أُولى العلم والفضل أن يحافظوا على لغة كتابه ، فوضعوا القواعد لعصمة اللسان عن اللّحن في الإعراب الذي به البيان ، وعن الخطأ في النطق بصيغ الكلمات التي تتوقف عليها صحة الأساليب .

والصلاة والسلام على من تنزّه اسمه عن التحقير والتصغير، وتكمّلت ذاته وصفاته بأسمى معانى الكمال الذاتي والخلُقى ، حتى استحق أن يخاطبه مولاه بقوله جلّ وعلا : ﴿**وإنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيم**﴾ . سيدنا محمد المنتسب إلى أشرف بطون العرب، وأعرقها في النسب، وأفضلها في الحسب؛ وعلى آله وأصحابه الذين وقفوا أنفسهم على نصرته ، ومالوا إلى متابعة هديه وسنّته ، فوصلوا إلى الدرجات العلا ، وتبوّءوا منازلهم ﴿**مع الذينَ أَنْعَمَ الله عليهم منَ النبيّينَ والصّديقين والشهداءِ والصالحين. وحَسُنَ أُولئِكَ رفيقا**﴾ .

وبعـد : فهذا كتاب «القول الفصل» في التصغير والنسب والوقف والإمالة وهمزة الوصل. يشرح منهج «الصرف» المقرر على طلاب السنة الثالثة ، في كلية اللغة العربية ، شرحاً يوائم حال الدراسة العالية ، التي جُبل عليها أهل العلم في الأزهر من قديم الزمان. وهو كتاب يجمع تأليفه بين القديم والجديد : أخذ من القديم القوة والمتانة ، ومن الجديد السهولة

والوضوح وحسن النظام، وتطبيقَ القواعد على جزئياتها المنوّعة. وأبرز ما في هذا الكتاب من جديد ـ هو السير على سَنن السلف من علماء العربية الأماجد، أمثال سيبويه والفارسيّ وابن جنِّي؛ والتزام طريقتهم في الإفاضة والإيضاح، والقصد إلى الحقائق العلمية في أسلوب خال من الحشو والتعقيد.

وقد التزمت مسايرة (الألفية) أثناء شرح موضوعات المنهاج؛ لأنها في نظري (قاموس النحو والتصريف). وحرَصت على ما في شرح الأشمونى من القواعد والمباحث، فأثبتها هنا في قالب ليِّن سهل التناول، وزدت عليها ما تراءى لي أنه ضروري لاتمام موضوعات المنهج.

وقد وضعت هذا الكتاب بعد تعديل المنهج واستقراره، وعقب دراستي لهذا المقرر أربع سنوات؛ وطبعته حين لم أجد بيد الطلبة كتاباً غير شرح الأشمونى، يساعدهم على البحث والفهم، والتعليل والتحصيل والتطبيق، ويجمع ما ألقيته عليهم من الزيادات الضرورية، التي لا توجد في الاشمونى. وما قصدت بهذا العمل إلا خدمة العلم ونفع الطلاب؛ ابتغاء مرضاة الله الكريم.

أسأله تعالى أن يهب لي الإخلاص، وأن يحقق به النفع؛ إنه سميع مجيب . . .

عبد الحميد عنتر

منهج الصـــرف

التصغير. النسب. الوقف (معناه. أنواعه. التغييرات التي تحصل بسببه) .

الإمالة (معناها. الغرض منها. أسبابها. موانعها) .

همزة الوصل (مواضعها. حركتهـــا) .

أهم مراجع الكتـــــاب

١ ــ كتاب سيبويه المتوفى سنة ١٨٣هـ تقريبا، وشرحه للسيرافى المتوفى سنة ٣٦٨هـ .

٢ ــ شرح الرضى المتوفى سنة ٦٨٨هـ على الشافية لابن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦هـ .

٣ ــ شرح موفق الدين المشهور بابن يعيش المتوفى سنة ٦٤٣هـ على المفصل للزّمَخْشرى المتوفى سنة ٥٣٨هـ .

٤ ــ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك المتوفى سنة ٦٧٢هـ .

٥ ــ التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، المتوفى سنة ٩٠٥هـ.

والتـوضيح هو أوضـح المسـالـك، إلى ألفية ابن مالـك لابن هشـام الأنصاري المصري، المتوفى سنة ٧٦١هـ.

٦ ــ منهج السالك، لأبي الحسن الأشمونى المتوفى سنة ٩٠٠هـ، وعليه حاشية الصبان المتوفى سنة ١٢٠٦هـ .

٧ ــ شرح جمع الجوامع للسيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ .

٨ ــ صِحَاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهرى الفارابى(١) المتوفى سنة ٣٩٣هـ .

٩ ــ لسان العرب (المؤلَّف سنة ٦٨٩هـ) لجمال الدين محمد بن مُكرَّم المعروف بابن منظور الأنصاري الإِفْريقي المصري، المتوفى سنة ٧١١هـ .

١٠ ــ المصباح المنير (المؤلَّف سنة ٧٣٤هـ) لأحمد بن محمد الفيومى، ثم الحمويّ، المتوفى سنة ٧٧٠هـ ونِّيف .

١١ ــ القاموس المحيط لمجد الدين الفَيْروز ابادى المتوفى سنة ٨١٧هـ. وشرحه للسيد مرتضى الحسينى الزبيدى، المتوفى سنة ١١٨٨هـ .

١٢ ــ بغية الوعاة، في طبقات اللغويين والنحاة. للسُّيوطىّ .

---

(١) نسبة إلى فاراب : ناحية وراء نهر سيْحون، أو بلد بتركستان .

التصغيـــــر

التصغـير في اللغة : ضد التكبير. يقال : صغّره وأصغره : جعله صغيرا، واستصغره : عدّه صغيرا. ويطلق أيضا على التقليل، ولكن هذا المعنى لازم للمعنى الأول؛ لأن من صغّـر شيئا فقد قلّله. ثم إن هذين الإطلاقين هما أشهر معانيه اللغوية. وذكر له صاحب لسان العرب وغيرهُ معانى شتّى. وهي لا تخرج عن أغراض التصغير الاصطلاحيّ التي ستذكر بعد.

وفي الاصـــطلاح : تحويل الاسم إلى صيغـة (فُعَيْل أو فُعَيْعِـل أو فُعَيْعيل). نحو : نُهَيْر وقُمَيطِر ومُصَيْبيح. في تصغير نَهَر وقِمَطْر ومصباح .

فقـولنـا : تحويل الاسم يُخرج عنـه تحويل الفعـل. نحو : نُصر، وينصر، وأُنصر. **وقـولنا** : إلى صيغة فعيل إلى آخر الصيغ يَخرج به جميع التصاريف المحولة عن أصل. كاسم الفاعل وغيره من المشتقات وشبهها، كالمنسوب .

شـــروطه : يشترط فيما يصغر شروط أربعـــة :

الأول : أن يكون اسما[1]، فلا تصغر الأفعال ولا الحروف باقية على معـانيها الوضعية[2]؛ لأن التصغير وصف في المعنى. والفعل والحرف لا

---

(١) هذا الشرط يؤخذ من التعريف. لكنه أعيد ثانيا ليترتب عليه شرح محترزه .

(٢) فإن خرجت عن معانيها : بأن سمِّي بها ـ ساغ تصغيرها؛ لأنها حينئذ من فصيلة الأسماء. كما يأتي في تصغير الثنائي وضعاً .

يوصفان ؛ لعدم استقلالها بالمفهومية . وأما قول العرينى :

يامـا أُمَيْلح غِزلانـاً شَدَنَّ لنـا من هٰؤُلَيائِكنَّ الضّالِ والسَّمُرِ[1]

وقول العرب : ما أُحَيْسِنَه ـ فللعلماء فيه تخريجان :

(أولهما) لعلماء البصرة، وهو اعتبار أميلح وأحيسن بعدما فعلْ تعجب، فيكون تصغيرهما شاذا يحفظ ولا يقاس عليه .

(وثانيهما) لعلماء الكوفة، وهو اعتبار (أَفْعَل) بعد ما من صنف الأسماء، فيكون تصغيره غير شاذ، ويجوز القياس عليه. وبيان الخلاف مع أدلة كل فريق مذكور في الكلام على صيغتى التعجب. والنفس إلى رأى البصريين أميل[2] .

الثاني : ألا يكون متوغلا في شَبَه الحرف. فلا تصغر المضمرات : كأنا وأنت وهو، ولا الموصلات : كمن وما. وشذ تصغير الذي والتي كما سيأتى آخر الباب، ولا أسماء الشرط والاستفهام . نحو : مهما وكيف وأين، وعلى الجملة لا تصغر الأسماء المبنية بناء لازما، وهي التي لم يثبت لها مراداً

---

(١) هذا البيت رواه ابن هشام مع أبيات ولم ينسبها إلى قائلها، ونسبه الصاغاتى إلى الحسين العرينى، وأول الأبيات التي رواها ابن هشام :

حَوْراءُ لو نظرت يوما إلى حجرٍ لأثّرت سَقَماً في ذلك الحجر

وآخرها : بالله ياظبيات القاع قُلْنَ لنا ليلاىَ منكنّ أم ليلى من البَشَر

شدنَ الغزال : قوى واستغنى عن أمه. وهٰؤلياء تصغير هؤلاء. كما يجيء في التصغير الشاذ. والضّال والسمرُ نوعان من شجر البادية. واحدتها ضالَة، وسمرة بضم الميم .

(٢) لورود أفعل بعدما ملازما للبناء على الفتح ؛ وللزومه نون الوقاية مع ياء المتكلم. نحو ما أفقرنى إلى عفو الله. وهاتان من خواص الفعل الماضى ؛ ولأنه يعمل النصب حتى بعد تصغيره. بخلاف اسم الفاعل ؛ فإنه إذا صغر لا يعمل النصب كما سيأتي .

بها معناها حالةُ إعراب. وذلك نحو ما ذكرنا. وإنما لم تصغر؛ لأن التصغير نوع من التصريف. وهذه طبيعتها الجمود. أما ما ثبت لها حالُ إعراب قبل البناء فهي المبنية بناء غير لازم : أي عارضا لسبب طارىء. وحكم هذه أنها تصغر كالتصغير القياسي. وهي أربعة أنواع :

(أ) المركب المزجى في لغة من بناه. نحو : بَعْلَبَكَّ وحَضْرَمَوتَ. تقول فيهما بُعَيلَبك وحضيرموت.

(ب) المركب العددي. نحو : خمسة عشر، وبضع عشرة، وثالث عشر. تقول فيها : خميسة عشر، وبُضَيعَ عشْرَةَ، وثُوَيْلِثَ عَشرَ.

(جـ) المنادى المضموم. نحو : ياغلام ويامحمود ويابكْر. تقول : ياغُلَيِّم ويامُحَيْميد ويابُكَير.

(د) اسم لا المفرد. نحو : لا رجل في البيت، ولا امرأة في السوق. تقول : لا رجيل، ولا مُرَيْأَة.

الثالث : أن يكون معنى اللفظ قابلا للتحقير والتصغير. فلا تصغر الأسماء المعظمة شرعا مقصودا بها. مسمّياتها؛ لأن تصغيرها ينافى تعظيمها. وذلك كأسماء الله تعالى وصفاته، وأسماء الأنبياء والملائكة والكتب السماوية، كالقرآن والتوراة والإنجيل. فإن سمّى بها تجوز التسمية به منها شيء ساغ تصغيره طبقا للقواعد.

وقد امتنع العرب من تصغير بعض الأسماء ـ وإن لم تكن معظمة ـ لسرٍّ اقتضى ذلك.

فمنها : غير وسوى وسواء بمعنى غير؛ لقصورهن في التصرّف؛ إذ لا

تدخل عليهن أل، ولا تثنى ولا تجمع؛ ولذا جاز تصغير مثل؛ لأنها تخالفهن فيما ذكر .

ومنها : الأسماء التي بمعنى الفعل. نحو : حسبُك؛ لأنه بمعنى اكتف. لجمودها .

ومنه : الأسماء العاملة عمل الفعل. كاسم الفاعل للحال أو الاستقبال، واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر؛ لأن تصغيرها يبعدها عن شبه الأفعال. وهي إنما عملت لهذا الشبه .

ومنها : كل وبعض وأي والأسماء المختصة بالنفى. كأحد بمعنى إنسان[1] وعَريب ودَيَّار وهما بمعنى أَحد؛ لعدم تصور معنى التفاوت فيها، فلا فائدة في تصغيرها؛ وكذا الأسماء المحكية؛ لأن تصغيرها ينافى حكاية لفظها .

ومنه : بعض الظروف كأمس وغد وأول من أمس، وأيام الأسبوع كالسبت والأحد وباقيها، والبارحة، وأسماء شهور السنة، كالمحرم وصفر وباقيها، وذاتَ مرّة ونحوها من الظروف غير المتصرفة. أما المتصرفة كيوم وليلة وسنة وقبل وبعد فإنها تصغر بلا خلاف .

أما أمس وغد وأول من أمس والظروف غير المتصرفة، كمع وعند ونحوها فاتفق العلماء على امتناع تصغيرها. وعللوا ذلك في أمس وغد بأن المقصود الأهم منهما كون أمس قبل يومك بلا فصل، وغد بعده كذلك.

---

(١) أما أحد بمعنى الواحد أي المنفرد فيقع في الإثبات. قال تعالى : ﴿قل هو الله أحد﴾، وقال عز شأنه : ﴿فابعثوا أحَدَكم بوَرِقِكم﴾ .

والبارحة مثل أمس. وهذا المعنى لا يقبل التصغير؛ إذ لا تفاوت فيه. ولا تصغر أيضا باعتبار مظروفها من المسرّات؛ لأن المقصود الأهم منها ما عرفت .

والسر في امتناع تصغير الظروف غير المتصرفة هو جمودها، وقد عرفت أن التصغير نوع من التصرف. ولذا تصغر جميع الظروف غير ما ذكرنا ولو كانت محدودة كالشهر واليوم والليلة والسنة كما مر. وتصغيرها باعتبار مظروفها من المسارّ وغيرها. أما غير المحدودة كالدهر والزمان والحين فتصغر لما ذكر، ولتقليلها في أنفسها .

وأما أيام الأسبوع وأسماء الشهور فلا تصغر عند سيبويه؛ لأن المقصود منها بيان الترتيب في أجزاء الزمان. فالسبت هو اليوم الأول من الأسبوع، والأحد هو الثاني وكذا. والمحرم هو الشهر الأول من السنة، وصفر هو الثاني، وهلم جرا. وهذا المعنى غير قابل للتصغير. ويرى الكوفيون ومعهم الجرميّ والمازنيّ جواز تصغيرها بالنظر لما يقع فيها من الخيرات وأصناف السرور التي يستقصر معها الزمان. هذا كلامهم. **وأقول** : لعل الخُلف بين الفريقين لفظي؛ لأن سيبويه لو وُوجه بتعليل الكوفيين ومن وافقهم لما وسعه أن ينكر جواز التصغير لهذه الأسماء .

ولو نظر الكوفيون ومن معهم إلى ما علل به سيبويه امتناع التصغير لوافقوه. والله أعلم .

الرابع : أن يكون اللفظ خاليا من صيغ التصغير وشبهها. نحو جَميل وهلال وبدر. وتصغيرها جُمَيِّل وهُلَيِّل وبُدَيْر. فإن لم يكن خاليا مما ذكر امتنع تصغيره. وهو معنى قول من قال : «المصغر لا يصغر». وشمل مفهوم الشرط ثلاثة أصناف لا يدخلها التصغير.

الصنف الأول : ما لم تستعمله العرب إلا مصغرا؛ لاستصغار معناه عندهم ثم تنوسى التصغير فأصبح كالمكبّر. وذلك نحو «الكُمَيْت» : للفرى الذي لونه أحمر يخالطه سواد، وللخمرْ التي لونها كذلك. والكُمْتة لون يلزمه الصغر؛ لأنه ينقص عن سواد الأدهم، ويزيد على حمرة الأشقر، فهو بين السواد والحمرة. فلذا وضعت العرب له لفظ «الكميت» للمذكر والمؤنث. وجمعه كُمْت بوزن قفل. ومفرده المتوهم[١] (أكمت أو كَمْتاء). وفعله كَمُت ككرم. ومن مصادره كُمْتة بوزن حُمرة.

ومن ذلك «جُميل» لطائر شبيه بالعصفور، و«كُعَيْت» للبلبل. ومن طبيعتهما الصغر.

الصنف الثاني : ما صغر ولم يتناس فيه التصغير. نحو : جبيل وعمير في جبل وعَمْرو.

الصنف الثالث : لفظ المكبر الذي ورد على صورة المصغر. وهو كل اسم فاعل من (فَيْعَلَ) الملحق بالفعل الرباعى المجرد. نحو : مُبَيْطِر ومُسَيْطِر ومُهَيْنِم[٢].

(١) وإنما كان متوهما؛ لأن العرب لم تستعمل هذا الوصف بصيغة المكبر. بل استغنت عنه بلفظ الكميت الذي هو مصغر ترخيم لأكمت وكمتاء المهجورين في الاستعمال.

(٢) من هينم : تكلم بصوت خفيّ.

وذهب بعض العلماء إلى جواز تصغير هذا النوع. وبه صرح الإمام السهيلي في الـرَّوض الأُنف. مقـدِّرا حذف الياء من المكبر، والإتيانَ بياء التصغير بدلها. وحينئذ يتحد لفظ المكبر والمصغر، ويميز بينهما بأمرين :

الأول : أن المصغـر يجوز أن تلحقه ياء التعويض عن المحذوف، فيقال : مبيطير، بخلاف المكبر.

الثاني : أن المصغر لا يسوغ جمعه جمع تكسير، فلا يقال في مبيطر مباطر؛ لئلا تذهب علامة التصغير، بل يجمع جمع تصحيح لمذكر. بخلاف المكبر فإنه يجمع جمع تكسير وتصحيح .

أقــول : ربما كان لهذا المذهب وجهة ليست بالضعيفة. فإن العلماء قدروا الحـركـات وإن لم تكن موجـودة، وذلك نحو : فُلك جمعاً ومفرداً. فضمتـه في الجمع نظير حُمْر، وفي المفرد نظير قُفْل، وقدروا ذهاب الضمة والفتحة في تصغير نحو : زُفر وصُرَد على زُفَير وصريد. فما المانع من أن يكون نحـو مبيطر المصغـر كذلـك ؟ حتى لا يقـال : إننـا أهملنا تصغير بعض المكبَّرات لغير مانع قويّ .

أغراض التصغير (*)

المتتبع لكلام العرب يعلم أنهم صغروا الاسم بقصد تصغير معناه، أو تحقيره، أو تقليله، أو تقريبه، أو تعظيمه، أو العطف عليه، أو التحبب إليه. والشواهد على هذه الأغراض مبسوطة في كتب اللغة. غير أن العلماء الذين وقفوا على أسرار اللغة، وعرفوا مخبآتها، ودرسوا استعمالاتها ـ جعلوا التصغير حقيقة في المعاني الآتية :

١ ـ تصغير ما يجوز أن يتوهم أنه كبير. كجُبيل ونُهَيْر وكُلَيْب وجُحَيْش. في تصغير جبل ونهر وكلب وجحش .

٢ ـ تحقير ما يجوز أن يتوهم أنه عظيم. نحو : شُويعر وعُوَيلم، ونحو : زُيْيد ورُجَيْل في تصغير شاعر وعالم وزيد ورَجُل .

٣ ـ تقليل ما يجوز أن يتوهم أنه كثير. كدريهمات ودُنَيْنيرات وقُدَيْرات في تصغير دراهم ودنانير وقدور .

٤ ـ تقريب ما يجوز أن يتوهم أنه بعيد زمنا أو مسافة أو مقداراً. نحو : قُبيل الفجر وبُعيد الظهر، ونحو : فُريق الرأس وتُحيت الماء، ونحو : أُصيغر منك ودُوين هذا. وقد ردّ ابن الحاجب هذه المعانى كلها إلى التقليل، وهو غير بعيد. ولكن العلماء قصدوا التنويع لزيادة البيان .

هذه أغراض التصغير الحقيقية الشائعة عند العرب. وقد جاء في كلامهم لمعان أخر، تكاد تكون كلها من قبيل الكنايات :

(*) سماها ابن يعيش معانيه، وسماها غير واحد فوائده، وعبرت عنها بالأغراض. والخطب في هذا سهل .

منهـا : العـطف والشفقـة والتّحبّب. نحـو : يابُنَىّ[1] ويأُخىَّ، وياصُدّيقى وياحُبَيّبى، كنَّوا بالتصغير عن العطف على المصغرّ والتودّد إليه، وقرب منزلته ممن أضيف إليه؛ لأن الصغار يعطف عليهم، ويتودّد إليهم.

ومنهـا : اللطافـة والملاحة[2]. نحو : هو لُطَيِّف مُلَيِّح. في تصغير لَطيف ومَليح. كُنِّى بالتصغير عن صغر ذات المصغر وملاحته؛ لأن الصغير في الغالب لطيف مليح، فإذا كبر غلُظ وجَهُم. ومن هذا القبيل تصغير فعل التعجب بعدما في قول العرب : ما أُحَيْسِنه، وما أُمَيْلِحه. وجعل الكوفيون من أغـراض التصغير الحقيقية التعظيم، واستدلوا على ذلك بقول عمر ـ رضي الله عنه ـ في عبد الله بن مسعود :

كُنَيْفٌ[3] مُلِىء عِلما، وقـول الحُبـاب بن المنـذر الأنصـاري يوم

(١) أصـل بنى قبـل الإضافة إلى الياء بُنَيْوٌ. قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء، وأدغمت فيها ياء التصغـير، ثم أضيف إلى الياء، فاجتمع ثلاث ياءات أولاها ياء التصغير وثانيتها لام الكلمة، والثالثة ياء المتكلم. وفي ذلك ثقل، فحذفت العرب الياء التي أوجبت الثقل، ثم استعملوه على ثلاثة أوجه، فقالوا : يابُنَىَّ. بياء مشددة مفتوحة أو مكسورة، وبياء خفيفة ساكنة. ومثل بنى كل مصغر معتل اللام مضاف إلى ياء المتكلم. ووزنه على الوجه الأول (فعيل) بحذف ياء المتكلم المبدلة ألفا، لأنها بدل حرف ثقيل، أو (فُعَىّ) بحذف ياء بنى الثانية، وإدغام ياء التصغير في ياء المتكلم.

وعلى الوجه الثاني : (فُعَيل) لاغير، بحذف ياء المتكلم للتخفيف، لأنها تحذف مع غير اليائين، نحو : «ياعبادِ فاتقون».

وعلى الوجه الثالث : (فُعَىْ) ليس غير. حذفت ياء المتكلم؛ لأنها ثالثة، ثم لام الكلمة للتخفيف، وبقيت ياء التصغير. (أنظر الصبان على الأشمونى في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم).

(٢) اللطافة الصغر، والملاحة الحسن. وفعلهما من باب ظرف.

(٣) الكنف بكسر الكاف وسكون النون يطلق على وعاء أداة الراعى. شبه به عمرُ ابنَ مسعود بجامع أن كلا منهما يحفظ ما فيه.

السّقيفة : أنا جُذَيْلُها(١) المحكّك، وعُذَيقُها(٢) المرجَّب، وقول لبيد :

وكـل أنـاس سوف تدخـل بينهم دُوَيْهِية تصْفَـرُّ منهـا الأنـامـل(٣)

وقول أوس بن حَجَـــر :

فويق جُبَيْلْ شامخ الرأس لم تكن لتبلغـه حتى تكِـلّ وتَعمـلا(٤)

وجـه الاستـدلال بهذه الشواهد أن المصغر فيها اقترن بصفة تنافى التحقير، لأن المقام فيها للمدح أو التهويل، فوجب أن يكون التصغير للتعظيم .

ويرى البصريون أن التصغير لا يجيء للتعظيم، وأنه في هذه الشواهد لتقليل ذات المصغر، وأن ما ذكر من الأوصاف بعد المصغر هو الذي يفيد

---

(١) تصغير جذل بكسر الجيم وسكون الذال . وهو العود ينصب للإبل الجرْبَى في مبركها لتتمرس به .

(٢) تصغير عذق بفتح العين وسكون الذال . وهو النخلة بحَملها . والمرجَّب : المعظم . ومنه رجَبَ لتعظيمهم إياه . وكانوا يحيطون النخلة الكريمة إذا خيف عليها أن تقع لطولها أو كثرة حملها ببناء من حجر أو خشب تعتمد عليه، ويسمى الرجبة بضم الراء وسكون الجيم ؛ أو يضعون الشوك حولها لئلا يصل إليها آكل . فذلك ترجيبها . والتركيب برمته مثل عربى ساقه العلامة الميدانى في كتابه مجمع الأمثال في حرف الهمزة . ومعناه : أنا ممن يشتفى برأيه وعقله .

(٣) دويهية : تصغير داهية . وهي الموت .

(٤) شامخ الرأس : عاليه، وتكل : تعيا . وتعمل : تجد في العمل . وروى وتُعملا بضم التاء، فالمفعول محذوف . وفويق : تصغير فوق، وهو متعلق بأبصرت في بيت قبله، من قصيدة لأوس هذا . يصف فيها قوسه، ويذكر متانتها، وأنها مبضوعة من نبعة نبتت بأعلى الجبل . وذلك يدل على قوتها وصلابتها . والواو لمطلق الجمع . والبيت الذي تعلق به فويق هو قوله :

على خير ما أبصرتَهـا من بضـاعـة للمتـمس بيعـاً بها أو تَبَـكُّـلا

التبكل التغنم : يقال تبكّل أي تغنم، إن أراد بيعا أو غُنْما . وقوله : على خير متعلق بتدل يفهم مما قبل هذا البيت : أي تدل على خير ما أبصرت من بضائع الناس (انظر شرح شواهد الشافية للعلامة البغدادى ص ٨٥ ـ ٩٤ طبعة مطبعة حجازى) .

المدح. وبيان ذلك أن تصغير كِنْف في كلام عمر لتقليل ذات ابن مسعود. وقد كانت كذلك. ثم قوله ملىء علما صفة مدح، ولا مانع من أن يكون الشيء قليلا في نفسه، ولكنه كبير المنفعة. وكذلك كان عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه -. ومثل ذلك يقال في المحكّك والمرجّب. وقوله: دويهية تصفر منها الأنامل: يريد أن أصغر الأشياء قد تنشأ عنه عظائم الأمور. وقوله: جبُيَلْ شامخ الرأس يريد به أن هذا الجبل ضيق العرض سامق الرأس. شاقّ المصعد؛ لدقة عرضه وطول ارتفاعه. هذا، والإنصاف يقضى بأن ما ذهب إليه البصريون هو الرأى. لكن بالنسبة إلى الكثير الغالب، وأن التصغير قد يجيء للتعظيم، كما في المَثَل وبيت لَبيد، ولكن ذلك قليل لا تبنى عليه قاعدة.

تنبيـــــه:

التصغير في الأوصاف كاسم الفاعل والمفعول واسم التفضيل والصفة المشبهة، يرجع قطعا إلى المعنى: أي الصفة. وكذلك في المصادر. فالمراد منه التحقير. فمعنى شُويعر أو عُويلم. ذو شعر أو علم ضعيف. وباقي الأمثلة لا تخفى عليك.

وفيما عدا ما ذكر[1] يحتمل الأمر أن يرجع التصغير إلى تقليل الذات، أو إلى تحقير صفة فيها، أو إليهما معاً. وذلك نحو: نُمَير وكُلَيب، ونحو: نُهَير وجُبَيل، ونحو: رُجيل، ومُرَيأة، ونحو: عُمير وزُيَيْد.

---

(١) وهي أسماء أجناس الذوات، وأسماء الأعلام.

فائدة التصغير اللفظية

اعلم أن التصغير أحد التصاريف التي تفيد الاختصار في اللفظ؛ لأنه يدل على صفة وموصوفها بلفظ واحد. فجُبَيل أخصر من قولك : جبل صغير. ومثله في ذلك النسب والتثنية والجمع. غير أنه لا يعمل من هذه الصيغ إلا ما أشبه الفعل في احتياجه إلى موصوف يعيّن الصفة التي تضمنها العامل. وذلك هو المنسوب، والمثنى والجمع المشتقان. نحو : على مصرى، أو مصرىّ أبوه. وبكر وعمرو قائمان، والرجال قائمون. فأنت ترى أنه لو لم يذكر الموصوف (المسند إليه) في هذه الأمثلة لم يفد اللفظ معنى تاما. كما في الفعل. إذا قلت: (نَصَر) لم يفد فائدة تامة إلا بتعيين من تُسند إليه النصر وهو الموصوف (الفاعل). فإذا قلت: نصر علىّ تم المعنى. وبيان ذلك أن كُلًّا من الفعل والوصف موضوع ليدل على صفة معيَّنة منسوبة إلى ذات مبهمة. فلابد في تمام الإفادة من تعيين تلك الذات. وذلك بذكر ما تنسب إليه الصفة وهو معمولها المرفوع.

أما ما بَعُد من هذه الصيغ عن شبه الفعل فيما ذكرنا فإنه لا يعمل. وذلك هو المثنى والجمع الجامدان، والمصغر وإن كان مشتقا؛ لأنه موضوع ليدل على ذات معيَّنة موصوفة بصفة معيَّنة أيضا. فلا يحتاج إلى ذكر موصوف يعين الذات؛ لأن الذات مدلول عليها بمادة المصغر، والصفة مدلول عليها بهيئته. ولذا لايتحمل الضميرَ، ولايرفع الظاهرَ بخلاف المنسوب. هذا. وأوضح دليل على أن التصغير يحدث في اللفظ معنى الصفة أنهم

لا يستحسنون إعمال اسم الفاعل إذا صَغر. فلا تقول: (هذا أُوَيْخذ كتاباً)، كما لا يستحسنون إعماله إذا وصف، فلا يقال: (هذا آخذ عظيمٌ كتابا). ومما ذلك إلا لأن معنى (أو يخذ) آخذ صغير، وأنهم اختصروا فحذفوا الصفة، ودلُّوا عليها بهيئة المصغر. وإنما لم يستحسن ماذكر في اللغة؛ لأن اسم الفاعل لم يعمل إلا لشبهه بالفعل، فإذا وصف أو صغرٍّ بعُد عن هذا الشبه؛ لأن الوصف والتصغير من خواص الأسماء. وعلى هذا يتعين في المثال الأول الإضافة، وفى الثانى حذف الصفة؛ ليكونوا موافقين للفصيح المستعمل في كلام العرب. ودليل آخر. هو انك لا تقول فى رجُل (رَجُلون)؛ لأنه ليس بعلم ولاصفة، فإذا صغّرته فقلت: (رُجَيْل) جاز لك أن تجمعه بالواو والنون. فتقول: رُجَيْلُون. لتحقق الوصفية فيه بالتصغير.

صيغ التصغير

هى ثلاثة على المشهور[1]. أشار إليها ابن مالك ـ رحمه الله ـ بقوله:

فُعَيلاً اجعل الثلاثىَّ إذا صغّرته نحو قُذَىٍّ في قَذَى
فَعَيْعِلٌ مَعْ فُعَيْعِيلٍ لِما فاق كجعل دِرْهم دُرَيْهِما

(١) وقال أبو سعيد السيرافى في شرح الكتاب : لو زاد سيبويه صيغة رابعة وهي : (أُفَيْعال) كأفيراس في أفراس لوفى جميع صيغ المصغرات العربية. وهو كلام وجيه. ولكن يمكن الاعتذار عن سيبويه ومن سبقه من النحاة بأنهم اقتصروا على الصيغ العامة التي يصغر على مثال كل صيغة منها جميع أوزان الأسماء المختلفة. خذ مثلا (فُعَيْل) يُصغر على مثالها طوائف الأسماء التي تدخل تحت أوزان الاسم الثلاثى المجرد العشرة. و(فعيعل) يصغر عليها مئات الأوزان من الرباعى المجرد ومزيده والخماسى المجرد ومزيده، ومزيد الثلاثى أما (أفيعال) فلا يصغر على مثالها إلا وزن واحد من جموع القلة. وهو أفعال .

المعنى : اجعل الاسم الثلاثى إذا أردت تصغيره فُعَيْلاً. نحو عُنَيْب في عنب، وعُمَيْر في عَمرو أو عمر، وقُذَيّ في قذى. برد الألف إلى أصلها وهو الياء، وإدغام ياء التصغير فيها. والقذى ما يقع في العين. وفعله قذى كرضى. ويطلق أيضا على الرَّمَص بفتحتين. وهو وسخ أبيض يجتمع في المُوق[1]. وفعله قذَى كرمى.

فإذا زاد الاسم على ثلاثة أحرف فله صيغتان أخريان:

إحداهما: (فُعَيعِل) نحو: جُعَيْفِر في جعفر، وزُيَيْنِب في زينب، ودُريهم في درهم **والأخرى**: (فُعَيْعيل) نحو: مُصَيْبيح في مصباح، ومُنَيْشير في منشار، ودُنَيْنير في دينار. وهذه الصيغ الثلاثة من وضع الخليل. قيل له: لم بنيْت المصغَّر على هذه الأبنية؟ قال: لأنى وجدت معاملة الناس على (فَلس ودرهم ودينار)!.

ثم إن وزن المصغر بهذه الصيغ اصطلاح خاص بهذا الباب. لم يراع فيه مقابلة أصلى بمثله أو زائد بزائد؛ تقليلا للأبنية. وليس جاريا على قواعد الميزان الصرفى. وبيان ذلك أن نحو أحيمرَ وجُعَيْفرٍ ومُكَيرمٍ في التصغير على وزن (فعيعل)، وفي التصريف على زنة (أفيعل وفعيلل ومفيعل).

(١) بضم الميم. ويقال فيه المُؤق بهمز الواو وهو الكثير في اللغة، والماق والمأْقِى بوزن الموضع. وهو مؤْخِر العين مما يلي الصُّدْغ، وقيل مما يلي الأنف. وجمع المأقى مآق. وجمع المؤق آماق على القلب المكانى، وسمع فيه أمْآق بدون قلب بوزن أقفال. كما سمع في بئر أبْآر على الأصل، وآبار على القلب. انظر المصباح. وليس في اللغة اسم على زنة (فَعْلِى) بكسر اللام بعدها ياء ساكنة الا مأقِى.

وقد ظهر لك أنه لابد في كل مصغر قياسيّ من ضم[1] أوله وفتح[2] ثانيه واجتبلاب ياء ثالثة [3] ساكنة تسمى ياء التصغير، وكسر ما بعدها[4] فيما زاد على ثلاثة أحرف .

ما يصغر على الصيغ الثلاثة

(فُعَيل) : يصغر على مثالها الاسم الثلاثى على أي وزن كان . نحو : سعد وسُعيْد، وصُرَد[5] وصريد، وهِند وهنيدة، وعِنبة وعنيبة، وعُنق وعنيق . وكذا كل ثلاثى مزيد فيه صغر تصغير الترخيم . نحو : زريقة في زرقاء، وخريج في استخراج، وحميد في محمود .

(فُعَيعل) : يصغر عليها كل اسم على أربعة أحرف كلهُّا أصول، أو بعضها زوائد . كثعلب وثعيلب وقنفذ وقنيفذ، ومنطلق ومطيلق، ومستخرج ومخيرج ومدحرج ودحيرج . وكذا الخماسى المجرد أو المزيد فيه . نحو سفيرج

---

(١) ولو تقديراً . نحو عُنَقُ وعُنيق . وقد علل الرضى وجوب الضم في أول المصغر بأنه لما كان قليل الأبنية، وقليل الاستعمال في كلام العرب أيضا ـ صاغوه على وزن ثقيل ؛ لأن الثقل مع القلة يحتمل . فجلبوا لأوله أثقل الحركات وهي الضمة، ولثالثه أوسط حروف اللين ثقلا، وهي الياء ؛ لئلا يزيد الثقل جدا، وجاءوا بين الثقيلين بأخف الحركات، وهي الفتحة ؛ لتقاوم ثقلهما . هذا . وقد سمع كسر أول المصغر الذي ثانيه ياء كبِيْيت وشِييْخ . في بَيْت وشَيْخ، ولكنه قليل .

(٢) ولو تقديراً كما في صُرَد وصُريد .

(٣) للاحتراز عن نحو زُمَّيْل ولُغَّيزى فلا يعد كل منهما تصغيرا ؛ لأن ثانيهما ساكن والياء فيهما رابعة . والزميل الجبان . واللغيزى اسم للغز .

(٤) ولو تقديراً، كما في مَجْلِس ومُجَيْلس .

(٥) طائر صغير كالعصفور .

في سفرجل[1]، وقريطب في قرطبوس. وهي الداهية.

(فُعَيعيل): مثال لكل اسم على خمسة أحرف رابعها لين. وهو منتهى ما يقع عليه التصغير. نحو: مفتاح ومُفيتيح، وفردوس وفُريديس، وقنديل وقُنيديل.

وقد رأيت أنه حذف من بعض صيغ المكبر حرف أو أكثر عند التصغير. نحو: مطيلق ومخيرج في منطلق ومستخرج. فاعلم أن لهذا الحذف قواعد، ذكرها ابن مالك في جمع التكسير، وأحال عليه هنا، فقال:

وما به لمنتهى الجمع وصل   به إلى أمثلة التصغير صل

أي توصل إلى صيغتى (فعيعل وفعيعيل) بما توصلت به إلى صيغتى (فعالل وفعاليل) وشبههما. من حذف ما يخل بصيغتى التصغير. وشرحا لهذا الإجمال نطبق القواعد التي تقررت في الجمع، على ما يراد تصغيره من الأسماء التي ارتقت حروفها فوق الثلاثة، فنقول:

أولا: الرباعى المجرد ومزيد الثلاثي بحرف يصغران على (فعيعل) ولا يحذف منهما في التصغير شيء؛ لعدم وجود ما يخل بالصيغة. وهذه الحالة ليست داخلة في كلام الناظم. وإليك أمثلة لتقيس عليها غيرها:

للرباعى: ثعلب وثُعيلب؛ وهِزَبْر وهزيبر، وبرقع وبُريقع.

---

(١) ثمر مشهور. قابض مُقومُشهٍ. مسكن للعطش. عن القاموس. ورأيت في كتب المفردات أن أجوده الكبير الهشّ الحلو الكثير المائية، وأن أكله على الجوع قابض، وعلى الشبع مسْهل.

لمزيد الثلاثي بحرف : مكتب ومُكيتب، ومردٌّ ومُرَيْدّ[1] وإِوَزّ وأُوَيْزّ، وجوهر وجُويهر، وكاتب وكُويتب، وغراب وغُريّب، وحبيب وحُبيّب، وقعود وقُعيّد، وجـدول وجُـديِّل أو جديول، وعِثْـير وعُثيّر، وخاصة وخُوَيْصَّة، وواصلة وأُويصلة[2].

ثانياً : الخماسى المجرد، يصغر على مثال (فعيعل) بحذف ما يخل بالصيغة، حتى يصير على أربعة أحرف. فيحذف الخامس حتما اتفاقاً إذا لم يكن الرابع مشبهاً لحروف الزيادة، في كونه من مخرجها أو بلفظها. نحو : زَبَرْجَد[3]. تقول فيه : زبيْرج بحذف الدال؛ لأن الجيم لا تشبه حرفاً من حروف الـزيادة، لا في المخـرج ولا في اللفظ. وإنـما حذف الخامس لأنه طرف. والأطراف محل التغيير.

وفي هذه القاعدة يقول ابن مالك :

. . . . .   ومِـــن   خُماســى   جُرِّدَ الآخــرَ انْــفِ بالــقــياس

أي : احـذف عنـد الجمـع أو التصغـير من الخماسىّ المجرد آخره بالقياس المطَّرد. فتقول في جَحْمَرِش[4]: جَحَامر وجُحَيْمِر. وهذا الحكم لا

---

(١) التقاء الساكنين في مثل هذا مغتفر؛ لأن الأول منهما حرف لين، والثاني مدغم في مثله. ويشاهد أن النطق بالساكنين هنا أصعب منه في نحو الضالّين. ودابّة، لكون الساكن الأول هنا ياء. لكن لما لزم فتح ما قبلها في التصغير أعطيت حكم حرف المد في الضالين وتُمودّ الحبل .

(٢) الأصل ووصيلة بواوين : الأولى فاء الكلمة، والثانية المنقلبة عن الألف الزائدة. قلبت الأولى همزة وجوبا؛ فرارا من اجتماع واوين في أول الكلمة .

(٣) جوهر معروف ينبت في معادن الذهب غالباً. وله ألوان كثيرة. أشهرها الأخضر المصرى، وهو أجود أنواعه. ثم الأصفر القبرصي. وهو يليه في الجودة .

(٤) العجوز المسنّة .

خلاف فيه بين العلماء. أما إذا كان رابع الخماسى يشبه الزائد فيما ذكرنا. نحو: شَمَرْدَلٍ[1]. وقِرْطَعْبٍ[2] وخَدَرْنَقٍ[3] فان الحاذف مُخيّر بين حذف الخامس، فيقول: شُمَيْرِد وقُرَيْطع وخُدَيْرن. وهذا ما رجحه سيبويه، وهو الحق. وأوجبه المبردّ. ووجهته ضعيفة[4]، وحذفِ الرابع، فيقول شُمَيْرِل وقُرَيْطب وخُدَيْرق. وهو جائز عند جَمْهرة النحاة. عدا سيبويه والمبرد. وبيان الشبه بالزائد في شمردل وما بعده، أن الدال فيه وإن كانت أصلا، تشبه التاء التي هي من حروف (سألتمونيها) في كونها من مخرجها، وكذا العين في قرطعب تشبه الهمزة فيما ذكر، وأن نون خدرنق ـ وهي أصلية ـ تشبه النون التي هي من حروف الزيادة في لفظها.

وإلى هذه القاعدة يشير قول الناظم:

والرابعُ الشبيه بالمزِيد قدْ يحذفُ دون ما به تَمّ العَدَد

ثالثاً: مزيد الرباعى ومزيد الخماسي:

فمزيد الرباعي إما بحرف. نحو: مدحرج وجَحَنْفَل[5] وفَدَوْكَس[6]

---

(١) الطويل.

(٢) من معانيه الشيء الحقير.

(٣) العنكبوت.

(٤) لأنها تتلخص في أن الحرف الخامس هنا طرف، فهو كالزائد. وهذا ظاهر الضعف؛ لأن ما يشبه الزائد. ليس بزائد.

(٥) الغليظ الشفة.

(٦) الأسد، والرجل الشديد.

وسُرَادق[1] وسِبَطْرى[2] وقَمَحْدُوة[3]، ونحو : حُلقوم وسِرْداح[4] وقنديل وفِرْدَوْس وكَنَهْور[5] وغُرَنْيق[6]. وإما بحرفين. نحو مُحْرَنجم ومقشعر ومتدحرج وعنكبوت وحَيزَبون[7] ومَنْجنيق. وإما بثلاثة أحرف. نحو احْرِنجام واقشعرار واطمئنان .

والقاعدة في تصغير ما ذكر أن تحذف كل زوائده ماعدا زائداً واحداً. وهو ما كان لينا قبل الطرف، فيكون المصغر على مثال «فُعَيعل». تقول في مدحرج ومتدحرج : دُحَيْرج، وفي جحنفل وفدوكس وسرادق وسِبَطْرى وقمحدوة وعنكبوت : جُحيْفل وفُدَيْكس وسُرَيْدق وسُبَيْطر وقُميحدة وعُنيكب، وفي محرنجم ومقشعر ومطمئن : حُرَيجم وقُشَيْعِر وطُميْئِن. تحذف جميع الزوائد؛ لأنها تخل بالصيغة، وليس أحدها لينا قبل الآخر. أما إذا كان الزائد هنا لينا قبل الطرف فإنه يبقى، ويكون المصغر على مثال «فُعَيْعيل» وتنقلب الألف والواو بعد التصغير ياء؛ لوقوعها إثر كسر، وتستقر الياء مكانها. فتقول في حلقوم وسرداح وقنديل وفردوس وكنهور وغُرنيق : حُليقيم وسُريديح وقُنيديل وفُريديس وكُنيهير وغُرينيق، وفي احرنجام واقشعرار

(١) البيت من قطن .

(٢) مِشية المتبختر .

(٣) العظم الناشز فوق القفا خلف الأذنين .

(٤) الناقة الطويلة .

(٥) السحاب المتراكم، والضخم من الرجال .

(٦) طير من طيور الماء طويل العنق. ويقال فيه : غُرْنوق بزنة عصفور، وغِرنَوْق بزنة فردوس .

(٧) المرأة العجوز .

وطمأنينة : حُريجيم وقُشيعير وطُميئينة، وفي حيزبون ومنجنيق : حُزَيْبين ومُجينيق .

ومزيد الخماسى إما بحرف. نحو : خُزَعْبيل[1]، وعَضْرَفُوط[2]، وقَبَعْثرى[3].

وإما بحرفين. نحو : إصْطَفْلِين[4] وقَرَعْبَلانة[5]. وهذا نادر جداً في اللغة .

وقاعدة التصغير لمزيد الخماسى مطلقا أن تحذف كل زياداته مع خامسه. فتقول في خزعبيل وما معه : خُزَيْعب وعُضَيْرف وقُبيعث. وتقول في إصطفلين وقرعبلانة : أُصَيْطف وقُرَيْعبة .

وإلى قاعدة مزيد الرباعى والخماسى أشار ابن مالك بقوله :

وزائدَ العادى الرباعى احذفه ما   لم يكُ لَيْنا إثره اللَّذْ ختما

أي احذف عند إرادة الجمع أو التصغير زائد المتجاوز أربعة أحرف، إذا لم يكن هذا الزائد حرفاً ليناً بعده الحرف الذي ختم الكلمة. والزائد فيما تجاوز أربعة يشمل مايأتي :

(أ) مزيد الرباعى بحرف، وبحرفين، وبثلاثة .

---

(١) الباطل، وورد فيه خُزعبل .

(٢) دُوَيْبَّة بيضاء ناعمة يشبه بها أصابع الجوارى، ويطلق على الذَّكر من العَظاء .

(٣) الجمل العظيم .

(٤) الجزر. وهو اسم جمع واحدته إصطفلينة .

(٥) دُوَيْبَّة عريضة محبنطئة عظيمة البطن .

(ب) مزيد الخماسى بحرف وبحرفين : وقد تقدمت الأمثلة مستوفاة .

ثم إذا راعينا ترتيب القواعد في النظم فلا يشمل هذا البيت مزيد الثلاثى بجميع أنواعه؛ لأن قاعدته ستأتي في قوله : [والسينَ والتامن كمستدع أزل] .

والمراد باللين هنا الألف والواو والياء ولو تحرك بعضها كواو كنهوَر. هذا ما نص عليه سيبويه في الكتاب (ص١٢٠ ج٢) والموافق لما في الرضى والجابردى وغيرهما على الشافية لابن الحاجب .

وبهذا يتضح خطأ ما ذكره الأُشمونى عند شرحه لهذا البيت من إخراج الزائد في نحو : كنهوَر وهَبيّخ مما يبقى في التصغير لأنه متحرك فليس بلين . ومنشأ الخطأ السهو عن مراد الناظم باللين . والمتبع لألفيته يعرف أنه يريد به ما يشمل المتحرك . قال رحمه الله :

لساكن صح انقل التحريك من ذى لينٍ آت عينَ فعل كأبِن

وكذا خطؤه أيضاً في عد مختار ومنقاد وهبيّخ من مزيد الرباعى بحرف . والواقع أنهما من مزيد الثلاثى بحرفين . وسيأتى حكمهما . وسبحان من تنزه عن السهو والخطأ(١)!

---

(١) لم أكن لأقصد بهذا الكلام الزِّراية على العلامة الكبير، على بن محمد الأُشمونى ولا الحط من قدره؛ فإن شرحه على الألفية يدل على غزارة علمه، وسعة اطلاعه، وهو فيما أرى أكمل شروح الألفية وأجلها وأنفعها؛ إذ هو غُرَّة في جبين شروحها التي بلغت عدتها أكثر من عشرين شرحا . انظر فهرس النحو بالجزء الثاني من فهارس دار الكتب المصرية بالقاهرة .

ثم اعلم أن المراد بحرف اللين المذكور ما يقع في مزيد الرباعى لا الخماسى، خلافا لما قد يتوهم؛ لأن الخماسى يحذف خامسه وهو حرف أصلى كما سبق، فكيف يبقى مزيده ؟

رابعاً : مزيد الثلاثى : وله حالتـــــان :

(أ) أن تكون زيادته بحرف، ولا كلام لنا فيه من حيث الحذف؛ لأنه يصغر على مثال «فُعيعل» بدون حذف، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك. أما من حيث الأحكام التي تعتور هذه الصيغة إذا كان في المكبر حرف من حروف اللين أو الإبدال - فإنك محتاج إلى معرفة الضرورى من قواعد الإعلال والإبدال لتطبيقها على صيغة المصغر من هذا النوع. نحو : خاتم وخُوَيْتم، وغزال وغُزَيِّل، وعجوز وعُجَيِّز، وأرطىً وأُريطٍ، وقاض وقُوَيْضٍ، وأعمى وأُعَيْمٍ، وأصمّ وأُصَيْمّ، ومتصل ومُتَيْصل أو مُويصل. كما أنك تحتاج إليها لتطبيقها على الصيغتين الباقيتين. وهما (فُعيل وفُعيعيل) إذا كان مكبرهما من النوع الذي ذكرت لك. نحو : فتًى وفُتَيّ، ودلو ودُلَيّ، ورَكْوَة[1] ورُكَيّة، وفِرعون وفُريعين، وعاقول وعُوَيْقيل. وسترد عليك هذه الأحكام في مواطنها الخاصة بها إن شاء الله .

(ب) أن تكون زيادته بحرفين أو بثلاثة أو بأربعة. وهو موضوع كلامنا. ولتصغير هذا النوع قاعدة عامة مطردة نذكرها فيمايلي :

«إذا كان في المكبر حرفٌ لينٌ زائد قبل الطرف بقى في المصغر، وبقى

(١) الركوة بفتح الراء : الدلو الصغيرة .

معه زائد آخر، وحذف ما عداهما من الزوائد إن كانت، وتكون الصيغة على مثال (فُعَيْعِيل) .

وإن لم يكن في المكبر لين قبل الطرف حذفتَ جميع الزوائد إن كانت، ما عدا زائداً واحداً. هو ما له مزية[1] على غيره، وتكون الصيغة إذاً (فُعيعل). فان تساوى الزائدان في المزية كنتَ مخيراً في حذف أيهما شئت» .

وإليك أمثلة للإيضاح والتطبيق :

أمثلة ما يصغر على (فعيعيل)

١ ـ **للثلاثى المزيد بحرفين** : نحو مفتاح ومُفَيْتِيح، ورمانة ورُمَيْمينة، وموهوب ومُويهيب، وكَلُّوب وكُلَيْليب، ومسكين ومُسَيْكين، ومُسَرْوِل ومُسيريل، وهبّيخ وهُبَيِّيخ، ويَرْبوع ويُرَيْبيع، وعِفْريت وخِرْتيت. وخُريتيت وعُفيريت والتاء في هذين للالحاق بقنديل. فهي في حكم الطرف؛ لقيامها مقام لام الكلمة .

---

(١) وتكون المزية بأحد أمور أربعة : **(الأول)** دلالة الحرف على معنى كميم منطلق . **(الثاني)** تصدره كهمزة ألَنْدد وياء يلَنْدد . **(الثالث)** كونه مكرر أصل كصاد عَصَنْفر، إلا إذا كان الزائد الأخر متصدرا كهمزة أُسكفّة. فهو أولى بالبقاء. **(الرابع)** أن يغنى حذفه عن حذف غيره كياء حيزبون، وعيطموس (المرأة الجميلة) فإن حذفها في التصغير يغنى عن حذف الواو؛ إذ يصير اللفظ من قبيل عصفور. بخلاف العكس؛ فإن حذف الواو يجعل الكلمة من قبيل فدوْكس. فتصغر على (فعيعل) مع إمكان أن تصغر على (فعيعيل) وهو أخف لوجود حرف اللين. وفي هذه المزية يقول ابن مالك :

والياء لا الواوَ احذفِ انْ جمعت ما كحَيْزَبونٍ فهو حُكمٌ حُتما

والتصغير أخو الجمع .

١ - المزيدة بثلاثة أحرف. نحو: اهتمام[١]وهُتَيْميم[٢]، وانكسار ونُكَيْسير، واصطبار وصُتَيْبير[٣] ومُشْهابّ[٤] ومُشَيْهيب، ومُجلوِّذ[٥] ومُجَيْليذ. حذفت الزائد في هذين. وهو إحدى البائين، وإحدى الواوين. فكأنك صغرت (مُشْهاب ومُجْلوذ) اللذين يشبهان قرطاس وعصفور. ومَرْمَريس ومُرَيْريس[٦].

٣ - المزيده بأربعة أحرف. نحو: استهتار وتُهَيْتير، واستدعاء وتُدَيْعيّ، واخشيشان وخُشَيْشين، واشهيباب وشُهَيْبيب، واجلوّاذ وجُلَيِّيذ. حذفنا من الأول همزة الوصل لتحرّك أول المصغر، فبقى السين والتاء. وأحدهما مخل بالصيغة، فحذفنا السين؛ لأنها لا تقع زائدة أول الاسم، ولأن اللفظ يصير إلى وزن مهمل. وهو (سفعال) لو حذفنا التاء. فإذا

---

(١) اعلم أن تصغير المصادر أو الأوصاف يقصد به إفادة ضعف الصفة بالنسبة إلى من قامت به كما تقدم. فإذا قيل: فلان عنده صُتَيْبير، وهذا الفرس مُشَيْهيب - كان معناه ضعف صفة الصبر والاشهيباب فيهما.

(٢) وزنه التصريفى (فتيعيل) سقطت منه همزة الوصل لضم أوله. ويقال مثل هذا في نكيسير. ووزنه الصرفى (نفيعيل). هذا ما اختاره سيبويه، ووافقه جمهور النحاة. واختار المبرد أن يرد المكبر إلى وزن له نظير في العربية، ثم يصغر: فيقال في اهتمام وانكسار مثلاً: هُمَيّم وكُسَيِّر. كأنك صغرت هُمَام وكِسار. وهما مثل غراب وكتاب. والحق ما ارتآه سيبويه لأمرين: **(الأول)** أن تصغير المبرد يبعد اللفظ عن أصله فيحصل اللبس، مع أن لنا عنه مندوحة. **(الثاني)** أن أوزان المزيد لم تحصر حصراً حقيقياً حتى يقال: ليس في اللغة (فتيعيل ونفيعيل). يضاف إلى ما ذكر أن سيبويه شافه الأعراب، فهو أعلم باللغة ومقاييسها من المبرد.

(٣) ردت الطاء إلى أصلها وهو التاء؛ لزوال موجب الإبدال. وهو سكون الصاد.

(٤) اسم فاعل اشهابّ.

(٥) اسم فاعل اجلوّذ: أسرع في السير.

(٦) المرمريس الداهية. حذفنا من المصغر مكرر الفاء. وهو الميم الثانية؛ ليعلم بهذا أنه من صنف مزيد الثلاثى. فكأنك صغرت مرّاس. ولو قيل فيه: مريميس لتوهم أنه من الرباعى المزيد بحرف كبُهْلُول وبُهَيْليل؛ للفصل بين المثلين بحرف أصلى وهو الراء. والبهلول الضحّاك والسيد الجامع لكل خير.

حذفت السين صار إلى وزن مستعمل. وهو (تِفعال) كتمثال. وحذفنا من الثاني مثل ما حذف من الأول، ثم صُغِّر، فصار إلى (تُدَيْعيو) برد الهمزة إلى أصلها وهو الواو؛ لزوال مقتضى القلب. وهو وقوعها بعد ألف زائدة. ثم قلبت هذه الواو ياء؛ لتطرفها رابعة فصاعدا، أو لاجتماعها مع الياء كما في سيّد. ثم أدغمت فيها الياء فصار إلى ما ذكرنا أوّلاً .

وحذفنا من اخشيشان الهمزة مع الياء المنقلبة عن الواو، ومن اشهيباب الهمزة والياء، ومن اجلوّاذ الهمزة وإحدى الواوين .

أمثلة ما يصغر على (فعيعل)

للقسم الأول : نحو : مقدّم ومُقِيْدم، ومنكسر ومُكَيْسر، ومغتلم ومُغَيْلم، ومدّكر ومُذَيْكِر، ومستمع ومُسَيْمع، ومختار ومخيِّر، ومُنْطاد ومُطَيِّد. والأصل مُطَيْود، ثم أعل وأدغم. ومحمرّ ومُحَيْمر، وخَفَيْدَد[1] وخُفَيْدِد، وسَجنْجَل وسُجَيْجل. وصَمَحْمَح[2] وصُمَيْمح، وكروَّس[3] وكريِّس، وعَثَوْثل[4] وعُثَيْثِل، وألَنْدَد وأُلَيْدّ، ويلندد ويُلَيْدّ، وإردبّ وأُرَيْدِب، وانقحل[5] وأُقَيْحِل. حذفنا من المصغرات الزائد المخل بالصيغة، وأبقينا ما له مزية. وغير خافٍ عليك مكان المحذوف ونوعه بعد عملية التصغير. وفي هذا الحكم يقول ابن مالك :

---

(١) ذكر النعام السريع، ورد فيه خَفَيْفد أيضا .

(٢) الرجل الشديد .

(٣) العظيم الرأس من الناس .

(٤) العيى عن الكلام، المسترخى .

(٥) وصف لمن يبس جلده على عَظْمه من الكِبَر والهَرَم .

والمـيم أولى من سواه بالـبـقـا   والهـمـزُ والـيا مثلهُ إن سَبقَـا

للقسم الثاني : نحـو : مُقْعَنْسِس ومُقَيْعِس، ومستخـرج ومُخَيْرِج، ومستـزاد ومُزَيِّد ومُسْتَدع ومُدَيْع . ومُغْدَوْدِن[1] ومُغَيْدِن. إن حذفنا الواو والدال الأولى، فكأنك صغرت (مُغَوْدِن). والواو فيه بمنزلة ألف مُحارب. وإن حذفنـا الـدال الآخـرة وقعت الـواو رابعة قبل الطرف، فيصغر على مُغَيْدين. كأنك صغرت (مُغْدون) هذا ما قاله سيبويه (ج٢ ص ١١١) .

وهو مبنى على مذهبه في مكرر الحرف الأصلى، من جواز كون الزائد هو الأول أو الثاني[2]. وإسْتَبْرق[3] وأُبَيْرِق. بحذف السين والتاء، وبقاء الهمزة؛ لأنها همزة قطع متصدرة. وإلى هذا القسم أشار ابن مالك بقوله :

[والسين والتّا من كمسْتَدع أزل]

أمـا ما يصغر على مثال «فعيعل» من القسم الثالث، وهو الثلاثى المزيد بأربعة أحرف، فأكبر الظن أنه غير موجود في اللغة .

---

(١) هو من الشجر الناعم المتثنّى، ومن الناس الشاب الناعم .

(٢) وقال الخليل : الزائد في المضعف هو الأوّل. وقال غيره : بل هو الثاني. انظر وجهة كل في الرضى على الشافية جـ ٢ ص ٣٦٥. طبعة حجازى .

(٣) فارسيّ معرب ووزنه كما في سيبويه (استفعل) ومعناه الديباج الصفيق .

ما يخير فيه الحاذف من الزوائد

وكله من مزيد الثلاثى بحرفين. ومن أمثلته : (سَرَنْدًى وعَلَنْدًى وحبنطىً)[1] وقَلَنْسُوة وثمانية، تكافأت الزيادتان فيما ذكر؛ لأنها للالحاق. فإن شئت حذفت الزائد الأول، فتقول في تصغيرها : سُرَيْدٍ وعُلَيْدٍ وحُبَيْطٍ. تُعلها إعلال قاض. وقليسية. بقلب الواو ياء؛ لوقوعها إثر كسرة، وثُمَيْنية. وهذا اختيار سيبويه في ثمانية ونحوها (ج٢ ص ١١٢). ووجهه أن الياء فيها وإن كانت زائدة، لكنها تشبه لام الكلمة في هذا الموقع. وإن شئت حذفت الزائد الثاني، فتقول : سُرَيْنِد وعُلَيْنِد وحُبَينِط وقُلَيْنسة وثُميِّنة[2]. وفي هذا يقول الناظم :

وخيَّروا في زائدىْ سَرَنْدى وكلِّ ما ضاهاه كالْعَلَنْدى

وسيأتى بقية ما فيه التخيير عند تصغير المختوم بالألف.

فإن قال قائل : من أين نأخذ قاعدة تصغير مزيد الثلاثى بحرفين وبثلاثة وبأربعة إذا كان أحد الزوائد لينا قبل الطرف من كلام الناظم ؟ فالجواب أن ما ذكر بالقياس على مَزيد الرباعى بحرف لين قبل الآخر. وصيغته (فعيعيل)؛ لأن مزيد الثلاثى المذكور يحذف منه ما يخل بالصيغة، حتى يؤول إلى خمسة أحرف رابعها لين، فيصغر على مثال (فعيعيل).

(١) السرندى السريع في أموره. والعلندى الغليظ من كل شيء. والحبنطى كبير البطن. ومؤنث الثلاثة بهاء.

(٢) نقل سيبويه هذا التصغير عن بعض العرب في ثمانية ونحوها، وجعله مرجوحا لما مر في تعليل مذهبه. ووجه حذف الياء عند أقلية العرب أنها في الطرف. وهو أولى بالتغير.

وبهذه المناسبة نقول : إن المراد باللين الرابع، ما كان رابعا حقيقة. كألف سرداح ومفتاح وواو عصفور، أو حكما كألف احرنجام واشهيباب وواو حَيْزبون .

التعويض عن المحذوف في التصغير

قد مرّ بك أنه يحذف من المكبر حرف أو أكثر، للوصول إلى مثالى (فعيعل وفعيعيل). فاعلم أنه يجوز لك أن تعوض عما حذف ياء قبل الطرف. سواء أكان المحذوف أصليا أم زائدا، وسواء أكان واحدا أم متعددا. فتقول في سفرجل : سُفَيْرج، وإن شئت قلت : سُفَيْريج، وفي مدحرج ومتدحرج : دحيرج، وإن شئت : دُحَيْريج، وفي مستخرج ومستزاد : مُخَيْرج ومُزَيِّد، وإن شئت مُخَيْريج ومُزَيِّيد. والسر في تخصيص الياء بالتعويض أمران :

الأول : مناسبة الياء للكسرة في (فُعيعيل) .

الثاني : المحافظة على عدم خروج المصغر عن أوزان التصغير؛ لأنه يكون بعد التعويض على مثال (فعيعيل) وهو أحد الأوزان المقررة. ولو عوض بالألف لزم قلب الكسرة قبلها فتحة؛ لتسلم من القلب ياء، فكنت تقول في سفيرج : (سفيراج)، فيبعد المصغر عن أصله، ولو عوض بالواو لزم قلب الكسرة ضمة لتسلم الواو، فيصير إلى (سفيروج) وكلاهما وزن غير مستعمل. ويؤخذ من هذا البيان أن التعويض لا يجوز إلا بثلاثة شروط :

الأول : أن يعتري المصغر حذف. فلا تعويض في مثل ثُعيلِب وقُنَيفِذ. في ثعلب وقُنْفُذ .

الثاني : أن يكون مكان التعويض خاليا من الياء، كما مثل. فلو كان مشغولا بها نحو حريجيم في احرنجام، وتخيريج في استخراج لم يجز التعويض؛ لأن المشغول لا يُشغل .

الثالث : أن يكون سبب الحذف هو التصغير. فلا تعويض في مثل : سُميَّة وعُطَيّ . تصغير سماء وعطاء، ولا في نحو أريط وأعيم. تصغير أرطىً وأعمى؛ لأن الحذف في الأول للتخفيف، وفي الثاني لعلة صرفية .

وهذا الذي أوضحته هو معنى قول ابن مالك :

وجائز تعويض ياقبل الطرف إن كان بعض الاسم فيهما انحذف

وضمير (فيهما) يعود على الجمع والتصغير كما لا يخفى .

نمـــــــــوذج

للإجابة عن التطبيق الآتي :

١ ـ صغر مايأتي، مبينا ما حدث عند التصغير من حذف أو قلب إن كانا، مع بيان السبب والضبط بالشكل :

عرّاف. عَبُّود. أملود (ناعم لينّ). سِعلاة. ذفرًى. عِرْبدّ (شديد) سِنَّور. سِنِمّار. هَمرجل (الخفيف العَجول). سلسبيل. مستراد. يستعور. أُسكـوب (منسكب). بَرَهْـرَهة (رطبة ناعمة). شمّاء. حَزَنْبل (نبت من العقــاقــير). ترقـوة. خِدَبّ. أشمّ. قِرْشَبّ. حَرْنْفش (غليظ جافٍ). مَدْين. فاس. سُلَّم. خاتم .

٢ ـ صغـر الكلمات الآتية، ثم زن كلا منهـا وزنـا تصغيريا تارة، وتصريفيا أخرى واضبط المصغرات بالشكل :

صِنْـديد. رعشَنٌ. جُلبّان. عنفوان. عفريت. خنزير. صحراء. أعمال. منقار. خُطّاف. عَبْرى. هِجِّيرَى. عِمْلاق. دُبّاء. طُرْطُبّ (الثدى الضخم) عَمَيْثل. حَرّان. زنجبيل. تفاح. كُمَّثرى. إعطاء .

الإجابـــــــــة

١ ـ **الكلمات** : عراف. عبـود. أملود. سعـلاة. ذفـرى. عربد. سنور. سنمار. همرجل. سلسبيل .

تصغيرها وما حدث فيهـــا :

عُرَيْرِيف : قلبت الألف ياء لوقوعها إثر كسرة .

عُبَيْبيد : قلبت الواو ياء لوقوعها ساكنة إثر كسرة .

أميليد : قلبت الواو ياء لوقوعها ساكنة إثر كسرة .

سُعَيْلِية : قلبت الألف ياء لوقوعها إثر كسرة .

ذُفَيْرٍ : قلبت الألف ياء لوقـوعهـا إثر كسرة فتحركت طرفا، وأعلت بالحذف كياء قاض في الرفع والجر .

عُرَيْبد : حذف منه الحرف الخامس. وهو مكرر الدال (لام الكلمة) الزائد للإلحاق. ومثله يحذف ولو كان أصليا؛ لإخلاله بصيغة التصغير .

سُنَيْنير : فك إدغـام النـون لتقـع ياء التصغـير ثالثة، وقلبت واوه ياء لسكونها إثر كسرة .

سُنَيْمير : حذف منه مكرر الميم (لام الكلمة الأولى) لإخلاله بالصيغة. وبقى حرف اللين (الألف) وقلب ياء لكسر ما قبله. وإنما أوثر بقاؤه على مكرر الأصل؛ لأن اللفظ به يخف في النطق .

هُمَيْرِج : حذف منه خامس الأصول. وهو اللام؛ لإخلاله بصيغة التصغير .

سُلَيْسِب : حذف منه زائده. وهو الياء، وخامس أصوله وهو اللام الآخرة؛ لإخلالها بالصيغة.

الكلمات : مستراد. يستعور. أسكوب. برهرهة. شماء. حَزَنْبَل.

تصغيرها وما حدث فيها :

مُرَيِّد : حذف زائدان. وهما السين والتاء؛ لإخلالهما بالصيغة، وبقى الميم لمزيته اللفظية والمعنوية. فصار الباقى (مُراد) كغلام. قلبت ألفه ياء لوقوعها بعد ياء التصغير.

يُسَيْتِيع : حذف زائد الخماسى وهو الواو، وخامس الأصول وهو الراء؛ لإخلالهما بالصيغة.

أُسيكيب : قلبت فيه الواو ياء؛ لوقوعها ساكنة إثر كسرة.

بُرَيْرِهة : حذفت منه الهاء الأولى. وهي لأم الكلمة. وكان القياس أن يقال في تصغيرها (بُرَيْهِرة) بحذف الهاء الأخيرة. وهي مكرر اللام؛ لأن وزن المكبر (فعلعلة). ولكنهم لم يقولوا ذلك؛ لئلا يظن أن الكلمة من قبيل (مرمرة) أي من مضعف الرباعى. والواقع أنها من صنف الثلاثى المزيد بحرفين. بدليل قولهم : بره كسمع : أبيض. والمذكر أبره. وهي برهاء.

شُمَيْماء : فك إدغام العين فقط.

حُزَيْبل : حذفت النون؛ لأنها زائدة مخلة بصيغة التصغير.

الكلمات : ترقوة. خدب. أشم. قرشبّ. حَرَنْفَش. مدين. فأس. سلّم. خاتم.

تصغيرها وما حدث فيها:

تُرَيقِية : قلبت فيها الواو ياء لوقوعها إثر كسر .

خُدَيْبّ : التقى فيه ساكنان : ياء التصغير والحرف المدغم ، وهو سائغ ؛ لأن الأول لين والثاني مدغم في مثله .

أُشَيْمّ : حدث فيه ما حدث في سابقه .

قُرَيْشِب : حذف منه حرف الإلحاق. وهو مكرر الباء (لام الكلمة) لإخلاله بالصيغة .

حُرَيفِش : حذفت النون ؛ لأنها زائدة مخلة بالصيغة .

مُدَيِّن : أدغمت ياء التصغير في عين الكلمة .

فُؤَيسةْ : ردت الألف إلى أصلها الهمزة ، وألحقت التاء بالمصغر؛ لأن مكبره ثلاثى مؤنث .

سُلَيْلِم فك الإدغام لياء التصغير .

خُوَيْتم : قلبت الألف الزائدة واوا ؛ لأن الثاني المصغر لابد من تحريكه ، ولأنها تناسب الضم .

الكلمة	تصغيرها	الوزن التصغيرى	الوزن التصريفي	
صِنْديد	صُنَيْديد	فُعَيْعيل	فُعَيْليل	
رَعْشَنٌ	رُعَيْشِنٌ	فُعَيْعِل	فُعَيْلن	
جُلبّان	جُلَيْبّان	فُعَيْعِل	فُعَيلّان	
عُنْفُوان	عُنَيْفِيان	فُعَيْعِل	فُعَيْليان	
عفريت	عُفَيْريت	فعيعيل	فُعيليت	
خنزير	خُنَيزير	فعيعيل	فُعيليل	
صحراء	صُحَيْراء	فعيل	فُعَيْلاَء	
أعمال	أُعَيْمال	فُعَيْعيل في التقدير	أفيعال	لولا المحافظة على ألف الجمع لكان الوزن التصغيرى (فعيعيل)
منقار	مُنَيْقِير	فعيعيل	مُفيعيل	
خطاف	خُطَيْطيف	فعيعيل	فعيعيل	
عَبْرى	عُبَيْرى	فعيعل في التقدير	فعَيْلَى	لولا المحافظة على ألف التأنيث لكان الوزن التصغيرى (فعيعل)؛ لأن ألف المقصود كجزء من كلمتها
هِجِّيرى	هُجَيْجير	فعيعيل	فعيعيل	
عملاق	عُمَيْليق	فعيعيل	فعيليل	
دُبّاء	دُبَيْبىّ	فعيعيل	فُعَيْلىّ	
طُرْطبّ	طُرَيْطبٌ	فعيعل	فُعَيْلل	
عميثل	عُمَيْثِل	فعيعل	فُعَيْلل	
حَرّان	حُرَيْران	فعيل	فُعَيْلان	
زنجبيل	زُنَيْجب	فُعَيْعِل	فُعَيْلِل	
تُفّاح	تُفَيْفيح	فعيعيل	فعيعيل	
كُمَّثْرىً	كُمَيْثِر	فعيعل	فُعَيلل	
إعطاء	أُعَيْطىّ	فُعَيْعيل	أُفَيْعيل	

تطبيقـــــــات

(١)

صغر الكلمات الآتية، واضبط ما تصغره بالشكل :

أُتْرُجّ. فُسْطاط. حنْتَبْرٌ (شِدّة). قُذَعْمِلة (المرأة القصيرة). عملّس. هِمَّرِش (العجوز الكبيرة). قُمُدّ (غليظ). حَوَرْوَرٌ (شيء). طِمِرّ (فرس جواد). غَدَوْدَن (سريع). عَقَنْقل. عَطَوَّد (شاقّ). فَرُّوج. خَوَرْنق. عَباءة. عَباية.

(٢)

صغر مايأتي، ثم زن ما تصغره وزناً تصغيرياً مرة، وتصريفياً أخرى، مع الضبط بالشكل :

سَمَيْدع. فِطَحْل. فِلِزّ (نحاس أبيض) حَلَزُون (دابة من الأصداف). جَبَرُوت. مُدُقّ. إعصار. بيطار. دُوداء (مسيل ماء) جِلّوْز (البندق). خِرشاء (قشر البيض) هِنْدِباء. استزادة.

(٣)

صغر الكلمات الآتية، مبيناً ما حدث بالتصغير من حذف أو قلب إن كانا، مع بيان السبب والضبط بالشكل :

تمساح. احْلِيلاء. تاريخ. اطمئنان. استدراج. مُعربد. متكبر. مستكبر. مشمئزّ. دَرْدَبيس (العجوز الفانية). مُسْودّ. قُبَّيْط (نوع من الحلوى) حَبَوْكَر (رمل متسع). سَبَهْلل (مختال غير مكترث). إعلان.

التصغير الشـــــــاذ

هـــو نوعـــان :

الأول : ما شذ عن القاعدة الصرفية التصغيرية، وهو المراد بقول الناظم :

وحـــائـــد عن الـــقـــياس كلُّ ما خالف في البـــابـــين حكـــماً رُسـما

الثاني : ما شذ لمخالفته شرط المصغر. وهو ما أشار إليه آخر التصغير بقوله : وصغروا شُذوذاً الذي التي. وكلاهما سماعى يحفظ ولا يقاس عليه. وسأتكلم الآن على النوع الأول مراعاة لترتيب النظم. فأقول : من ذلك تصغير العرب إنساناً على أُنَيْسِيان، ولم يسمع في جميع لغاتهم إلا كذلك. زادوا في المصغر ياء لم تكن في المكبر، وقياسه كما قال الرضى في شرح الشافية أنيسين، كسرحان وسريحين، أو أُنَيْسان كما قاله الأُشمونى عند الكلام على تصغـير (فعـلان) الـذي يجمع شذوذا على (فعالين). وأنت ترى الخُلف واضحا بين الصيغتين .

ولتحقيق المقام يقال : لفظ إنسان ورد هكذا في كل لغات العرب، وورد عنهم تصغيره هكذا : أنيسيان بزيادة ياء قبل الألف والنون. وإذا تقرر أنه لا قياس مع السماع. علمنا أنه لا يجوز في تصغيره أنيسان ولا أنيسين، بل نقف عنـد المسموع، ونقول إنه شذ عن القاعدة، كما شذ رُوَيْجل في تصغير رَجُل. ما لم يُرَد بإنسان غير معناه المعروف، كإنسان العين، وكأن تُسميّ به شخصـا فحينئذ يصغر على القياس الصرفى. فإن اعتبرناه اسماً محضا كسرحان صغر على أُنَيْسين؛ لأنه جمع على (أناسين) الذي أبدلت نونه الأخـيرة ياء فقيل : أَنـاسيّ. وهـذه وجهة العلامة الرضى. وان اعتبرناه

متضمنا معنى الوصف، من الأنس ضد الوحشة. صغرناه على أُنَيْسان. وهـذه وجهـة الأشمونى. هذا. وقال الكوفيون: أنيسيان تصغير قياسى لإنسان من النّسيان. ووزنه (إفعان). وأصله إنسيان بزنة (إفعلان) حذفت لامه وهي الياء تخفيفا لكثرة الاستعمال، ثم ردت إليه في التصغير، فوقعت الألف والنون فيه بعد أربعة أحرف، فأعطى حكم زعفران. كذا قالوا. ورد عليهم العلامة ابن سِيدَهْ في المخصص (ج ١ ص ١٦) بأن هذا التخريج فيه حذف الياء لغير مقتض. والأصل عدم الحذف إلا لداع؛ وبأن الأقرب أن إنسانا (فِعْلان) مشتق من أنِس «وذلك أن أنس الأرض وبهاءها وتجملها إنما هو بهذا النوع الشريف اللطيف». والتعلّل بقوله تعالى: ﴿**ولقد عهدنا إلى آدم من قبل فنسى**﴾ لا يفيدهم؛ لأنه لو كان مشتقا من نسى لقيل: (انسيان). ولم ينطق بهذا أحد من العرب.

ومن ذلك تصغير رجل على رُوَيْجِل. بزيادة الواو. والقياس رُجَيْل. قيل إن الذي سهّل الشذوذ أن رجُلا جاء في اللغة بمعنى راجل. أي ماش، في قول حُيى بن وائل الخارجىّ:

أما أقاتل عن دينى على فرسى ... أو هكذا رَجُلا إلا بأصحاب(١)

أي راجلا. فزيادة الواو في المصغر لملاحظة معنى (فاعل). ثم توسع العرب في تصغير رجل على رويجل. سواء أكان بمعنى راجل، أم بمعنى إنسان. وهذا قول معقول.

---

(١) وبعد هذا البيت:

لقد لقيت إذاً شرّا وأدركنى ... ما كنت أزعم في خَصمى من العاب

العاب: العيب. ومعنى هذا البيت الأول: لم لا أقاتل عن دينى منفردا. سواء أكنت فارسا أم راجلا؟ وهو رد على من ينكر على الشاعر أن مقاتلته عن دينه لا تكون إلا مع أصحابه.

وتصغير غلمة وصبية على أُغَيْلمة وأُصَيْبية. والقياس غليمة وصُبَيَّة. وبعض العرب ينطق بها على القياس. وتصغير (بنون) على (أُبَيْنون) في قول سَلْمَى بن ربيعة الضّبيّ:

زعَمت تُماضِر أنني إما أمُتْ يسدُدْ أبينوها الأصاغر خَلَّتي

والقياسي بنيُّوها. ووجه الشذوذ عند البصريين أنه جمع لمصغر لم يثبت مكبره؛ إذ أن تقديره عندهم أنه جمع لأُبَيْنٍ، مصغر أبنى على زنة (أفعل) كأعلى. والخلة هنا: الثُّغْرة. وتصغير مغرب على مغيربان، وليلة على لُيَيْلِية، وعَشِيّة على عُشَيْشِية، وعَشِيّ على عُشَيْشِيان أو عُشَيّان(1) والعشية والعشيّ من زوال الشمس إلى غروبها. والقياس فيما ذكر: مُغَيْرب ولُيَيْلة وعُشَيّة وعُشَيّ بحذف الياء الثالثة من هذين كما يجيء. وتصغير أُصْلان جمع أصيل على أُصَيْلان. والقياس أصيِّلات؛ لما يجيء آخر التصغير القياسي. وتصغير عقرب على عُقَيْرِبان. والقياس عُقَيْرب.

قال سيبويه ما معناه: جميع المصغرات الشاذة إذا سَمّيت بمكبرها صغرته على القياس؛ لأن العلَم وضع ثان. ولم يخالفه في ذلك أحد من النحاة فيما أعلم.

---

(1) ذكر الأشموني أن عُشيّانا تصغير شاذ لعِشاء بكسر العين. وهو خطأ تبعه فيه جميع من جاء بعده من المؤلفين. والصواب أن لفظ عُشَيان تصغير عَشيّ. كما في جميع كتب التصريف القديمة وكتب اللغة أيضا، وأن كلمة عشاء بكسر العين لم تصغر شذوذاً أبدا، بل تصغيرها عُشَيَّة على القياس المطرد في مثلها. وقد ظهر لي أن منشأ الخطأ هو قرن لفظ مغرب بعشيّا في عبارة ابن هشام في التوضيح. حيث قال: «ومغرباً وعَشِياً على مغيربان وعُشيان» فحرف النساخ عشيّا إلى عشاء! وقد اطلعت في مكتبة الأزهر على نسختين صحيحتين للتوضيح. إحداهما مخطوطة سنة ٧٣٠هـ والأخرى سنة ١١٠٠هـ.

المستثنيات من كسر ما بعد ياء التصغير

قال الناظم :

لِتِلْويا التصغير مِن قبل عَلَمْ   تأنيث أو مدِته الفتحُ انحتم
كذاك ما مدةَ أفعال سَبَق   أو مدَّ سكران وما به التحق

التلو : الحرف الذي يلي ياء التصغير. والجار والمجرور متعلق بانحتم. و(من قبل) حال من. (تِلْو). وعلم التأنيث علامته. وهي تاء أو ألف. ومدته بالجر عطف على تأنيث. والضمير يعود على (عَلَم) أي. أو مدة علم التأنيث. وهي الألف في نحو حمراء. وهذه إشارة منه ـ رحمه الله ـ إلى أن هذه المدة غير علامة التأنيث. وهو الحق؛ لأنه لم يعهد في اللغة علامة مركبة من حرفين. ومدة مفعول لسبَق. وجملة سبق صلة لما. و(مدَّ) بالنصب معطوف على (مدة) المضافة إلى (أفعال). وحل النظم بعد هذا البيان سهل.

ولنشرع الآن في شرح القواعد التي تؤخذ من البيتين، مع التمثيل لها، فنقول :

قصد الناظم بهذا الكلام بيان المسائل التي تستثنى من قاعدة وجوب الكسر للحرف الذي بعد ياء التصغير فيما زاد على ثلاثة أحرف. وهي التي تضمنها قوله فيما مر :

فُعَيْعل مع فُعَيْعيل لما   فاق كجعل درهم دريهما

والمسائل المستثناة التي يجب فيها فتح ما بعد ياء التصغير على ما ذكر في النظم أربع، وسنزيد عليها أربعة أخرى[1].

الأولى : ما قبل علامة التأنيث : وهي إما تاء. نحو : عِنبة وعُنَيْبة ولَوْزة ولُوَيْزة وعَزّة وعُزَيْزة. وإما ألف مقصورة. نحو ذِكرى وذُكَيْرى، ودُنْيا ودُنَيَّا، وغَضْبَى وغُضَيْبَى، وسلمى وسُلَيْمَى. وإنما وجب فتح بعد الياء في المصغر؛ لأنه لم يعهد في اللغة هاء تأنيث إلا وقبلها فتح أو ألف. نحو مكة وفتاة. وإنما وجب الفتح لما قبل هذه الألف محافظة عليها؛ لأنها علامة لمنع الصرف. والعلامة يحافظ عليها ما أمكن، ولا تغير إلا لضرورة مُلحّة، كما في فُضْلَيات وفُضْليان. ولا ضرورة هنا تدعو إلى التغيير. ولذا لو كانت الألف الرابعة لغير التأنيث؛ بل للالحاق. نحو : عَلْقًى وذِفرىً وتَتْرىً وجب كسر ما بعد ياء التصغير، فتنقلب الألف ياء، ثم يعل اللفظ اعلال قاض فتقول فيما ذكر: عُلَيْقٍ وزُفَيْرٍ وتُتَيْرٍ. وقد وردت هذه الأسماء الثلاثة ممنوعة من الصرف. فحكم ألفها حينئذ حكم ألف سَلْمَى.

الثانية : الحرف الذي قبل مدة همزة التأنيث : نحو صحراء وحمراء وسوداء. تقول فيها : صُحَيْراء وحُمَيْراء وسُوَيداء. وإنما وجب الفتح لما بعد ياء التصغير هنا محافظة على الألف التي تعتمد عليها همزة التأنيث في البقاء؛ إذ لو كسر ما قبل هذه الألف لوجب أن تنقلب ياء، وأن ترجع همزة التأنيث إلى أصلها. وهو الألف اللّيِّنة؛ لزوال موجب قلبها همزة، وهو وقوعها بعد

---

(١) يلاحظ في هذه المسائل كلها، أن ياء التصغير متصلة بلام الكلمة، فلو فصل بينهما بحرف روعيت قاعدة الكسر. نحو حنظلة وحنيظِلة. وقُرفصاء وقُرَيْفِصاء. كما يلاحظ أن الصيغة التصغيرية فيها (فعيل).

ألف زائدة؛ ثم تنقلب هذه الألف ياء لاجتماعها مع الياء، فتذهب صورة المدّ، وتنمحى علامة منع الصرف بدون ضرورة ولذا إذا وجدت الضرورة وجب تغيير هذه العلامة. نحو: صحراوان وحَمْراوان، وصحراوىّ وحمراوىّ. والضرورة في هذين ونحوهما هي قصد التفرقة بين ما همزته زائدة فتقلب حتما، وما همزته أصلية نحو إنشاء فتصح حتما.

فإذا كانت الهمزة للإلحاق بعد ألف زائدة. نحو: عِلْباء وقُوباء، للإلحاق بقرطاس وقُرْناس لم تكن علامة. وإذاً يراعى في تصغيرها ما هي فيه كسر ما بعد الياء على القاعدة. فتنقلب الألف ياء، فترجع الهمزة إلى أصلها الياء، وتدغم فيها الياء المبدلة من ألف المكبّر، فتقول: عَلَيْبِىّ وقُوَيْبِىّ. بياء مشددة فيهما. ووزنهما التصغيرى (فعيْعيل)؛ لأنهما من قبيل الثلاثى المزيد بحرفين أحدهما لين قبل ما هو في حكم الطرف. وهو الهمزة التي قامت مقام لام الكلمة. وبهذا تعلم أن ما ذكره الصبان من تصغير علباء على (عُلَيْبٍ) بكسر الباء منونة خطأ صرفىّ. منشؤه السهو عن القاعدة التصغيريّة.

الثالثة: الحرف الذي قبل الألف (أفعال). نحو: أفراس وأحمال وأسماء (علما) وأمشاج. تقول فيها أُفَيْرَاس وأُحيمال وأُسيماء وأُميشاج. والسر في وجوب بقاء الفتح هنا بعد الياء هو صون علامة الجمع ـ وهي الألف ـ عن أن تنقلب ياء لو كسر ما قبلها. ووزن (أفعال) هذا لا يكون إلا جمعاً في الحال كأحمال ومنه أمشاج، أو في الأصل كأسماء مسمىّ به. والعرب تستغرب تصغير الجمع؛ للتناقض بحسب الظاهر بين تكثير العدد بلفظ الجمع، وتقليله بالتصغير. ولذا لم يصغروا من ألفاظ الجموع إلا أوزان القلّة

الأربعة كما سيجيء؛ لعدم التناقض في الواقع. و(أفعال) منها، فوجبت المحافظة على علامة ما هو مستغرب في التصغير. سواء أكان جمعاً حقيقياً أم مسمىّ به. هذا مذهب سيبويه وهو الحق. وقد أثبت بعض النحويين (أفعالا) في المفردات. وجعل منه قولهم: ثوب أخلاق وأسمال[1]، وبرمة أعشار[2]، ونطفة أمشاج[3]. فيصغر ما ذكر على: أُخَيْليق وأُسَيْميل وأُعَيْشِير وأُمَيْشيج. وجعل سيبويه ذلك من وصف المفرد بالجمع. وهو تخريج معقول حسن؛ فإن الموصوف وإن كان مفرداً في اللفظ فهو في المعنى أجزاء. ويتضح هذا لك بأدنى تأمل. وعليه فتصغيرها: أُخَيْلاق وأُسَيْمال وأُعَيْشَار وأُمَيْشَاج. ولذا لو كان مثل هذه الألف في المفرد الحقيقي وهو (إفعال) نحو: إخراج وإدماج لم يجب صونها ببقاء الفتح قبلها وإن كانت علامةَ المصدر، بل تُلتزم قاعدة الكسر، فتنقلب ياء فيقال: أُخَيريج وأُدَيْميج؛ لأن تصغير المصدر لا يستغرب عندهم استغراب تصغير الجمع.

الرابعة: الحرف الذي قبل ألف (فَعْلان) نحو عطشان ورَيّان وحرّان، وما ألحق به. والمراد به كل اسم ختم بألف ونون زائدتين بعد ثلاثة أحرف. سواء في ذلك الصفة التي لا تقبل التاء كما مثّل، أو التي تقبلها نحو: عُرْيان ونَدْمان، وقَطَوان للبطيء، وصَمَيان للشجاع، ويلحق بذلك اسم الجنس على (فَعِلان) كَقَطِران وظَرِبان[4]، أو على (فَعُلان) كسَبُعان

---

(١) أخلاق: أي بالٍ كله، ومثله أسمال.

(٢) مجزأة عشرة أجزاء.

(٣) مختلطة.

(٤) دُبْيَة كالهرة منتنة. وسمع فيها ظرباء. والجمع ظرابين وظَرَابيّ وظرْبَى. وبلغ من خبث رائحتها أنها إذا فست في ثوب لا تذهب رائحته حتى يبلى! وأنها تفسو في جُحر الضب فيخرج هرباً من خبث الرائحة فتأكله! وأنها إذا فست بين الإبل تفرقت، حتى ضرب بها المثل، فقالوا: فسا بينهم الظَّربان: إذا تقاطعوا.

لمكان بعينه، والعلم على أي وزن كان. نحو : عِمْران وعُثْمان وغَطَفان. فهذه الأنواع كلها لا تقلب الألف فيها ياء، فتقول في تصغيرها : عُطَيْشان ورُوَيّان وحُرَيْران وعُرَيّان ونُدَيمان وقُطَيّان وصُمَيّان وقُطَيْران وظُرَيْبان وسُبَيْعان، وعُمَيْران وعُثَيْمان وغُطَيْفان .

فإن كانت النون في (فَعْلان) تحتمل الزيادة والأصالة. عُمل في كل احتمال بما يناسبه. نحو : حَسّان وشَيْطان. فإذا قُدِّر حسان من الحُسْن فهو (فَعْلال). وتصغيره حُسَيْسين. كعطّار وعُطَيْطير، وإذا قدر من الحسّ. وهو القتل فهو (فَعْلان) وتصغيرهُ حُسَيْسان. وكذا الحال في شيطان. إن أخذ من شَطَن بمعنى بَعُد فهو (فَيْعال). وتصغيره شُيَيْطين. وإن أخذ من شاط أي احترق فهو (فَعْلان) وتصغيره شُيَيْطان. وماعدا ما ذكرنا يتحتم قلب ألفه في التصغير ياء. وذلك أربعة أوزان من أسماء الأجناس الذوات : ثلاثة منها شبيهة بالاسم الذي قبل لامه ألف في مطلق هيئته. وهي :

(١) (فَعْلان) كحَوْمان لنبت. وتصغيره حُوَيمين. وهو نظير زَلْزال وزُلَيْزيل .

(٢) (فِعْلان) كسرحان للذئب وتصغيره سُرَيْحين. وهو نظير قِنطار وقُنَيْطير .

(٣) (فُعْلان) كسلطان. وتصغيره سُلَيْطين. وهو نظير جُمَّار وجُمَيْمِير .

وواحد منها ليس شبيهاً بما ذكرنا. وهو (فَعَلان) بفتحتين نحو : ورشان لطائر مائى. وكروان؛ إذ ليس في اللغة (فعَلال) حتى يُشبّه به،

فكان حقه ألا تقلب ألفه ياء كقَطِران. ولكن العرب صغروه على وُرَيْشين وكُرَيِّين؛ لأنه باسم الجنس المصدر كجولان وجُوَيْلين أشبه منه بالإسم الذي يشبه الوصف كقَطَوان وقُطَيّان. وبهذا التعليل وما سبقه عرفت السر في وجوب قلب ألف (فعلان) ياء في هذه الأوزان الأربعة. أما السر في عدم قلبها ياء في الأنواع السابقة فهو أن الألف والنون في الوصف الذي لا يقبل مؤنثه التاء كسكران شبيهتان بألف حمراء وهمزتها في عدم قبول التاء. فأخذت ألف فعلان حكم المدّة في حمراء؛ وأن الوصف الذي يقبل التاء كعُريان شبيه بباب سكران في مطلق الوصف، فحمل عليه؛ إذ أن ما يقبل التاء من (فَعْلان) ألفاظ معدودة. ومِن عادتهم حمل الأقل على الأكثر. ونحو: صَميَان وقَطَوان بمعنى الوصف فحمل عليه. والعلم كعثمان لا يقبل التاء، فهو محمول على باب عَطْشان. وكذلك نحو ظرِبان وسَبُعان لعدم قبولهما التاء.

إلى هنا عرفنا القواعد التي تطبق على ألف (فَعْلان). فما تجده في الصبان على الأشمونى مخالفا لما ذكرنا في هذا المقام فهو غير صواب. وذلك اشتراطه في (فعلان) المستثنى ألا يقبل مؤنثه التاء، فيخرج نحو سَيْفان للطويل مما يقبل التاء فيصغر على (سُيَيْفين) هذا كلامه. والصواب إسقاط هذا الشرط كما في سيبويه (جـ ٢ ص ١٠٨) وغيره، وأن يصغر على سُيَيْفان كما عرفت؛ ثم تصغيره حسّان من الحسن على حُسَيِّن! والصواب حُسَيْسين، كعطار وعُطَيطير، لما سبق. ولابد أنك شعَرت بأنى خالفت الأشمونى في الضابط الذي ذكره لما يصغر على (فُعَيْلان) وعلى (فُعَيْلين) نقلا عن النحاة. فاعلم أن الأمر كذلك؛ فقد تابعت الرضى في شرح الشافية

على الضابط الذي ذكرته هنا، بعد عرضه على بساط البحث والتحقيق، وظهور أنه هو الذي ينبغي التعويل عليه، وأن ضابط النحاة مختل من وجهين :

الأول : أنهم أحالوا المتعلم على مجهول؛ إذ قالوا : كل ما لم يجمع على (فَعالين) أو جمع شذوذاً فتصغيره (فُعَيْلان)، وكل ما يجمع على (فعالين) قياساً فتصغيره (فُعَيْلين). ولاشك أنه لا يعلم ذلك إلا من متون اللغة. وفي ذلك من العنَت ما فيه !

الثاني : أن الشق الثاني من الضابط منقوض بنحو ظربان. فقد جمعته العرب على فعالين، فقالوا : ظرابين، ومع هذا صغروه على ظُرَيْبان. إذاً ليس كل ما جمع قياسا على فعالين يصغر على فُعَيلين .

ثم اعلم أن ما جعل علما من الأوصاف وأسماء الأجناس التي على زنة (فَعْلان) يصغر على حسب أصله قبل العلميّة. فتقول في سِرْحان وسُلْطان وكروان (أعلاما) : سُرَيْحين وسليطين وكُرَيِّين؛ وفي سَكْران وعَجْلان ونَدْمان (أعلاما) : سُكَيْران وعُجَيْلان ونُدَيْمان؛ ولا ينظر إلى العلمية الطارئة. هذا ما قاله سيبويه عن يونس. ولم يخالفه أحد من النحاة فيما أظن .

هذا شرح القول في المسائل الأربع التي تؤخذ من النظم. وهناك مسائل أربعة أخرى مستثناة أيضا. ولعل الناظم لم يذكرها لشهرتها ومعرفتها بالقياس على ما بينه في النظم. وسأذكرها بالتسلسل مع سابقتها لسهولة التحصيل .

الخامسة : الحرف الذي قبل عجز المركب المزجى. نحو : بَعْلَبَكّ وحَضْرَمَوت وخمسة عشر. تقول في تصغيرها : بُعَيْلَبك وحُضَيْرَمَوْت وخميسة عشر. ببقاء آخر الجزء الأول من المركب على ما كان عليه قبل التصغير؛ لأنه منزّل من الجزء الثاني منزلة ما قبل تاء التأنيث .

السادسة : ما قبل علامة التثنية. نحو : عَمْرانِ وعَمْرَيْنِ. تقول فيهما : عُمَيْران وعُمَيْرين .

السابعة : ما قبل علامة جمع المؤنث السالم. نحو : هندات وبقرات ووزّات. تقول فيها : هُنَيْدات وبُقَيْرات ووُزَيْزات. والسر في بقاء الحرف الذي قبل العلامة في هذه المسائل الثلاثة على ما كان عليه من فتح أو غيره - هو المحافظة على العلامة؛ إذ لو كسر ما قبل ألف المثنّى أو يائه لالتبس بجمع المذكر السالم حال الجر والنصب، ولو كسر ما قبل الألف في الجمع بالألف والتاء لاختل ركن هذا الجمع - وهو الألف - بقلبها ياء، ولو كسر ما قبل واو الجمع المذكّر لالتبس مرفوعه بمنصوبه أو مجروره، أما قبل ياء هذا الجمع في النصب والجر فهو مكسور بطبعه في المكبّر والمصغر لمناسبة الياء التي هي حرف إعرابه. وقد تعمدت ترك الأمثلة أثناء التعليل؛ لاعتقادى أنها لا تخفى عليك .

الثامنة : ما قبل علامة جمع المذكر السالم. نحو : بكرون وبكرين. تقول فيهما : بُكَيْرُون وبُكَيْرين. وذكرنا هذه المسألة في المستثنيات، على معنى أن الحرف الذي قبل العلامة المذكورة لا يجب كسره بعد ياء التصغير فيما زاد على ثلاثة، بل يجب أن يبقى على حاله .

تصغير ما ختم بزيادة لا تخل بالصيغة

إذا ختم الاسم بزيادة يمكن أن تتحقق قبلها صيغة (فُعَيْل أو فُعَيْعِل أو فُعَيْعيل) بقيت تلك الزيادة، وقدرت منفصلة، وصغر الاسم كأنه غير متمّم بها. ويقع ذلك في ثمان مسائل، أشار إليها الناظم بقوله :

وألف التأنيث حيث مُدّا ۞ وتاؤه منفصلين عُدَّا
كذا المزيدُ آخراً للنسبِ ۞ وعجزُ المضاف والمركبِ
وهكذا زيادتا فعلانا ۞ من بعد أربع كزعْفرانا
وقدِّر انفصال ما دل على ۞ تثنية أو جمعَ تصحيح جَلا

المسألة الأولى : كل اسم ختم بألف تأنيث ممدودة نحو : صحراء وهَيْفاء ولَمْياء. ونحو : قرفصاء وكَرْبَلاء وعاشوراء وزَكَريّاء. تقول في تصغيرها : صُحَيْراء وهُيَيْفاء ولُمَيّاء، وقُرَيفِصاء وكُرَيبلاء وعُوَيْشيراء وزُكَيْرِيّاء .

المسألة الثانية : كل اسم ختم بتاء تأنيث. نحو : بقرة وقُلّة وحِنْطة، ونحو : حَنْظلة وقَعْقعة وسلاَمة وسلاّمة. تقول فيها : بُقَيْرة وقُلَيْلة وحُنَيْطة وحُنَيْظِلة وقُعَيْقِعة وسُلَيِّمة وسُلَيْلِيمة .

ولم يذكر الناظم هنا ألف التأنيث المقصورة؛ لأنها لا تعد منفصلة، بل هي كجزء من كلمتها، ولذلك تحذف خامسة فصاعدا كما سيجيء في تصغير المختوم بالألف إن شاء الله. وكلامه هنا شامل لتاء التأنيث في نحو شجرة، ولألفه الممدودة في نحو : حمراء. وقد ذكرهما فيما مضى من حيث

وجـوب فتح ما قبلهما. وذكرهما هنا من حيث تأتي صيغة التصغير قبلهما وتقديرهما منفصلتين. سواء أكانت كلتاهما على صيغة (فُعَيْل) كما سبق، أم على صيغتى (فعيعل أو فعيعيل) كما هنا. فلا تكرار في كلام الناظم .

ثم إن النظم متمشٍ مع مذهب المبرد الذي يسوى بين تاء التأنيث وهمزته في عدم الاعتداد بهما من كل وجه. سواء في ذلك الممدود الذي ثالثه حرف مد، أو الخالى منه. وبيان ذلك أن المبرِّد خالف سيبويه في تصغير نوع خاص من أنواع الاسم المختوم بهمزة التأنيث المحدودة. وهو كل اسم ثالثه حرف مد. ألف نحو بَراكاء[1]، أو ياء نحو قَرِيثاء[2]، أو واو نحو حَرُوراء .

فمذهب سيبويه أن الألف الممدودة يعتد بها هنا كجزء من الكلمة، فليست كتاء التأنيث في عدم الاعتداد بها من كل وجه. وحينئذ يجب حذف حرف المـد الثـالث في التصغـير. فتقول : بُرَيْكاء وقُرَيْثاء وحُرَيْراء. بياء خفيفة. هي ياء التصغير.

ومذهب المبرد أن ألف التأنيث الممدودة لا يعتد بها في التصغير من كل وجـه كالتـاء، فيصغـر ما هي فيه كأنـه غير مُتمم بها، فيقول في الأسماء المـذكـورة : بُرَيِّكـاء وقُرَيِّثاء وحُرَيِّراء، كما يقول الجميع في كرامة وحَمِيدة وفروقة : كُرَيِّمة وحُمَيِّدة وفُرَيِّقه. وحجة المبرد قياس همزة التأنيث هذه على تائه، بجامع أنهما علامتا تأنيث، وأنهما لا يحذفان في التصغير أبدا. وقد وقع الاتفـاق على أن ما قبل التاء لا يحذف منه شيء في كل حال. فكذا همز الممدود لا يحذف مما قبله شيء بمقتضى هذا القياس .

---

(١) شدة القتال .

(٢) ضرب من التمر. ومثله كَريثاء. وبُسْرة من أطيب أنواع التمر .

وحجة سيبويه أن لألف التأنيث الممدودة في الكلمات التي وقع فيها الخلاف شبهاً بتاء التأنيث، وشبهاً بألفه المقصورة في نحو حُبَارَى مما ثالثه مد وآخره ألف تأنيث. واعتبار الشبهين أولى[1] من إلغاء أحدهما. وقد اعتبرنا شبهها بالتاء فلم تسقط في التصغير لتقديرها منفصلة، فلا مناص من اعتبار شبهها بالألف المقصورة التي هي كالجزء[2] من كلمتها. وهذا يوجب حذف الألف الأولى من نحو حُبارى عند اختيار بقاء الثانية في التصغير، كما سيجيء، فكذلك يجب حذف حرف المد من نحو: براكاء وقَرِيثاء وحروراء عند التصغير.

بقى أن نرجح أحد المذهبين. فإذا عرفنا أن سيبويه بنى مذهبه على ما سمعه من كلام العرب، وأن المبرد بنى مذهبه على القياس المحض - لم يخالجنا شك في رجحان مذهب سيبويه، ولهذا صرح ابن مالك باختياره في غير هذا النظم، كما قال الأشمونى. هذا. وقد جر خلافهما فيما ذكر، إلى خلافهما فيما وازنه وإن لم يكن ممدوداً. وذلك نحو: ثلاثين وثمانين وإن لم يكونا علمين، ونحو جداران وظريفان وظريفات أعلاما. فسيبويه يحذف المد الأول، ويقول في التصغير: ثُلَيْثين وثُمَيْنين وجُدَيْران وظُرَيْفان وظُريفات بياء خفيفة. والمبرد يقول: ثُلَيِّثين وثُمَيِّنين وجُدَيِّران وظريِّفان وظرِيِّفات. بإبقاء حرف المد وقلبه ياء إن كان ألفاً أو واواً، وإدغام ياء التصغير فيها. وإنما أطلقنا في نحو ثلاثين؛ لأن علامة الجمع فيه لم تطرأ على مفرد مستعمل، فأشبهت واو جلولاء وحروراء في أن المد لم يطرأ على مفرد

(١) أولى هنا بمعنى واجب.

(٢) رأيت في كتاب سيبويه أنه يشبه همزة الممدود هنا بكاف مبارك، فلا تحذف، وواو جلولاء بألفه، فتحذف. ويؤخذ من كلامه أن هذا هو المسموع عن العرب.

مستقل؛ إذ لم يقولوا (جلول)؛ وخصصنا نحو جدارين بأن يكون علماً ليشبه مده الثاني المد الثاني في نحو : براكاء في كونه جزء علم، فكأنه غير طارىء. ولهذا اتفقا على عدم الحذف في نحو ظريفان وظريفات غير علمين. فيقال فيهما : ظُرَيِّفان وظُرَيِّفات بتشديد الياء باتفاق؛ لأنهما لا يشبهان (جلولاء) لطروّ علامة التثنية والجمع ـ وهي المدة الثانية ـ على مفرد مستقل. فكأنك صغرت لفظ ظريف مثلا، ثم ثنيته أو جمعته .

المسألة الثالثة : ما ختم بياء النسب. نحو : زيدىّ وجعفرىّ ولؤلؤىّ وكِرْمِلِىّ تقول فيها : زُيَيْدِىّ وجُعَيْفرىّ ولُؤَيْلِئىّ وكُرَيْمِلِىّ .

المسألة الرابعة : عجز المضاف كامرىء القيس وعبد شمس. تقول فيهما : أُمَيْرِىء القيس وعُبَيْد شمس .

المسألة الخامسة : عجز المركب المزجى. نحو : بَعْلَبَكّ وقالى قَلا. تقول فيهما : بُعَيْلَبَكّ وقُوَيْلِىّ قَلا .

المسألة السادسة : ما ختم بزيادة الألف والنون بعد أربعة أحرف. سواء أكانت كلها أصولا نحو : زعفران وجُلْجُلان، أم بعضها أصولا وبعضها زوائد. نحو : أفْعُوان وأُقْحُوان. تقول فيما ذكر : زُعَيْفِران وجُلَيْجِلان، وأُفَيْعِيان وأُقَيْحِيان .

المسألة السابعة : ما ختم بعلامة التثنية. نحو : مُسْلِمان وجعفران. تقول فيهما : مُسَيْلِمان وجُعَيْفِران. وتفعل مثل ذلك حالى النصب والجرّ .

المسألة الثامنة : ما ختم بعلامة جمع تصحيح لمذكر. نحو : مكرمون، أو لمؤنث نحو زيْنبات. تقول فيهما : مُكَيْرِمون وزُيَيْنبات. وقول الناظم : أو جمع تصحيح يصح أن يقرأ جمع بالجر عطفا على تثنية. وجلا حينئذ بمعنى ظهر، ويصح أن يقرأ بالنصب على أنه مفعول مقدم لجلا بمعنى أظهر. وهذا أقرب؛ لأن جلا المتعدى أكثر .

تطبيقـــــات

(١)

صغر الكلمات التالية، ثم بيّن وزنها التصغيرى مع الضبط بالشكل :

هاشميّ. حَضرْمَوت. أُمّ الفضل. ثلاثة عشر. مُقيمان. حمراوان. حَسْناوات. ذكريات. رَجُلان. غِسْلين. عارفون. وَطَنيّون. مصطَفَوْن. جسّاس. جاسوس.شَقِيّ. جُلْجُلَان (حب السمسم) .

(٢)

صغر مايأتي مضبوطاً بالشكل، ثم بيّن الوزن التصغيرى والوزن التصريفى لما تصغّره :

ذُبْيان. كروان. شَعبان. سَلْوَى. قَطَّة. عُروة. عريان. دكّان. ضِبْعان. (ذكر الضباع) زَفَيان (المرأة القصيرة) حَوْرَاء. كَتّان. أعواد. عاطوس (ما يعطس منه) خاتام (لغة في الخاتَم) .

(٣)

صغر مايأتي، ثم بيّن ما يجوز فيه التعويض وما لايجوز فيه مع بيان السبب والضبط بالشكل :

إقـامـة. حُسْنَى. بُرائـل. (ريش الديك) عنتريس (الداهية) من العـترسـة وهي الأخـذ بالشِّـدة. غَضَنْفـر. صَلْصال. استعادة. عَدَبَّس (الضخم الغليظ). مُتَـدحـرج. استـظهـار. جُمَّيز. اشمئزاز. مستخرج. مكتشف. مستفيد .

تصغير المقصـــور المؤنث

إن كانت ألفـه رابعـة فقـد سبق حكمهـا في قول الناظم : لتلويا التصغـير. . . وقد تقدم شرح ذلك مستوفى. وإن كانت خامسة فصاعدا فأشار إليها بقوله :

وألـف الـتـأنيث ذو القصر متى زاد على أربــعــة لن يَثـبُـتـا

أي تحذف الألف المذكورة خامسة فصاعدا؛ لأنها ليست في تقدير الانفصال، بل هي كجزء مما هي فيه. وإذا كانوا يحذفون فى التصغير خامس الأصول، فأحرى أن يحذفوا الخامس الزائد؛ ولذا بقيت رابعة كما تقدم .

مثال الخامسة نحو : سِبَطْرى لِمشْية المتبختر، وقَرْقَرَى لموضع بعينه. تقول فيهما : سُبَيْطِر وقُرَيقر. ومثلها في الحذف ألف الإلحاق الخامسة. نحو حَبَرْكىً. وهو القراد. وأنثاه حبركاة. تقول فيهما : حُبَيْرِك وحُبَيْرِكة. بحذف الألف لما ذكرنا .

ومثال السادسة نحو : قُبَّيْطى[1] وخُضَّارَى[2] وحَوْلايا[3] وكُمَّثْرَى. تقول فيها : قُبَيبيط وخُضَيْضير وحُوَيلىّ وكميثر. كأنك صغرت قُبَّيْط كجمّيز وخضّـار كجُـمّار وحـولاىَ كتَوْراب. لغة في التُّراب. وكُمَّثر كضُمَّخْر[4]. حذفت من حولايا ألف التـأنيث، ثم صغـرت الاسم، فانقلبت الألف الباقية ياء لكسر ما قبلها، ثم أدغمت هذه الياء في الياء الآخرة، فصار إلى (حُـوَيلىّ) ووزنه التصغيرى (فُعَيْعيل)، وحذفت من كمثرى الألف كبقى الاسم رباعيا مزيدا بحـرف صحيح، فيحـذف؛ لما مر في تصغير مزيد الرباعى. ثم إن وجوب حذف هذه الألف مقيد بما لم يكن ثالث الكلمة فيه حرف مد زائـد كما مثـل. فإذا كان الثـالث كما ذكـرنا. نحو : حُبَارَى، وسُلامى لعظام الأصابع ـ فإن الحاذف مخير بين حذف الألف الأولى وإبقاء الثانية، أو العكس. فيقول : حُبَيْرَى وسُلَيْمَى، أو حُبَيّر وسُلَيّم. وإلى هذا أشار الناظم بقوله :

وعـنـد تصغـير حُبـارَى خيِّر   بين الحُـبـيْرى فادر والحـبُـيِّر

ومثـال السـابعـة بَرْدَرايا : اسم موضـع. ووزنـه (فعْلَلايا) خلافا للعلامة الصبان الذي وزنها (بفَعْلَعايا) كما يصنعون اللغويون تسامحا. وإنما اخترت الوزن الأول لما تقرر في قواعد الميزان الصرفى، من أنه إذا فَصَل بين مكرر العين حرف أصلى كما في حَدْرَد للقصير فإن الجميع أصول. وعلى هذا

(١) نوع من الحلوى يسمى بالناطف.

(٢) نبت كما في القاموس خلافا لما ذكره الأشمونى من قوله لطائر.

(٣) بلدة من عمل النهروان كما في القاموس.

(٤) المتكبر والضخم والسمين.

فتصغيرها (بُرَيْدِر). بحذف الألف وما قبلها من الياء والألف. ويجوز التعويض عن المحذوف، فتقول: بُرَيْدير.

تطبيـــــق

صَغر الكلمات الآتية مع بيان وجه الحذف فيما حذف منه، وإن كان في المصغر وجهان فاذكرهما مع الضبط بالشكل:

عُنْصُلاء (البصل البرّى) شَعْشَعان (الطويل). سَفَرْجَلٌ. أبو الفضل. فاطمات. حُوَّارَى (لقب أبي القاسم الزاهد). جِرِشَّى. قِتِّيَتَى (النميمة). هِنْدِبَى (بقلة) حُمّاض. قَرَنْبىً (دُوَيْبة شبه الخنفساء طويلة الأرجل). علانية. جُمادَى. قَلَنْسوة. يَهْيَرّى (الباطل) مِعْزًى. دَبُوقاء. أعْشَى. أصم. طَهْرجارة (كأس صغير).

تصغير ما فيــــه واو

عرض لهذا الموضوع العلامة الصبان في أول باب التصغير نقلا عن التسهيل. وقد ذكرته هنا لمناسبة ما آخره ألف، مستقياً أحكامه من كتاب سيبويه، وشرح الدمامينى على التسهيل وغيرهما، فأقول، وبالله التوفيق:

١ ـ الواو إن وقعت لاماً للكلمة وجب قلبها ياء؛ لاجتماعها مع ياء التصغير نحو: دلو: وحَقْو وجَرْو ورَكْوَة[١] ورِشْوة وعُرْوَة. ونحو: رَضْوَى وشَكْوَى وسَلْوَى وكروان. تقول في تصغيرها: دُلَىّ وحُقَىّ وجُرَىّ ورُكَيّة

(١) مثلث الراء: زورق صغير.

ورُشَيّة وعُرَيّة. ورُضَيّا وشُكَيّا وسُلَيّا وكُرَيِّين. أصل دُليّ دُلَيْوٌ، فأعل كما سبق مراراً، وقس الباقي.

٢ ـ وإن وقعت وسطها فهي إما ساكنة أو متحركـة :

فالساكنة الزائدة تقلب ياء وجوباً؛ لاجتماعها مع ياء التصغير. نحو : جَزُور وشَرُورُ وهُجوم. تقول فيها : جُزَيِّر وشُرَيِّد وهُجَيِّم. وكذا المتحركة الأصلية المعلة. نحـو : مَقـال ومَجَـال ومغـارة. تقول فيها : مُقَيِّل ومُجَيِّل ومُغَـيِّرة. وإنـما قلبت الـواو ياء وإن كانت متحصنة في الوسط؛ لضعفها بالسكون والإعلال.

والمتحـركـة الزائدة، أو الأصلية غير المعلة ـ يجوز فيها وجهان : القلب ياء. وهو الجيّد. والتصحيح. نحو : جَدْول وقَسْوَرة[١] وجَهْوَر[٢]، ونحو : مِزْوَد ومِحْوَر ومِرْود وأحول، ونحو مُعاوية. تقول فيها : جُدَيِّل وقُسَيِّرة وجُهَيِّر ومُـزَيِّد ومُحَيِّر ومُرَيِّد وأُحَيِّل ومُعَيَّة[٣]. وإن شئت قلت : جُدَيْول وقُسَيْورة بتصحيح الواو في الجميع وإنما كان القلب جيداً؛ لأن الكلمة بعد التصغير أشبهت باب سَيِّد. والإعلال فيه واجب. وإنما جاز التصحيح في جُدَيْول ونحوه؛ لقوة الواو بالحركة، وتحصنها في الوسط، وثبوتها في الجمع المكسّر.

---

(١) الأسد : وجاء بغير تاء.

(٢) اسم موضع كما في القاموس.

(٣) الأصل مُعَيْوية كما سيأتي قريباً.

٣ ـ إن وقعت زائدة رابعة نحو : عَرْقُوَة وتَرْقُوَة، أو خامسة نحو : قَمَحْدُوَة(١) قلبت الرابعة ياء لوقوعها بعد التصغير إثر كسر، وحذفت الخامسة لإخلالها بصيغة التصغير. فتقول : عُرَيْقِية وتُرَيْقية وقُمَيْحِدة .

حكم اجتماع الياءات في آخر المصغر

تقدم لك قريباً أن لفظ معاوية صغر على (مُعَيَّة)، ويجوز مُعَيْوِية. فاعلم أن حذف الياء منه تطبيقاً لقاعدة ذكرها سيبويه عقب تصغير ما فيه واو، وذكرها الأشمونى عند تصغير المؤنث بغير علامة كسماء. وهي تتلخص فيمايلي :

«إذا اجتمع في آخر المصغر ثلاث ياءات فأكثر أولاها ياء التصغير ـ حذفت الأخيرة نَسْياً»(٢) **فقولنا** : في آخر المصغر للاحتراز عن حشوه. نحو تصغير : عَوّاد وقَيّام وقَيُّوم على عُوَيِّد وقُيَيِّيم. والأصل : عُوَيْوِيد وقُوَيْوِيم. قلبت الواو فيهما ياء وأدغمت للقاعدة المشهورة، فاجتمع ثلاث ياءات. ولكن لا يحذف شيء منها؛ لتحصنها في الوسط .

وقولنا : أولاها ياء التصغير؛ للاحتراز عن الياءات التي أولاها عين الكلمة نحو تصغير : حيّ وميّة وعَيّ على حُيَيّ ومُيَيّة وعُيَيّ. بثلاث ياءات لا يجوز حذف واحدة منها؛ إذ ليس في صيغ التصغير ما هو أقل من (فُعَيل). وكذلك إذا صغرت نحو : عَدَوِيّ وغَزْوِى وأُمَوِيّ. تقول : عُدَيِّيّ

---

(١) تقدم تفسيرهما في ص ٢٥ قال سيبويه : وهذا الوزن قليل في الكلام .

(٢) معناه أنها لا تلاحظ في الكلمة كما تلاحظ ياء قاض، بل ينتقل الإعراب على ما قبلها كما في يد ودم. والمحذوف لمجرد التخفيف، فليس مبنيا على علة موجبة .

وغُـزَيِّيّ وأميِّيّ بأربع ياءات لابد منها؛ لأنه مصغر المكبر المنسوب. وياء النسبة فيه بمنزلة التاء من غَزْوة. وأنت إذا صغرت غزوة قلت : غُزيّة حتما. فكذلك عدويّ ونحوه : فكأنك قلت عُدَىّ، ثم ألحقت به ياء النسب .

أما إذا صغرت نحو : مَلْهَوى ومَرْمَوى وحُبْلَوى فإنك تقول : مُلَيْهِىّ ومُرَيمىّ وحُبَيْلِىّ : كسرت ما بعد ياء التصغير، فانقلبت الواو ياء لكسر ما قبلها، ثم حذفت لالتقائها ساكنة مع الياء الأولى من ياء النسب. فوزن مُلَيْهِىّ ومُرَيمىّ الصرفى (مُفَيْعِىّ) ووزن حُبَيْلِىّ (فُعَيلِىّ). وإنما لم يكن هذا من قبيل التقاء الساكنين المغتفر؛ لأن ياء النسب في نية الانفصال، وكأنك نسبت إلى (مُلَيْهِى وحُبَيْلَى). والياء والألف فيهما واجبا الحذف في النسب كما يجيء عند شرح قول الناظم :

والألـفَ الجـائـز أربـعـا أزل ... كذاك يا المنقـوص خامسـا عُزِل

وإنما كسرنا ما بعد الياء في تصغير (حُبْلَوىّ)، وأوجبنا فتحه في تصغير حُبْـلَى؛ لأن ما بعد الياء هنا واو محولة عن العلامة. والواو ليست بعلامة تأنيث حتى نحافظ عليها، كما حافظنا على الألف في حُبْلَى، فقلنا (حُبَيْلَى) لأنها في هذا علامة تأنيث .

أمثلة ما تنطبق عليه القاعـدة

وكلها من معتل اللام. نحو : عَطاء وقضاء وفِناء وسِقاية؛ ونحو : مَهْوى وأَرْوِيّة[1] ومَرْوِيّة. ونحو : معاوية وشاوية وغاوٍ وأحْوَى. تقول في تصغيرها : عُطَيٌّ وقُضَيٌّ وفُنَيٌّ وسُقَيَّة، ومُهَيّ وأريّة ومُرَيّة، ومُعَيّة وشُوَيّة وغُوَيّ وأُحَيٌّ غير مصروف عند سيبويه .

ومن قال في جدول : جُدَيْول يقـول في الأربعـة الأخيرة : مُعَيْوية وشُوَيْوية وغُوَيْوٍ وأُحَيْوٍ. ولا يحذف شيئا لعدم اجتماع الياءات. وسأبين لك كيفية الإعلال في بعض الأمثلة لتقيس عليها غيرها .

أصل عُطَيّ : عُطَيّوٌ. بيائين قبل الواو التي هي أصل لهمزة المكبر. قلبت هذه الواو ياء لتطرفها رابعة فصاعدا، فصار عُطَيِّي بثلاث ياءات. الأولى ياء التصغير، والثانية المنقلبة عن ألف المكبَّر لوقوعها بعد ياء التصغير، والثـالثـة لام الكلمـة. حذفت الأخيرة نسْيا؛ لثقل الياءات طرفا، فبقى عُطى. ووزنـه التصغـيرى (فُعَيْل) والتصريفى (فُعَيّ) ومثله قضـاء وفناء وسقاية، غير أن لاماتها ياءات، وأن التاء تثبت في تصغير سقاية كما مر غير مَرَّة .

وأصل مُهـيّ : مُهَيْوى. قلبت الواو ياء للقاعدة، وأدغمت فيها ياء التصغـير، فاجتمع ثلاث ياءات فحذفت الأخيرة، فبقى : مُهيّ. ووزنه الصرفى (مُفَيْع) .

---

(١) هي أنثى الوعل. وهو التيس الجبلى. ووزنها إما (أُفعولة) وإما (فُعْلِيّة) كذُرِّية .

وأصـل أُريّــة : أُرَيْووْية، على أن مكبرها أصله أُرْوُوية على مثال (أُحْبـولـة). قلبت الـواو الثـانية في المصغـر ياء لسكونها إثر كسر، فصار (أُرَيْوِيية)، ثم أدغمت الياء الساكنة في لام الكلمة، فصارت (أُرَيْويّة) ثم أعلت الـواو بقلبهـا ياء على حد القلب في سيدّ. فصارت (أُرَيِّيّة) بيائين مشددتين (أربع ياءات)، فحذفت الياء المشددة الثانية تخفيفا. فبقى (أُرَيّة) ووزنها الصرفى (أُفَيْعـة). وعـلى أن مكبرها (فُعْليّة). والياء فيها تشبه ياء النسبة، يكون تصغيرها (أُرَيِّيّة) بأربع ياءات لازمة، كما في تصغير عَدَويّة على (عُدَيّيّة) لما مر قريبا .

وأصل مُـــريّة : مُرَيْوِيية. حدث فيها ما حدث في مصغر أرْويّة .

وأصـل مُعيّــة : مُعَيْوِية. أعلت الـواو بقلبهـا ياء للقـاعـدة، ثم أدغمت فيها ياء التصغير، فصار مُعَيّية، فاجتمع ثلاث ياءات. أولاها ياء التصغير، وآخرتها لام الكلمة. فحذفت الأخيرة نسيا، فبقى (مُعَيّة). ووزنه الصرفى (مُفَيّة) والتصغـيرى (فُعَيْل). ولا يعـزب عنـك أن ألف معـاوية حذفت لإخلالها بصيغة التصغير .

وأصل شُـــوَيّة : شُوَيوية. الواو الأولى منقلبة عن ألف (فاعِلة). والثـانية عين الكلمـة قلبت ياء للقـاعـدة الشهـيرة، ثم حدث الإدغام، فصارت شُوَيِّية، حذفت الياء الأخيرة نسياً، فبقى (شُوَيّة) .

وأصـل أُحـــيّ : أُحَيْوى. قلبت الـواو ياء للقـاعدة، ثم حدث الإدغام، فصار أُحَيِّيُ بثلاث ياءات. حذفت الياء الأخيرة نسيا لما ذكرنا

في نحـوه، فبقى أُحَيُّ ممنـوعاً من الصرف للوصفية ووزن الفعل. ووزنه الصرفى (أُفَيْعُ). وهـذا ما ذهب إليه سيبويه وحجته أن وزن الفعل وإن ذهبت لامه فهو موجود تقديراً؛ لأن الهمزة في اللفظ ترشد إلى اللام المحذوفة وتدل عليها .

وأبو عمرو بنُ العلاء يقول فيه : أُحَيٍ . يمنعه من الصرف، ويحذف لامه لا نسياً، بل لعلة صرفية كجوارٍ، وينونه تنوين العوض. كأعمٍ تصغير أعمى. وردّه سيبويه بأنه لو جاز هذا لجاز في عطاء عُطيٍّ ؛ لأن فيه ياء بعد ياء مكسورة، ولم يقله عربى .

وعيسى بن عمر يقول : أُحَيٌّ مصروفاً لذهاب لامه نسيا. وقد خطأه سيبويه، فقال : لو صرف هذا لصرف أصَمٌّ ونحوه؛ لأنه بالإدغام أخف من أحمر. ولقائل أن يقول : فرق بين أصمّ وأحيّ ؛ فان أصم وجد فيه وزن الفعـل، غاية الأمـر أنه مدغم، وأن أُحَيّ اختل فيه وزن الفعل بحذف لامـه. ويمكن رد هذا القـول بأن أحيّ في الـظاهـر كأصمّ الذي أصله أصْمَم، وأصبح بالإدغام أخف من أحمر، فالملازمة صحيحة. هذا. وقد رجح العلماء مذهب سيبويه؛ للاتفاق على منع صرف يضع ويَرى علمين، مع اختلال وزن الفعل فيهما بذهاب فاء الكلمة من الأول، وحذف عينها من الثاني. وهذا الترجيح معقول ومقبول !

تطبيقــــــات

(١)

صغر مايأتي، مبينا ما فيه من إعلال أو حذف بعد التصغير، مع بيان سببهما والضبط بالشكل :

خُطوة. فتوى. مَروْ. عذول. دَوّ. ملام. جِرْول (لقب الحطيئة). أعور. رَضْوى. رُؤيا. عصا. مصطفًى. معطٍ .

(٢)

صغـر الكلمات الآتية، مع بيان ما حدث في المصغر من إعلال أو حذف إن كانا والضبط والشكل :

سقّاء. سقّاءة. فضاء. صلاية. راية. هاوية. ناوٍ. غَويّة. مُقاوية. رداء. بيّاع. حيّ. عَليّ. علاوة .

(٣)

هات مايأتي من عندك مضبوطا بالشكل :

(أ) ثلاثة مصغرات تحذف فيها الياء الأخيرة نسيا لتوالى الياءات .

(ب) ثلاثة مصغرات تثبت فيها الياء الأخيرة مع توالى الياءات .

(جـ) ثلاثة مصغرات تثبت فيها أربع ياءات (ياءان مُشددتان) .

(٤)

صغر الكلمات الآتية، وبيّن ما حذف منها ووجه الحذف، ثم زنها تصغيريا مع الضبط بالشكل :

علاء. رواية. راوية. هدِيّة. قَبَعْثرى. محارب. متدرّب. مُرَبٍ. مُرتضىً. عوّاء. مَرْوِيّ. فُضْلَوِيّ. غنيّ. غُثاء. مُواء .

رد المبدل إلى أصله في التصغير

اعلم أن هذا المبحث أساسه معرفة الحرف المبدل منه، وذلك يحتاج إلى معرفة القدر الضروري من قواعد الإبدال، وقد نبهت على هذا فيما سبق .

ويؤخذ من كلام سيبويه وغيره من العلماء أن الحرف المبدل يقع في ثلاثة مواضع :

الموضع الأول : أول الكلمة. كتاء تُراث وتُخمة وتُهمة، وهمز أُرْقة[١] وأُدد[٢] وأَباب وأَحد. وهي من ورث ووخم ووهم، ووُرْقة ووُدَد وعُباب ووَحَد. وحكم هذا البدل أنه لا يردّ في التصغير إلى أصله؛ لأن إبداله استحساني لم ينبن على قاعدة توجبه. والداعي إلى الاستحسان باق حال التصغير كما كان حال التكبير. فتقول : تُرَيِّث وتخيمة. وقس الباقي .

(١) أصلها ورقة بوزن غُرفة. وهي اسم من قولهم : جمل أورق، وحمامة ورقاء : أي لونها كلون الرّماد .

(٢) بوزن صُرَد. وهو أبو عدنان .

الموضع الثاني : طرفها. نحو همزة شاء اسم جمع لشاة، وماء؛ وألف مَلْهى ومَنْأى. وحكم هذا أنه يجب رده في التصغير إلى أصله؛ لأنه طرف. والأطراف محل التغيير. فتقول فيما ذكر: شُوَىّ ومُوَيْه ومُلَيْهٍ ومُنْيىءٍ. برد الهمزة في شاء إلى أصلها وهو الياء؛ لأن مفرد شاء هذا هو شاة من غير لفظه؛ إذ أن لامها هاء بدليل شُويهة، ولام شاء ياء بدليل تصغيره على شُوَىّ. فهو مع مفرده نظير قولهم : نسوة وامرأة؛ وبردها كذلك في مويه إلى أصلها وهو الهاء. بدليل قولهم في الجمع أمواه ومياه. وبرد الألف في مُلَيْهٍ إلى أصلها الواو؛ لأنه من اللهو، ثم قلبها ياء لكسر ما قبلها، ثم إعلالها إعلال قاضٍ .

ولم يذكر الناظم هنا حكم المبدل في الأول ولا في الطرف كما صنع سيبويه والسيوطى في الهمع؛ لأن متن الألفية (الخلاصة) مبنى على الاختصار .

الموضع الثالث : وسطها. وقد ذكر حكمه فقال :

وارْدُد لأصلٍ ثانياً لَيْناً قُلِبْ   فقيمةً صيِّر قُوَيمةً تُصِبْ

أي اردد عند التصغير الحرف الثاني اللينْ المقلوب في المكبر عن غيره إلى أصله. فصير قيمة ـ وياؤها عن واو ـ قُوَيْمة. وهذا كلام موجز يحتاج إلى بسط وتفصيل. فنقول :

يؤخذ من هذا البيت ومن كلامه في التسهيل أنه يشترط في رد الثاني المبدل إلى أصله في المصغر شرطان :

الأول : أن يكون البدل لينا .

الثـاني : أن يكـون هذا اللين مبدلا من غير همزة تلى همزة. وهذا الشرط ذكره في التسهيل. فإذا تحقق الشرطان وجب الرد، وإلا لم يجز. وما استكمل الشرطين يشمل ثمانية أشياء؛ لأن أحرف اللين ثلاثة (الألف والواو والياء). وهاك التفصيل :

١ ـ إذا كان ثاني ما يصغر ألفا فهي :

(أ) إما عن واو نحو : تاج وغار ودار. تقول : تُوَيْج وغُوَيْر ودُوَيْرة .

(ب) وإما عن همزة لا تلى همزة. نحو : فاس وراس وشام. تقول فيها : فُؤَيْس ورُؤَيس وشُؤَيْم .

(جـ) وإما عن ياء كغاب وناب وعاب. تقول فيها : غُيَيْب ونُيَيْب وعُيَيْب.

وأجاز الكوفيون في هذا قلب الياء واوا للضمة قبلها، كما أجازوا مثل ذلـك في تصغير نحو شيخ وبَيْت، محتجين بما سمع عن العرب من قولهم : بُوَيْضة في بيضة. ولم يوافقهم البصريون على هذا، لأن النادر لا تبنى عليه قاعدة .

٢ ـ إذا كان ثانيه واوا فهي :

(أ) إما عن ياء : نحو : مُوقن وموقظ وموسر. تقول فيها : مُيَيْقن ومُيَيْقظ ومُيَيْسر. برجوع الواو إلى أصلها؛ لزوال موجب قلبها واوا. وهو سكونها بعد ضم .

(ب) وإما عن همزة لا تلى همزة. نحو : سور ولوم وشوم في سؤر ولؤم وشؤم. تقول فيها : سُؤَيْر ولُؤَيْم وشُؤَيْم. بالرد إلى الهمزة؛ لأنها أجلد في تحمل الحركة من الواو .

٣ ـ إذا كان ثانيه ياء فهي :

(أ) إما عن واو نحو : ميقات وميعاد وميزان وطيّ. تقول فيها : مُوَيْقيت ومُوَيْعيد ومُوَيْزين وطُوَيّ.

(ب) وإما عن حرف صحيح. نحو : قيراط ودينار وديباج عند من قال دبابيج[١]. تقول فيها : قُرَيْريط ودُنَيْنير ودُبَيْبيج. فالياء في المكبر مبدلة من ضِعف العين وهو حرف صحيح. والأصل قرّاط ودنّار ودبّاج. بدليل قراريط ودنانير ودبابيج .

(جـ) وإما عن همزة لا تلي همزة نحو : بِير وذِيب ورِيم. تقول فيها : بُئَيْر وذُؤَيْب ورُؤَيْم .

فإذا اختلَّ الشرط الأول : بأن كان البدل غير لين. نحو : تاء مُتّعد ومُتّزن ومُتَّسر ومُتّمن. من الوعد والوزن واليسر واليُمن؛ وهمزةِ نحو : قائم وبائع ـ لم يجز الرد. بل تقول فيما ذكر : مُتَيْعد ومُتَيْزن ومُتَيْسر ومُتَيْمن[٢]، وقُوَيْئم وبُوَيْئع هذا مذهب سيبويه وجمهور العلماء. وذهب أبو إسحق الزجّاج إلى وجوب الردّ في تصغير متعد ونحوه، فيقول فيه : مُوَيْعد. وحجته أن موجب إبدال حرف العلة تاء قد زال بزوال تاء الافتعال التي يجب حذفها اتفاقاً في التصغير لإخلالها بالصيغة. وحينئذ ترجع التاء ـ وهي فاء الكلمة ـ إلى أصلها الواو أو الياء. وهذه حجة قوية. ولكن العلماء رجحوا مذهب سيبويه؛ لأنه أقرب إلى دفع اللبس من مذهب الزجّاج. وبيان هذا أن مُتَيْعد مثلا يحتمل أن يكون تصغير مُتّعِد ومُتّعَد ومُوعِد ومُوعَد وموعِد للزمان

(١) وأما من قال من العرب ديابيج فديباج عنده (فيعال) وتصغير دُيَيْبيج بياء بعد الدال .

(٢) الوزن الصرفى لهذه الكلمات (مُفَيْعل) .

والمكان والمصدر الميمى. أقول : إذا عرفنا أن احتمال اللبس في التصغير لا قيمة له اتكالا على القرائن ـ لم يخالجنا شك في قوة مذهب الزجّاج. إلا أن يكون سيبويه سمع ذلك من العرب فذلك شيء آخر. هذا وذهب أبو عمر الجَرْمى إلى وجوب الرد أيضاً في قائم وبائع ونحوهما، فيقول : قُوَيِّم وبُوَيِّع. ووجهته أن الهمزة كانت أبدلت من الواو المبدلة من ألف الواقعة بعد ألف (فاعل) وبالتصغير انقلبت ألف فاعل واواً متحركة، فلم يبق هناك موجب لقلب الألف التي هي عين الكلمة واواً ثم همزة، وإذاً ترجع الهمزة إلى أصلها الألف، ثم تقلب ياء وتدغم فيها ياء التصغير. وهذا كلام وجيه كما ترى. ولكن سيبويه وأصحابه نظروا إلى قوة هذه الهمزة بأمرين :

(**الأول**) تحصنها بالطرف، فأشبهت واو شقاوة وياء سِعاية، اللتين لم يبدلا همزة لتحصنهما بالتاء.

(**الثاني**) ثبوتها في الجمع المكسّر؛ إذ قالوا : قوائم وبوائع. والتصغير أخو الجمع. وإذا اختل الشرط الثاني : بأن كان اللين بدلاً من همزة تلى همزة. نحو : آدم وآكل من غيره وأيّمة؛ إذ الأصل أأدم وأأكل وأئمة. أبدلت الهمزة في الأولين ألفاً، وفي الآخِر ياء عملا بقاعدة تخفيف الهمزة. فإذا صغر شيء من ذلك لم يرجع اللين إلى أصله، بل تقلب الألف واواً، وتستقر الياء محركة بالفتح. فتقول : أُوَيْدَم وأُوَيْكل وأُيَيْمَّة. بالإدغام والتقاء الساكنين المغتفر كما مر بيانه. هذا ما قاله الأشمونى. والواقع أن اللين رجع إلى أصله الهمزة في أويدم، ثم قلب واوا طبقاً لقاعدة اجتماع الهمزتين المتحركتين. وفي

أيمة خلاف بين المازنى والجمهور. فالمازنى لا يرد اللين إلى أصله، بل يبقيه كما كان في المكبر، ثم يفتحه. والجمهور يرده إلى أصله وهو الهمزة، ثم يقلبها واوا مراعـاة لقـاعدة التخفيف، فيقول : أَوَيْمّة. نص على ذلك العلامة الرضى في شرح الشافية .

ثم اعلم أن اللين الذي يرد إلى أصله بشرطيه يكون ثانيا كما مثل، وثـالثـا كألف مكان وياء مُليم بمعنى لائم. تقول فيهما : مُكَيِّن ومُلَيِّم. والأصل مُكَيْون ومُلَيْوم. قلبت الواو ياء للقاعدة المشهورة، ثم أدغمت فيها ياء التصغير. وإنما اقتصر الناظم على حكم اللين الثاني؛ لأنه يرد في التصغير ويبقى بدون إعلال. أما الثالث فإنه يرد إن كان عن واو طبقا للقاعدة، ولكنه لا يلبث إلا ريثما ينقلب ياء طبقا لقاعدة أخرى، أو يستقر وتدغم فيه ياء التصغير إن كان عن ياء، كألف مزاد ـ مصدر ميمى من الزيادة وتصغيره مُزَيِّد ـ وبمناسبة الرد هنا ذكر الأشمونى تبعا لسيبويه في الكتاب أنه إذا وجد في المكبر قلب مكانى فإنه لا يرد في التصغير إلى مكانه. تقول في جاه من الـوجـاهة : جُوَيْه، وفي لاث وشاك وأيْنُق وآبار : لُوَيْثٍ وشُوَيكٍ وأُوَيْنق وأُوَيْبار. وإنما لم يرد التصغير المقلوب إلى مكانه؛ لأن السبب الحامل على القلب عند العرب هو التوسع في اللغة، ولم يُزِل التصغير هذا السبب .

ما شذ من قاعدة الـــــرد

قال الناظم :

وشـــذّ في عيد عُيَيْدٌ وحُـتــم　　للجمــع مِنْ ذا ما لتصغــيرٍ عُلم

أي : شذ تصغير عيد وياؤه عن واو ـ لأنه من العَوْد ـ على عُيَيْد.

وقياسه (عُوَيْد). ولكنهم خالفوا هذا القياس خوف الالتباس بتصغير عُود الذي قالوا فيه عُوَيْد، وجمعوه على أعواد، كما قالوا في جمع عِيد أعياد؛ فراراً من اللبس الذي لهم عنه مندوحة، وقد سلكوها في كلامهم. ومعنى قوله : وحتم إلى آخر البيت. . . أن ما تقرر رده في التصغير أو عدم رده شذوذا يجب مثله للجمع. فتقول في ميزان وميقات : موازين ومواقيت، وفي باب وناب : أبواب وأنياب. وشذ من ذلك أعياد لما ذكرنا، والميائق في جمع الميثاق على حد (وعنده مفاتح الغيب». قال عياض بن درّة الطائي :

حمًى لا يُحَلُّ الـدهـرَ إلا بإذْننـا　　ولا نسـألُ الأقـوام عَقْـد المَيَاثِق

وقياسه عن البصريين المواثيق. ففيه عندهم شذوذان : حذف المدة، وعدم رد الياء إلى أصلها الواو. وعند الكوفيين الشذوذ في عدم الرد ليس غير.

واعلم أن وجوب الرد في التكسير خاص بما يتغير فيه أول الجمع بالنسبة إلى مفرده. كما مثّلنا. أما مالا يتغير أوله فيبقى على ما هو عليه. نحو : قيمة وقيم وديمه ودِيَم وحِيلة وحِيَل. وياؤهن عن واو كما لا يخفى .

تصغير ما فيه ألف زائدة وسطا

الألف الزائدة في الحشو إن كانت (ثانية) مثل ألف طالب وخاتم وفاطمة. فحكمها في التصغير أن تقلب واوا، فتقول فيما ذكر : طُوَيْلب وخُوَيْتم وفُوَيْطِمة. والسر في ذلك أن ثاني المصغر لابد من تحريكه بالفتح، فاحتاجو إلى حرف يقبل الحركة، واختاروا الواو دون الياء إجابة لداعى الضمة. ومثل الزائدة في هذا الحكم المنقلبة عن أصل مجهول لنا. نحو صاب وعاج وباء وتاء. تقول فيها : صُوَيْب وعويج، وبُوَيْئة وتُوَيئة. وإنما كانت الألف فيما ذكر مجهولة الأصل؛ لأنها تحتمل أن تكون عن واو أو عن ياء. وإنما رجحنا جانب الواو لأن الأجوف الواوى العين أكثر من الأجوف اليائى. وإلى ما ذكرنا أشار الناظم بقوله :

والألفُ الثاني المَزِيدُ يجعلُ واواً كذا ما الأصلُ فيه يجْهلُ

وإن كانت (ثالثة) فهي إما متصلة بالآخر. نحو : ألف سحاب وكتاب وغراب. وحكم هذه أن تبقى في التصغير كما مر، فتقول فيما ذكر : سُحَيِّب وكُتَيِّب وغُرَيِّب.وإما مفصولة من الآخر بحرف. نحو : ألف مُزاحِم ومَساجد (علَما). وهذه تحذف قطعا؛ لأنها تخل بالصيغة، كما تقرر في تصغير الثلاثى المزيد .

وإن كانت (رابعة) نحو : ألف سِرْداح ومفتاح وعطشان وسلطان، أو (خامسة) نحو : ألف زَعْفران وأُقحوان، أو (سادسة) نحو : ألف عَبَوْثران وقَرَعْبلانة، فقد عرفت حكمها في هذه المواقع، فلا نعيده .

تطبيقـــــات

(١)

صغر الكلمات الآتية ، وبين سبب الرد فيما يرد في التصغير إلى أصله ، وسبب عدم الرد فيما لا يرد، مع الضبط بالشكل :

مال. غابــة. راس. آزر. رِيم. آمـال. مُتَّجَـه. قائـل. مُوسر. ميراث. دِيمة. ديك. طوبَى. هَيَّان. طيان. حيلة. قامة. قِيَام. كاس .

(٢)

صغر مايأتي ، مُبيناً سبب ما في المصغر من تغيير بالقلب أو الإبدال أو الحذف مع الضبط بالشكل :

راء (اسم الحرف) ساج. مضطرب. ماعون. واقفة. واقية. مائسة. واقٍ. قيلٌ. اصطلاح. مستكن. مقْتَدٍ. مُصْطبر. واصل .

(٣)

صغر الكلمات الآتية، مع بيان وجه الإعلال فيما فيه إعلال، وضبط المصغّرات بالشكل :

شتاء. شَتْوَة. شاتٍ. شاتية. مَشْتًى. علاء. غُلَوَاء. عاوٍ. عُوَاء. نسيء. نَسّــاء. نسيان. مَنْسى. حِظيّة. مزْويّة سواء (مستـوٍ). شِواء. مدعوّ. ضاوىً (هزيل). مَطْوِىّ. يَدَوِىّ .

تصغير ما حذف أحد أصولـــــه

قد عرفت فيما سبق أن أقل صيغ التصغير (فعيل)، وأنها مثال لكل اسم ثلاثى. فإذا حذف منه حرف، وبقى على حرفين كيدٍ لم يمكن إيقاع صيغة التصغير عليه. فلابد من تكميله ليتسنّى تصغيره، فتقول: يُدَيّة، إلا أن يكون مع الحرفين ثالث زائد ليس تاء التأنيث ولا همزة الوصل. نحو : شاكٍ، فإنـه لا يُكمّـل في التصغـير؛ لأن الباقي مع الزائد يصلح لإيقاع الصيغة التصغيرية عليه. فتقول : شُوَيْكٍ فإن كان مع الحرفين تاء التأنيث كبنت، أو همزة الوصل كاسم ـ فإن ذلك في حكم العدم، فيجب التكميل كمايأتى إيضاحه. وهذا معنى قول الناظم :

وكمِّـل المنقـوص في التصغـير ما   لم يحو غيرَ الـتـاء ثالـثـاً كما

أي : كمل اللفظ الذي حذف منه أحد أصوله عند تصغيره، ما لم يحو هذا اللفظ حرفاً زائداً ثالثاً ليس هو التاء ولا همز الوصل .

فالتكميل في حالتـين (الأولى) ألا يحوى ثالثاً مطلقاً نحو : يد ودم (الثانية) أن يحوى ثالثاً هو تاء التأنيث أو همز الوصل كما مثل .

وعدم التكميل في حال واحدة. وهي أن يحوى زائدا ثالثا غير التاء والهمزة. وقد مر مثاله. وإلى هنا قد حللت معنى النظم إجمالا. وبقى أن هذه القاعدة تحتاج إلى بسط وتفصيل، وتمثيل وتعليل. **فأقول** :

١ ـ ما يجب تكميله في التصغير إما محذوف الفاء، أو العين، أو اللام. وسأذكر الأمثلة على هذا الترتيب :

محذوف الفاء : نحو : عدة ورقة[١] وشية، ونحو : خذ وكل ومر أعلاما. تقول فيها : وُعَيْدة. وُرَيْقة. وُشَيّة، وأُخَيْذ وأُكَيْل وأُمَيْر. والتاء في وعيدة وما معها للتأنيث المحض، وكانت في المكبر للعوض وفيها شائبة التأنيث. بدليل صفة حميدة وعدة جميلة. فلذلك بقيت في المصغر. ولا يقال إن هذا جمع بين العوض والمعوض عنه؛ لأن بنية التصغير تتم قبل هذه التاء التي هي في تقدير الانفصال.

محذوف العين : هو قليل في اللغة. ومنه مُذْ على قول : وسَهٌ اتفاقا، وسَل عَلَما. تقول فيها : مُنَيذ وسُتَيْهة وسُؤَيْل.

محذوف اللام : نحو : شفة وأمة ودم وسنة وفم. تقول فيها : شُفَيْهة أو شُفَيَّة؛ لأن لامها ذات وجهين، وأُمَيّة ودُمىّ وسُنَيّة أو سُنَيْهة؛ لأنها كشفة، وفُوَيْهٌ؛ ونحو : ابن واسم واست مما حذفت لامه وعوض عنها همز الوصل[٢]، ونحو : بنت وأخت وكَيْت وذَيْتَ وهَنْت[٣]. والتاء في هذه

---

(١) الرقة بوزن عدة الدراهم المضروبة. وهي تخفيف ورقة مثلث الواو مع سكون الراء بالمعنى السابق.

(٢) أصل ابن بَنَو كسبب، أو بِنْو كجذع. وأصل اسم سِمْو كجذع، أو سُمْو كقفل. وأصل است سَتَة كجبل. حذفوا لامات الجميع اعتباطا، ثم سكنوا أوائلها، فاجتلبوا همز الوصل عوضا عن اللام، وللابتداء بالساكن.

(٣) أصل بنت كابن تماما، غير أنهم عوضوا هنا عن المحذوف التاء التي فيها رائحة التأنيث، وكسروا فاء الكلمة للفرق بين المذكر والمؤنث. وأصل أخت أخَوٌ وهو مذكرها الذي جمع على آخاء. حذفوا اللام، وعوضوا عنها التاء، وضموا فاء الكلمة للفرق. وكَيْت وذَيْتَ كنايتان عن حديث. يقولون : كان من الأمر =

الأسـماء الخمسة عوض عن لام الكلمة المحذوفة، ولذا سكن ما قبلها، فخـالفت التـاء المتمحضـة للتـأنيث في وجوب فتح ما قبلها. ومع كونها للتعويض فيها رائحة التأنيث. فإذا صغِّرت هذه الأسماء كلها ردت إليها لامهـا المحـذوفـة، وحُـذف حرف العـوض؛ لما هو معـروف، فيقـال في تصغيرها: بُنَيّ وسُمَيّ وسُتَيْهة، وبُنَيّة وأُخَيّة وكُيَيّة وذُيَيّة وهُنَيّة، وسمع في هذه هُنَيْهـة بإبـدال الياء الثـانية هاء شذوذا. والتـاء في المصغـر للتأنيث المحض، وكانت في المكبر للتعويض المشوب بالتأنيث كما عرفت.

٢ ـ ما لا يجوز تكميله لكون الزائد فيه مع الأصلين يصلح لإيقاع صيغة التصغير. وهذه أمثلته على الترتيب السابق:

محذوف الفـــاء: وهو قليل في الأسماء. ومنه ناس. أصله أُناس، وتصغيره نُوَيس. ونحو: يضع ويذر ويسع، مما سمى به من مضارع المثال الواوى. تقول في تصغيرها: يُضَيْع ويُذَيْر ويُسَيْع.

= كيت وكيت أو ذيت وذيت. ولا تستعملان إلا مكررتين أصلهما كيَّة وذيّة. وقد نطق بذلك بعض العرب، وهما حينئذ مبنيان على الفتح لا غير. ثم خففوهما بحذف اللام، وعوضوا عنها التاء، وسمع في تائهما البناء على الفتـح والضم والكسر. وهما في محل نصب دائما. وعلة بنائهما نيابتهما عن الجمل، ولذا يعمل القول فيهما النصب وإن كانا مفردين. تقول: قلت له كيت وكيت فهما مفعلول به مبنى على فتح الجزئين؛ لأنهما بمنزلة كلمة واحدة. وكان في المثال الأول ناقصة. واسمها ضمير الشأن، ومن الأمر بيان له، وكيت وكيت في محل نصب خبرها. ولا يصح أن يكون من الأمر خبرها مقدما، وكيت وكيت اسمها مؤخرا؛ لأنهما نائبان عن جملة، ولا يكون اسم كان جملة. وسبق أنهما لا يكونان إلا في محل نصب.

محذوف العين : نحو : مَلَك[1] مسمّى به . بدليل ملائكة ، ومَيْت مخفف مَيّت . ومُـرٍ اسم فاعل من أرى . ولامه حذفت لعلة صرفية فهي كالثابتة ، وشاكٍ وهارٍ من شائك وهائر ، ونحو : تَرَى ويُرى علمين . تقول في تصغير ما ذكر : مُلَيْك ومُيَيْت ومُرَيّ وشُوَيْك وهُوَيْر وتُرَيّ ويُرَيّ . ويونس يرى رد العـين في الاسم المنقـول عن الفعـل ، فيقول : تُرَيْئى ويُرَيْئى . بسكون الياء . ويرى أبو عمرو والمازنى الرد مع إعلال اللام وتنوين العوض كجوارٍ ، فيقول : تُرَيْءٍ ويُرَيْءٍ ، وفي مُرٍ : مُرَيْءٍ . وهذا كله عند سيبويه لا ضرورة تدعو إليه ، وقد ألزمهم أن يقولوا في ناس : (أُنَيِّس) ؛ لأنه في الأصل (فُعال) باتفاق . وليس من العرب أحد إلا يقول : نُوَيس . وكأنّ سيبويه يرتاب في صحة ما ذهبوا إليه ؛ لأنه لا يؤيده سماع عن العرب .

محذوف الـلام : نحو : قاضٍ وساعٍ وغازٍ وعافٍ . وهذا كثير في اللغة . تقول في تصغيرها : قُوَيْض وسُوَيْعٍ وغُوَيْزٍ وعُوَيْفٍ . قلبت الألف واوا ، ولم ترد اللام ؛ لما سبق بيانه . وقد رأيت في هذه الأمثلة أن الزائد وقع أولا كما في يسع ، ووسطا كما في الباقى . فقول الناظم : (ثالثاً) يعنى به ما زاد على حرفين فجعلهما ثلاثة .

---

(١) أصله مْلأك بزنة (مَفْعل) . وفعله كما في المصباح (لأك) إذا أرسل . وفي القاموس : الملأك والمْلأكة الرسالة . والملأك الملك ؛ لأنه يبلغ عن الله تعالى . والعين محذوفة . ألزمت التخفيف إلا شاذا . وقيل أصله (مَألك) بزنة (مَفْعل) . من الألوك . وهو الترسل بين القوم . دخله القلب المكانى ، فقدمت العين (اللام) إلى موضع الفاء (الهمزة) فقيل (مَلأك) بزنة (مَفْعل) ثم نقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ، فسقطت الهمزة ، فقيل (مَلَك) ووزنه على هذا (مَعَل) وإذاً يصلح مثالا لمحذوف الفاء . انظر المصباح المنير وتاج العروس .

ثم ان قوله (كما) يحتمل وجـــهين :

الأول : أن يريد بها بعد الكاف (ما) المقصورَ من ماء ـ وعلى هذا يكـون تمثيلا لما حذف أحـد أصـولـه. وهـو المنـاسب لقاعدة التكميل. والمحـذوف في المثال المذكور هو الهمزة المبدلة من الهاء شذوذاً، فيقال في تصغيره مُوَيه، كما يقال في جمعه : مياه وأمواه .

الثـاني : أن يريد به (مـا) المـوضـوعـة على حرفين، كما النافية أو الموصولة. وعلى هذا يكون تنظيراً لا تمثيلا؛ لأن ما وضع على حرفين ليس من قبيل المنقوص ويكون المعنى إذاً أن نظير (ما) نحو : لا وبل وكى مسمّى بها ـ يكمل في التصغير كما يكمل المنقوص، لا أنه منقوص. وهذه إشارة منه ـ رحمه الله ـ إلى كيفية تصغير ما سمى به من الثنائى وضعاً .

وللعلماء فيها طريقتـــــان :

الأولى : أن يزاد في آخره ياء. سواء أكان صحيحاً أم معتلاً. فتقول في تصغير نحو : مِنَ وقدْ وهل، ونحو : كى ولو وما : مُنَىّ وقُدىّ وهُلَىّ، وكُيَىّ ولُوَىّ ومُوَىّ. وإنما اختاروا أن يزيدوا في الآخر ياء، لأمرين على التوزيع :

(أولهما) أن أكثر ما حذف من الأسماء هو الآخر. نحو : غد ويد وأب وأخ. فحملوا الثاني في التكميل على الأكثر. **(ثانيهما)** الاختصار في كيفية العمل؛ لأنهم لو زادوا ألفاً أو واواً لانقلب كل منهما ياء لاجتماعه مع ياء التصغير. ولم يزيدوا حرفاً صحيحاً؛ لأن أغلب ما حذف من الآخر حروف العلة .

الطريقة الثانية : أن يضعَّف عند التصغير. سواء في ذلك الصحيح والمعتل. فتقول في الأسماء المذكورة : منّ وهلّ وكيّ ولوّ وماء. وتصغيرها : مُنَيْن وقُدَيْد وهُلَيْل وكُيَيّ ولُوَيّ ومُوَيّ. ولم يظهر فرق بين الطريقين إلا فيما آخره صحيح. أما المعتل فكما ترى. وكيفية التضعيف لما ثانيه ألف أن يزاد عليها ألف، فيجتمع ألفان، فتقلب الثانية منهما همزة. فإذا صغر ردت الهمزة إلى أصلها الألف، ثم تنقلب ياء لاجتماعها مع الياء. والتضعيف في الباقي واضح. فأصل لُوَيّ على هذا لُوَيْو. قلبت الواو الآخرة ياء للقاعدة المعروفة، وأدغمت فيها ياء التصغير. هذا. ويبدو لي أن الطريقة الأولى أرجح، لأن التصغير عليها قريب الشبه جدا من تصغير ما حذفت لامه. مثل : دُمَيّ وأُخَيّ وأُبَيّ.

تصغير الترخيم

هو أن تحول الاسم إلى صيغة (فُعْيل) أو (فُعَيْعل) بعد تجريده من جميع زوائده. وحذف الزوائد هو المعنىّ بالترخيم؛ إذ هو في اللغة الحذف. ولذا قال سيبويه «هذا باب الترخيم في التصغير». فيصغر على (فعيل) كل ثلاثى مزيد. نحو : حارث وحُرَيْث، وأفضل وفُضَيْل، وكَوْثر وكُثَيْر، وحمراء وحُمَيْرة، وحِرْباء وحُرَيْبة، وحائض وحُيَيْض، ومنطلق وطُلَيْق، ومنتهى ونُهَيّ، واسويداد وسُوَيْد، ومقْعَنْسِس وقُعَيْس وخِدَبّ[1] وخُدَيْب، وسَلْمى وسُلَيْمة، ومُكرم وكُرَيْم. وقد رأيت أن المؤنث لحقته التاء بعد تجريده من الزيادة، طبقا للقاعدة الآتية بعد، وأن الوصف الخاص بالمؤنث لم تلحقه

---

(١) الضخم : وهو بكسر ففتح مع تشديد الباء. ملحق بقِمَطْر.

التـاء لعدم فائدتها فيه، وأن هذا التصغير كما يكون في الأعلام يكون في الأوصاف. سمع من كلام العرب «يجْرِى بُلَيْق ويذمّ» و«جاء بأم الرُّبَيْق على أُرَيْق». فصغروا أبلق على بُلَيْق، وأورق على أُرَيْق. وأصل أريق وُرَيق. أبـدلوا الواو همزة جوازاً. وأم الربيق الداهية، والربيق تصغير رِبْق. وهو الحبل فيه عُراً تشد به البُهْم. وواحدة العُرا رِبْقة بكسر الراء. ومعنى قولهم يجرى بليق ويذم أن هذا الفرس يسبق غيره في الجرى. ومع هذا يذم. وهو مثل يضرب في مجازاة المحسن بالإساءة!

ويصغـر على (فُعَيْعـل) مزيد الـربـاعى لا غير. نحـو: قرطـاس وقُـرَيْطس، وعصفـور وعُصَيْفـر، واحرنجام وحُرَيْجِم، وبرذوْن وبُرَيْذِن، ومدحرج ودُحَيْرج، ومقشعر وقُشَيْعِر. وهذه طريقة العلماء القُدامى. أما مَن بعدهم فيخصون تصغير الترخيم بما فيه زيادة تصلح للبقاء في تصغير غير الترخيم. فنحو: مدحرج ومُحْرَنجِم لا يصغر عندهم ترخيما؛ لأن الزيادة فيه لا تصلح للبقاء في تصغير غير الترخيم، كما عرف مما سبق. والنفس إلى طريقة المتأخرين أميل، لأن بها يتميز هذا النوع من التصغير عن التصغير العام أكمل تمييز.

أمـا الـطريقة الأولى فيختلط فيها التصغيران في كثير من الأسماء. نحو: عطاء وسماء وبناء، ونحو: مدحرج ومحرنجم ومُشْمئزّ. وقد عرفت تصغيرها فيما مضى. وهو لا يتميز فيه الترخيم عن غيره.

ثم اعلم أن سيبـويه سمـع من العـرب تصغير إبراهيم وإسماعيل للترخيم، على (بُرَيْهٍ وسُمَيْعٍ) وقد اتفق الجميع على شذوذه؛ لأن في كل منهما حذفَ بعض الأصول. وبيان هذا أن وزن كل منهما (إفعاليل) عند

سيبويه، أو (فِعْلاليل) عند المبرد. فإذا بقى من إبراهيم (بُرَيْهٌ) فقد حذف منه على الأول الميم وهي أصل وعلى الثاني الهمزة والميم وهما أصلان. وقد تقرر أن الأصول لا تحذف في تصغير الترخيم أبداً. وقس على هذا الحذفَ من إسماعيل. وتعليل الأشمونى الشذوذ فيهما بحذف الزوائد غير مستقيم؛ لما عرفت من أن الترخيم هنا معناه اصطلاحاً حذف الزوائد، فكيف يعلل به الشذوذ؟ !

وقياس الترخيم فيهما عند سيبويه : (بُرَيْهِم وسُمَيْعِل)، وعند المبرد : (أُبَيْرِه وأُسَيْمِع) وقياسهما لغير الترخيم على الأول (بُرَيْهِيم وسُمَيْعِيل) وهو الصحيح الذي سمعه أبو زيد من العرب، وعلى الثاني (أُبَيْرِيه وأُسَيْمِيع) .

وإلى تعريف هذا التصغير وقاعدته أشار الناظم بقوله :

ومَن بترخيم يصغِّر اكتفى   بالأصل كالعُطَيْف يعنى المِعْطَفَا

المعطف الرداء، كما في كتب اللغة، ومثله العطاف بكسراولهما .

تصغير المؤنث بغير علامة

قال الناظم :

واختم بتا التأنيث ما صغرت من   مؤنث عارٍ ثلاثى كسنْ
ما لم يكن بالتا يُرى ذا لَبْسٍ   كشجرٍ وبقرٍ وخَمْسٍ
وشذّ تركُ دون لَبْسٍ ونَدرْ   لَحاقُ تاً فيما ثلاثياً كَثَر

اشتملت هذه الأبيات على أربعة أشياء : قاعدة، واستثناء منها، وشاذّ عنها. وهو نوعان. وإليك التفصيل :

أما القاعدة فهي أن كل مؤنث ثلاثى عارٍ من علامة التأنيث يجب ختمه بتاء التأنيث عند التصغير. فتقول في قدم ويد وعين وأُذُن وهند وقمر (علما لأنثى) وشمس ودلو في لغة من أنث وهو الأكثر : قُدَيمة ويُديَّة وعُيَيْنة وأُذَيْنة وهُنَيْدة وقُمَيْرة وشميسة ودُلَيّة. والسر في وجوب هذه التاء عند التصغير هو وجوب المطابقة بين الصفة وموصوفها. فقد سبق لك أن التصغير وصف في المعنى، وأن كل مصغر يتضمن موصوفا دُل عليه بمادة اللفظ، وصفة دُل عليها بهيئته. فإذا قلت : جُبَيْل فمعناه جبل صغير، وإذا قلت : عُيَيْنة فمعناه عين صغيرة. فالتاء في عُيَيْنة بمنزلة التاء في صغيرة. فإذا لم يجز أن تقول عين صغير. لم يجز أن تقول : عُيَيْن. وهذا واضح .

والسر الذي ذكرناه يقتضى إلحاق التاء بالمؤنث غير الثلاثى عند التصغير، كزيْنب وسعاد وعَناق[1]. ولكن العرب امتنعوا من ختمها بالتاء، فقالوا : زُيَيْنِب وسُعيِّد وعُنيِّق لسر آخر. وهو كثرة حروفها، فلم يشاءوا أن يثقلوها بالتاء فوق ثقلها بكثرة الحروف، واقتصروا على زيادتها في المؤنث الثلاثى المبنى على الخفة، وكأن التاء في نحو : عُيَيْنة بمنزلة الباء من زَينب .

ثم إن المعتبر في التأنيث والتذكير هو معنى اللفظ حالَ التصغير. فما كان منقولا عن معنى سابق لا يراعى فيه إلا المعنى المنقول إليه؛ لأن العلم

---

(١) بفتح العين : الأنثى من ولد المعز .

وضـع ثان. فإذا سميت مؤنثـا بِرُمُحْ أو حجر أو زيد قلت في التصغير : رُمَيْحة وحُجَيرة وزُيَيْدة. وإذا سميت مذكرا بعين أو أذن أو أخت قلت في التصغـير : عُيَيْنْ وأُذَيْن وأُخَيّ. وخـالف في هذا يونس، فراعى معنى الأصـل، فقال : عُيَيْنة وأذينة وأُخَيّة، محتجا بقول العرب : نُوَيْرة وعُيَيْنة وفُهَيْرة. وهي أسماء رجال. قال سيبويه : ولا حجة له في ذلك؛ لجواز أن تكون منقولة عن مصغَّر.

واعلم أن الثلاثى المؤنث ثلاثة أنـواع :

ثلاثى في الأصـل كيد، وثلاثى في الحال كسنّ، وثلاثى في المآل. **وهذا نوعان :**

الأول : ما كان رباعيا بمدة قبل لام معتلة. نحو : سماء، وعطاء وعلاء (أعلاما لمؤنث). فهذه ثلاثية بعد حذف ما يجب حذفه منها. تقول في تصغـيرها : سُمَيّة وعُطَيّة وعُلَيّة. أصل سماء سُمَيِّى بثلاث ياءات كما تقدم في (عُطىّ). حذفت الأخيرة نسيا، فبقى (سمى) وهو مؤنث ثلاثى، فتلحقه التاء لما ذكرنا، فيقال فيه : سُمَيّة، وقس الباقى.

الثـاني : ما صغر تصغير الترخيم مما أصوله ثلاثة. نحو : غَضْبى وحُبْلَى ومعزى وصحراء تقول فيها : غُضَيْبة وحُبَيْلة ومُعَيْزة وصُحَيْرة. هذا بسط القول في القاعدة. وأما الاستثناء فهو قوله : [ما لم يكن بالتا يُرى ذا لَبْس].

ومعناه : أنه إذا كان لحاق التاء بالمؤنث يوقع في التباسه بتصغير لفظ آخر امتنعت التاء. من ذلك : حرب وشجر وبقر في لغة من أنّثها، وأسماء العدد. وهي : خمس وست وسبع وتسع وعَشْر، وبضع. وهو من ثلاث إلى تسع. تقول في تصغيرها : حُرَيْب وشُجَيْر وبُقَيْر وخُمَيْس وسُتَيْت وسُبَيْع وتُسَيْع وعشير وبُضَيْع. ولا يقال فيها : حريبة لئلا تلتبس بتصغير حَرْبة، ولا شُجَيْرة وبقيرة خوف الالتباس بتصغير شجرة وبقرة، ولا خميسة إلى عشيرة وبضيعة؛ لئلا تلتبس بتصغير خمسة إلى عشرة، وبِضْعة. وهي لعدد المذكر. وأما ما شذ عن القاعدة فهو نوعان أيضا :

١ ـ نوع كان حقه أن يؤنث بالتاء لانطباق القاعدة عليه. ولكن العرب صغرته بدون تاء مع أمن اللبس، فهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه. من ذلك ذَوْد. وهو اسم جمع للنُّوق من ثلاث إلى عشر، وشَوْل : اسم جمع للإبل. مفرده شائلة وهي الناقة التي مضى عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر، فخف لبنها، وناب للمسنة من الإبل، وفَرَس للأنثى، وقَوْس، ودرع الحديد في لغة من أنث، لا درع المرأة وهو القميص فانه مذكر. وعِرْس بكسر العين : امرأة الرجل. ويطلق على الرجل أيضا، وعُرْس. بضم أوله، وبضمتين : طعام الزِّفاف يذكر ويؤنث، وضُحًى، ونَعْل، وعَرَب عند من أنث، ونَصَف للمتوسطة بين الصغر والكِبَر. ويقال للرجل نصف أيضا. وإلى هذا النوع أشار الناظم بقوله : (وشذ ترْكُ دَون لَبْس) هذا. وبعض العرب يقول في عِرس وقوس : عُرَيْسة وقُوَيْسة. بالتاء على القياس .

٢ ـ نوع لا تنطبق عليه القاعدة، ولكنهم أنثوه بالتاء شذوذا. وهو بعض أسماء مؤنثة بغير تاء زادت حروفها على ثلاثة. من ذلك وراء وقُدّام. قالوا فيهما: وُرَيِّئة وقُدَيْديمة. وقد صغروا (أمام) وهو لمذكر على أُمَيِّمة بالتاء. وفيه شذوذان: كونه لمذكر، وزيادته على ثلاثة. وإلى هذا النوع أشار الناظم بقوله:

.... ونَدَر لَحاق تا فيما ثُلاثياً كَثَر

ثلاثيا مفعول مقدم لكثر بفتح الثاء بمعنى فاق. ومما يتصل بهذا أن أبا عمرو بن العلاء أجاز لحاق التاء في التصغير عوضا عن ألف التأنيث الخامسة. نحو: حُبارَى، أو السادسة نحو: لُغَّيْزى، فيقول في تصغيرهما: حُبَيِّرة ولُغَيْغيزة. وأكثر العلماء على خلافه.

تطبيقـــــات

(١)

صغر مايأتي مع الضبط بالشكل :

غدٌ. غاوٍ. حَمٌ. أخوّة. جوٍ. جَوًى. هبة. هبات. شية. عِضُون. ثُبة. أمة. فئة (خذ بع قم) أعلاما. فُلُ. مئتان (يضع يَرى) علمين. مُرٍ.

(٢)

صغر الكلمات الآتية، ثم صغر منها للترخيم ما يقبله مع الضبط بالشكل :

عارية. أسْـود. سوداء. بيضاء. خُنْفساء. دابّة. دُرُجَّة (المرقاة). طاحـونـة حِلِبْـلاب. قرطعبـة (شيء حقير). بُرْثُن. استماتة. مُكرمون. حسنان. حسنات. غَنِيّ. أُضْحيّة. كراهية. قِنَّب. مُسْبطِرّ.

(٣)

صغر مايأتي لغير ترخيم، وللترخيم إن أمكن مع الضبط بالشكل :

بئر. دار. حرب. حائط. طالق. تِسْع. أرض. عَشْواء. ظَمْأَى. لَمْياء. حملاق. (باطن الجفن الأحمر) بِرْطيل (الرِّشْوة) سُرْحوب (طويل). عِجَّوْل (ولد البقرة). قَرْنُوة (عُشْبة). مِنْطيق. سِكين. شُقَّارى. نفْس. رُوح. راحُ (الخمـر). كَرْبلاء. نُفَساء. شمس (علم لمذكر). بدر (علم لمؤنث).

تصغير المبنى بناء لازمـــا

قال الناظم :

وصــغّــروا شذوذاً الــذي الــتي　　وذا مع الــفــروع منهــا تَاوتــى

تقـدم لك أن من شروط المصغـر ألا يكون متوغلا في شبه الحرف نحـو : مَنْ وذا. وكـان مقتضى هذا ألا يصغـر شيء من الموصولات ولا الإشارات؛ لتوغّلها في شبه الحرف. لكن لما كان بعض الموصولات كالذي والتي يشبه الاسم المتمكن في مجيئه على ثلاثة أحرف، وفي تصرفه تصرّف الأسماء المتمكنـة، فوصف به وأُنث وثُنى وجُمع ـ جاز تصغيره وتصغير ما تصرف منه دون غيرهما من الموصولات كمَن وما. ولما كان (ذا) يتصرف أيضا تصرف المتـمكن، فيوصف، ويوصف به، ويثنى ويجمـع ويؤنث ـ جاز تصغيره كالموصول. لكن على وجه يخالف تصغير المتمكن فيهما. فتُركَ أولهما على حاله من فتح أو ضم. وزيدت ألف في آخر كل ما صغر منهما، عوضا عما فاته من ضم أوله، فقيل في الذي والتي : اللَّذَيّا واللَّتَيّا. بفتح الأول، وزيادة ياء التصغير ثالثة، وفتح ما قبلها. وقد سمع ضم اللام فيهما. وهو قليل؛ لأنـه جمع بين العـوض والمعـوض عنه. وقالوا في المثنى : اللَّذيّان واللَّتيّان، واللذيَّيْنِ واللتَيَّيْنِ. بحذف ألف العوض نَسياً؛ لالتقائها ساكنة مع علامة التثنية؛ وقالوا في الجمع : اللَّذَيُّون واللَّذيِّين. بضم ما قبل الواو، وكسر ما قبل الياء للمناسبة. هذا هو المسموع عن العرب. وهو مذهب سيبويه. ومذهب الأخفش فتح ما قبل الواو والياء؛ لأن الألف حذفت عنده لالتقاء الساكنين. فلابد من فتح ما قبلها ليدل عليها. ولكن هذا قياس لم

يؤيده سماع. يضم إلى هذا أن (اللذيُّون واللذيِّين) جمع صورى، فليس كالمصطفَوْن والمصْطفَيْن في حذف الألف وبقاء الفتح قبلها .

وقالوا في جمع اللَّتيّا : اللَّتيَّات. استغنوْا به عن تصغير اللاتى واللائى. هذا هو المسموع أيضا عن العرب. وهو الذي ارتضاه سيبويه، فلا تلتفت إلى غيره؛ فان القول بتحكيم القياس هنا هذَيان لا يليق[1] بالعلماء. لأننا بصدد التصغير الشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه .

وقالوا في تصغير (ذا) : (ذَيّا)، وفي تاوتى : (تَيّا). وصريح «لسان العرب» أن ذَيّا تصغير ذاوذهْ وذِهى وهٰذِه، وأن تَيّا تصغير تاوتى. إذا عرفت هذا فلا وجه لاعتراض الأشمونى على الناظم. وذلك قوله : إن تى لم يصغر شذوذا. فكيف يقول : منها تاوتى .

وقالوا في مثناهما : ذَيّانِ وتَيّانِ وذَيَّيْنِ وتَيَّيْن. فحذفوا ألف العوض اكتفاء بياء التصغير .

وقالوا في تصغير (أُولَى) مقصورا : (أوليّا) والضمة في المصغر هي التي كانت في أول المكبّر، وليست حادثة بالتصغير. فلهذا زادوا ألفا عوضا عن الضمة .

وفي تصغير (أولاء) بالمد أُولَيّاءِ. قلبوا الألف ياء لوقوعها بعد ياء التصغير، وزادوا ألف العوض قبل الآخر؛ إذ لو زادوها بعد الآخر فقالوا : (أُوليّا) برد الهمزة إلى الياء، وقلب الألف ياء لاجتماعها مع ياء التصغير،

---

(١) انظر الرضى على الشافية جـ ١ ص ٢٨٩ . طبعة حجازى .

فيصير اللفظ هكذا (أُولَيِّي). ثم تحذف الياء الثالثة نسيا كما في تصغير سماء، فيبقى (أُولَيّ)، ثم تزاد ألف العوض، فيصير (أولَيَّا) أقول: لو فعلوا ذلك لالتبس بتصغير (أولى) المقصور.

ثم إن جميع ما صغر من أسماء الإشارة تلحقه ها التنبيه ولام البعد وكاف الخطاب، كما كانت تلحق مكبره. فيقال: هٰذَيّا وهٰتيّا، وذيّاك وتيّاك، وذيالِك وتياَلك وهٰؤلَيّاء. ويصنع مثل ذلك في كل أوجه الخطاب.

وبالتأمل فيما تقدم من الأمثلة ترى أن تصغير هذا النوع خالف المتمكن في أمور، ووافقه في أمرين:

وافقه في زيادة ياء ساكنة ثالثة في الأغلب، وفي فتح ما قبلها.

وخالفه في حركة أوله. فهي في غير المتمكن تبدل ضمة إن لم تكنها؛ وفي الاتيان بألف آخره عوضا عن ضم أوله؛ وفي أن ياء التصغير تقع ثانية في ذيَّا وتيَّا. وفي المتمكن لا تقع إلا ثالثة. قالوا: أصل ذيّا ذَيِيًّا، بثلاث ياءات. الأولى عين الكلمة. وهي التي كانت ألفا في المكبر، والثانية ياء التصغير، والثالثة لام الكلمة التي كُمِّلت بها ذا، فثقل اللفظ باجتماع الياءات في الطرف، فلابد من احداها لتخف الكلمة. فلا جائز أن يحذفوا الياء الأخيرة؛ لئلا يلزم تحريك ياء التصغير بالفتح لتسلم ألف التعويض. وياء التصغير لا تحرك أبدا، ولا جائز أن يحذفوا ياء التصغير؛ لأنها علم عليه، فتعين حذف الياء الأولى فقالوا: ذَيًّا، فوقعت ياء التصغير ثانية، ومثلها تَيًّا. كذا قالوا. والذي يظهر لي أن هذا كله تعسف، وأن العرب زادوا ياء التصغير ثانية من أول الأمر؛ للايذان بمخالفة المتمكن، وأن ألف ذا

قلبت ياء لوقوعها بعد ياء التصغير، وأنه لا يلزم أن يكون المكبر هنا على ثلاثة أحرف؛ لأن تصغيره شاذ عن القواعد. وإلا فمن أين جاءهم أن أصل ذا ذَيَيٌ أو ذَوَيٌ أو ذَوَوٌ إلى غير ذلك من الخبط الذي لم يلجئهم إليه إلا قياس غير المتمكن على المتمكن في كونه لا يقل في التصغير عن ثلاثة أحرف. الحق أن هذه كلها تخرصات تأباها طبيعة اللغة؛ لأن الكلمة مبنية حتى بعد التصغير، فأي داع إلى ارتكاب كل هذا التكلف ؟!

تصغير ما دل على جماعة

الألفاظ التي تدل على الجماعة أنواع :

١ ـ اسم الجمع : وهو ما لا واحد له من لفظه. نحو : نسوة وقوم ورهط، أوله واحد من لفظه ولكن الدال على الجمعية ليس من أوزان الجموع المعتبرة عندهم. نحو : رَكْب وسَفْر ورَجْل. مفرداتها : راكب وسافر : أي مسافر، وراجل : أي ماشٍ .

٢ ـ اسم الجنس الجمعى : وهو ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء أو بالياء المشددة. فما فيه التاء أو الياء فهو المفرد، وما خلا منه فهو اسم الجنس. نحو : عنب وعنبة، وبقر وبقرة، وسَفَرْجل وسفرجلة، وتفاح وتفاحة؛ ونحو : روم وروميّ، وزِنْج وزنجيّ، وتُرك وتركيّ .

٣ ـ اسم الجنس الافرادى : وهو ما دل على القليل والكثير مما لا تتميّز أفراده بلفظ واحد كماء وسمن وعسل .

٤ ـ **جمع تكسير للقلة** : وهو من ثلاثة إلى عشرة. وله أوزان أربعة (أفعِلة أَفْعلُ فِعْلة أفعال). نحو أعمدة وأنْفُس وصِبْية وأعمال .

٥ ـ **جمع التصحيح لمذكر أو مؤنث** : وهو صالح للقلة والكثرة بحسب القرائن. نحو : بكرون ومسلمون ومهتدُون، ونحو : هندات وزينبات وثيِّبات .

وهذه الأنواع الخمسة تصغر على لفظها، مع بقاء علامة الجمع لما تقدم. وفي وسعك أن توقع عليها التصغير بدون عناء .

٦ ـ **جمع تكسير للكثرة** : وهو من أحد عشر إلى ما لا نهاية له من العدد. وله أوزان خاصة بسطوا الكلام عليها في جمع التكسير. وهذا النوع امتنع العرب من تصغيره على لفظه؛ للتناقض بين دلالة لفظه على الكثرة، ودلالة تصغيره على تقليل العدد. فإذا اضطروا إلى التصغير سلكوا طريقا وسطا يتخلصون به من هذا التناقض. وإليك القواعد لذلك مع التمثيل :

(أ) إذا لم يكن لجمع الكثرة جمع قلة. نحو : فقراء وهنود ودراهم ومفاتيح تعيّن رده إلى مفرده، ثم يصغر هذا المفرد، ويجمع بالواو والنون إن كان لمذكر عاقل، وبالألف والتاء إن كان لمؤنث أو لمذكر غير عاقل. تقول فيما ذكر : فُقَيِّرون وهُنَيِّدات ودُرَيْهِمات ومُفَيْتيحات. فإذا كان اللفظ مشتركا بين المذكر العاقل والمؤنث عومل في التصغير على حسب القصد. نحو : جَرْحَى وحَمْقَى وحُمْر وعِطاش. فعلى قصد التذكير تقول : جُرَيِّحون وأُحَيْمِقون وأُحَيْمِرون وعُطَيْشانون .

وعلى قصد التأنيث تقول : جُرَيِّحات وحُمَيْقاوات وحُمَيْراوات وعُطَيْشيات. وإنما جاز جمع السلامة لهذه المصغرات دون مكبراتها لتحقق شرط الجمع فيها؛ إذ هي بعد التصغير ليست من باب أفعل فعلاء، ولا فَعلان فَعلى، ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث .

(ب) إذا كان لجمع الكثرة جمع قلة. نحو : فتيان وفؤوس وسيوف فأنت مخير في التصغير بين أن ترده إلى جمع قلته، ثم تصغره، فتقول : فتية وأُفَيْئس وأُسَيّاف؛ أو تردَّه إلى مفرده، ثم تجمعه جمع سلامة لمذكر أو مؤنث على ما ذكرنا قبل هذا. فتقول : فُتَيُّون وفُؤَيْسات وسُيَيْفَات .

(جـ) إذا لم يكن لجمع الكثرة مفرد مستعمل، ولا جمع قلة. نحو : عَبابيد وعَباديد. (وهي الفرق من الناس أو الخيل يذهبون في كل واد) - ردَّ في التصغير إلى مفرده القياسى المقدّر. وهو عُبْدُود أو عَبّود مثلا، ثم يجمع جمع السلامة، فيقال : ذهبوا عُبَيْبيدين وعُبَيْديدين، وذهبت الخيل عُبَيْبيدات وعُبَيْديدات .

(د) إذا ورد بعض الجموع لواحد قياسى مهمل، وله واحد مستعمل - رد في التصغير إلى واحده المستعمل. تقول في محاسِن ومشابه : حُسيْنات وشُبَيْهات في المؤنث، وحُسَيْنون وشُبَيْهون في المذكر. والمفرد المستعمل هو حُسْن وشَبَه، والقياسيّ المهمل هو مَحْسَن ومَشْبه. وأبو زيد(١)

---

(١) هذه كنيته. واسمه سعيد بن أوس الأنصارى. وجده ثابت بن بشير أحد الستة الذين جمعوا القرآن في عهد رسول الله ﷺ، وشهد أُحُدا والمشاهد بعدها. وأبو زيد هذا من مشاهير أئمة النحو واللغة المتقدمين. روى عن أبي عمرو بن العلاء، ورُؤْبة بن العجاج وغيرهما من الأعلام، وروى له أبو داودَ والترمذي. ذكروا أنه كان إماماً صاحب تصانيف في الأدب واللغة. ولكن غلبت عليه نزعة اللغة والغريب، وأنه كان يحفظ =

يرد هذا إلى المفرد القياسى، فيقول : مُحَيْسنون ومُشَيْبِهون، ومُحَيْسِنات ومُشَيْبِهات .

هذا هو القول في تصغير الجموع وأسمائها. وهاك الكلام في تصغير ما ألحق بالجمع. وقد ضغطه العلامة الأشمونى ضغطاً شديداً حتى صعب معه الفهم، وسأحاول بحول الله تعالى إزالة هذا الضغط فأقول :

إذا صغرت نحو : سنين من كل ما حذفت لامه، أو نحو : أرضين مما حذفت تأوه المقــدرة، وليس بعلَم ولا صفــة ـ قلت فيه : سُنَيَّات أو سُنَيْهات، وأُرَيْضات. ولا يجوز سُنَيِّين وأُرَيْضِين؛ لأن فيه جمعا بين العوض والمعوض عنه. وبيان هذا أن الواو والنون أو الياء والنون كانت في المكبر عوضاً عن لام سنة المحذوفة، وتاء أرض المقدرة؛ إذ هي مؤنث الثلاثى. والتصغير يرد اللام المحذوفة، ويلحق بالمؤنث علامته. فلو قلت : سُنَيُّون أو سُنَيْهـون، وأريضُون لجمعت بين العوض وهو الواو والنون، والمعوض عنه. وهو اللام، والتاء[1]. وهو محظور .

وقولنــا : وليس بعلم ولا صفة احترازاً عن نحو : بنون مما حذفت لامه، ومفرده صفة. فيقال فيه : بُنَيُّون؛ لأن الواو والنون في حال التكبير لم

= ثلثى اللغة، والأصمعيّ ثلثها، والخليل بن أحمد نصفها، وعمرو بن كِرْكِرة الأعرابيُّ اللغة كلَّها. وكركرة بكسر الكافين بينهما سكون : زَوْر البعير. رأس أبو زيد النحاة واللغوين خمسين سنة، وذكر له السيوطى في بغية الوعاة أكثر من ٣٣ كتاباً. منها النوادر. وهو مشهور الآن. توفى ـ رحمه الله ـ بالبصرة سنة ٢١٥هـ عن ٩٣ سنة .

(١) أي التي ردت في التصغير، ولكنها حذفت في الجمع المفروض، للتنافى بينها وبين الواو، فكأنها موجودة حكماً .

تكن عوضاً عن اللام؛ لأنه أصل في الجموع، وليس دخيلا فيها كسنين وأرَضين؛ إذ حقهما ألا يجمعا بالواو والنون. لفقد شرط هذا الجمع. ومن جعل الإعراب على نون سنين وأرضين، فجعلهما كغسلينِ ـ صغرهما على سُنَيِّن (بتشديد الياء) وأريضين؛ لأنهما حينئذ كالمفرد وإن كان معناهما جمعاً. وقد سمع عن العرب جعل الإعراب على نون أرضين وهي جمع، في لغة من يلزم جمع المذكر وما ألحق به الياء، خلافاً للرضيّ. وهذا كله إذا كان اللفظ باقيا على جمعيَّته. فإن جعل علما فالقاعدة مايأتي:

١ ـ إذا سميت بأرضون أو أرضين، وجعلت الإعراب على النون قلت في التصغير: أريضين، كما تقول في عَربُون وغسلين: عُرَيْبين وغُسَيْلِين. وإن جعلت الإعراب بالواو والنون كما كان جمعاً قلت: أُرَيْضون رفعا، وأُرَيْضين نصباً وجراً. ولا يقال فيه حينئذ (أُرَيْضات) بالرد إلى المفرد، ثم جمعه؛ لأنه علم مفرد وإن أعرب إعراب الجمع.

٢ ـ إذا سميت بسنون أو سنين. فإن جعلت الإعراب على النون قلت في التصغير: سُنَيِّن؛ لأن اللفظ كالمفرد، ومعناه مفرد أيضاً؛ إذ هو علم. وإن جعلت الإعراب حينئذ بالواو والنون قلت: سُنَيّون رفعا وسنيِّين نصبا وجرا. برد اللام؛ إذ بغيرها لا تتم بنية التصغير، وبقاءِ الواو والنون أو الياء والنون؛ لأنهما صارتا بالتسمية جزءاً من العلَم. ولولا ذلك لوجب الرد، فقيل: سُنَيَّات. وبذا ظهر الفرق بين أرضين وسنين في مثل هذه الحال.

ثم اعلم أنه لا فرق بين أن يكون المسمى بسنين وأرضين مذكراً أو مؤنثا في حال الإعراب بالواو والنون. أما في حال الإعراب بالضمة على

النون فإن المذكر يصرف، والمؤنث يمنع من الصرف للعلمية والتأنيث. وما ذكرته لك هاهنا هو ما يؤخذ من كتاب سيبويه. وشروحه، والشافية وشروحها. فإذا وجدت نقصا في الأشمونى فكمله من هنا، والله الموفق.

تطبيقـــــات

(١)

صغّر الكلمات التالية مع الضبط بالشكل :

ركب. كلِم. كلام. سحاب. غِلْمة. أكواب. أسمدة. أسقف. كفّ. أَكُفّ. أسماء (من وسم، وجمع اسم). آجال. غُرَف. أوصال. أيْدٍ. أغْربة. أعلام. مجاهدون. منصورون. ظافرون .

(٢)

صغّـــر المفـردات الآتية، ثم بين وزنها التصريفى والتصغـيرى مع الضبط بالشكل :

نساء. سائحات. هنود (لمؤنث) منابر. قوارير. جبال. سكارى. وِلْدان. كؤوس. جلابيب. غِرْبان. سُود. غلمان. كرام. قتلى. ظماء .

(٣)

أجب عما يأتي مع التعليل :

(أ) ائت بثلاثة أمثلة من عندك لمصغر يتحتم جمعه بالألف والتاء، على أن يكون مكبره مما يعرب بالواو والنون .

(ب) وثلاثة أُخَر كالسابقة على أن يكون مكبرها جمع تكسير .

(جـ) وأربعة أمثلة لمصغر يجمع بالواو والنون لاغير، على أن يكون مكبره جمع تكسير .

النســــب

هو في اللغة : العزْو. يقال : نسبَه إلى أبيه : عزاه إليه. وفعله من باب طلب ونصر وضرب. وسمع في مصدره النّسبة بكسر النون وضمها. وقيل هذان اسما مصدر. ثم استعمل النسب في وُصلة القرابة. يقال نسبُه في بنى فلان. وسمع فيه بهذا المعنى النسبة بالضم والكسر أيضا، وجمع على أنساب.

والنسب أيضا التشبيب بالمرأة في الشعر، ومثله النسيب، وفعله كضرب ونصر. هذا. وقد اقتصر الجوهرى في صحاحه على ضم السين في مضارع نسب بمعنى عزا، وعلى كسرها في مضارع نسب بالمرأة. والذي نقلته أولا هو خلاصة ما في لسان العرب وتاج العروس ومعيار اللغة والمصباح.

والاسم المشهور عند النحاة هو «النسب» وسماه سيبويه «الإضافة» أيضاً : أي اللغوية؛ لأن من نسب شخصا مثلا إلى قبيلة نحو : تميمى فقد عزاه إليها.

وفي الاصطلاح : إلحاق ياء مشددة بآخر الاسم؛ لتدل على نسبته إلى المجرد منها. نحو : مصريّ وحجازيّ وعراقي. فخرج بالياء المشددة ياء المتكلم في نحو غلامى، وبكونها آخر الاسم الياء الدالة على تكثير البنية. كياء هَبَيَّخ للغلام الممتلىء، وهَبيَّغ للأحمق؛ **وبقولنا** : لتدل إلى آخر التعريف الياءُ التي في نحو : كرسىّ وبُخْتىّ، والياء التي انسلخت عن

النسب. كياء المصدر الصناعى. نحو: الإنسانية، وياء نحو: شافعيّ - لقب الإمام، والياء الفارقة بين اسم الجنس الجمعى ومفرده. نحو: زنجى وزنج.

تغييرات النسب: اعلم أنه يحدث بالنسب تغييرات ثلاثة:

(أحدها) لفظى: وإليه أشار ابن مالك بقوله:

ياءً كيا الكرسيّ زادوا للنسبْ   وكلُّ ما تليه كسرهُ وجبْ

ويستبين لك من النظم أنه ثلاثة أشياء: إلحاق ياء مشددة بآخر المنسوب إليه، وكسر ما قبلها، ونقل حركة الإعراب إليها. وهذا التغير عام في كل منسوب إليه. وهناك تغيير لفظى خاص ببعض النسِّب. كحذف الياء المشددة من المنسوب إليه، وحذف ياء (فعيلة) وواو (فعولة)، وقلب همزة الممدود واواً، وغير هذا مما سيذكره الناظم في مواضعه:

(ثانيها) معنويّ: وهو صيرورته اسما للمنسوب بعد أن كان اسما للمنسوب إليه. مثلا: مصر اسم للمدينة، فإذا ألحقت بها ياء النسب، فقلت: مصريّ أو مصرية صارت بهذه الياء اسما للمنسوب لا للمنسوب إليه.

(ثالثها) حكمى: وهو إعطاء المنسوب حكم الصفات المشتقة العاملة عمل الفعل في رفعه المضمر والظاهر باطّراد. نحو: هذا شاميّ: أي هو، وشاميّ أبوه. والمرفوع إما فاعل إن أردت المنتسب، وإما نائب فاعل إن أردت المنسوب. وعلى كلتا الحالين يعمل المنسوب عمل فعل لازم، ولذا

لا ينصب إلا الظرف لاكتفائه في العمل برائحة الفعل. نحو : أنا قاهرى شتاء، وإسكندرى صيفا. وهذا ما وعدتك به آنفا. وقد تقدم لك القول في تعليل عمل المنسوب عمل الفعل، عند الكلام على فائدة التصغير اللفظية .

الغرض من النسب : الغرض منه في الأصل أن تجعل المنسوب من قبيلة المنسـوب إليه. نحو : قُرَشىّ وقَيْسىّ وتغلبىّ. هذا هو الأصل عند العرب قبل أن يسكنوا الأرياف والحواضر، فلما سكنوها توسعوا في الغرض من النسب، فنسبوا إلى كل ما يوضح المنسوب ويميزه : من أب أو أم أو حى أو بلد أو صناعة أو غير ذلك مما جد في شئون الحياة. فقالوا : هاشمىّ وأُمَوى وعَباسىّ وأنصارى ومَكىّ ومدنىّ ونحوىّ .

فائدة[1] **النسب** : له فائدتان : **(الأولى)** لفظية. وهي الاختصار كما كان في التصغير فإن كلمة مصرىّ. مثلا. أخصر من قولك : منسوب إلى مصر .

(الثانية) معنوية وهي استعماله استعمال النعت في تخصيصه النكرات نحو : هذا قطن مصريّ، وتوضيحه المعارف. نحو : هذا مجلس النواب المصرىّ .

(١) الفرق بين الفائدة والغرض، أن الغرض هو ما يقصد من الفعل وان لم يتحقق، وأن الفائدة ما تترتب على الفعل وان لم تقصد. فبينهما العموم والخصوص المطلق .

تفصيل التغيير اللفظي

قال الناظم :

ومثـلَه مما حواه احـذفْ وتـا   تأنيثٍ أو مدَّتَـه لا تُثْبِتـا
وإن تكن تَرْبَـعُ ذاثـانٍ سكـنْ   فقلبهـا واواً وحذفُهـا حَسنْ

أقـول : من هنا إلى آخر النسب تفصيل أحكام التغييرات اللفظية، التي تطرأ على المنسوب إليه. ذكر الناظم منها في البيت الأول من هذين البيتين ثلاثة تغييرات :

الأول : حذف الياء المشدة الزائدة إذا وقعت آخراً بعد ثلاثة أحرف فصاعدا. كياء كرسى وبُخْتىّ وقُمْرِىّ وشافعيّ وتركيّ، وبخاتيّ (علما) والاتيان بياء النسب. وحينئذ يتحد لفظ المنسوب والمنسوب إليه. والتمييز بينهما بالقرائن. وسيأتي حكم الياء المشددة في نحو مَرْمى. وإنما وجب حذف الياء المذكورة؛ كراهة توالى الياءات وقبلها كسرة، إذ لو قيل : كرسيّيّ مثلا لثقلت الكلمة ثقلا لا تدعو إليه ضرورة. ولذا تحملوه في تصغير نحو عَدَوِىّ على عُدَيِّىّ للضرورة كما مر.

هذا حكم الياء المشددة بعد ثلاثة أحرف، وسيذكر الناظم حكمها في النسب بعد حرف. نحو : حىّ، وبعد حرفين. نحو : علىّ وأميّة.

الثـاني : حذف تاء التـأنيث. نحـو : مكة وغزة ورملة. تقول في النسب إليهـا : مكّىّ وغَزِّىّ ورملىّ. بحذف التاء لئلا تقع حشوا، ولئلا تجتمع علامتا تأنيث في كلمة واحدة إذا كان المنسوب أُنثى. وذلك محظور في اللغة. فلا يقال امرأة مكتيَّة؛ ولذا لحنوا من قال في النسب إلى خليفة :

خليفتىّ. وتلحينه من وجهين : وقوع التاء في الحشو، وعدم حذف ياء (فعيلة) كما سيأتي. أما قول المتكلمين في النسب إلى ذات : ذاتيّ فصواب؛ لأن ذاتا بمعنى نفس، كما في قوله تعالى : ﴿**إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ**﴾، أو بمعنى حقيقة الشيء وماهيته. ومنه قولهم : ذات متميزة وذات مُحْدَثة. وقد اشتهر هذا الاستعمال بين العلماء؛ ولذا نسبوا إليها على لفظها، فقالوا : عيب ذاتى أي جِبِلِّيّ، وقالوا : عَرَضى وذاتى وغير هذا. والذي لحن المتكلمين هو ابن بَرْهان النحوى. ولا وجه له؛ لأن كلامه إنما يتصور في ذات بمعنى صاحبة. نحو قولهم : ذات حسن وجمال. والنسبة إليها ذَوَوِيّ كما قال. وقول المتكلمين في ذات بمعنى نفس. والنسبة إليها ذاتى. فهو في واد. وهم في واد!

الثالث : مدة التأنيث. وهي ألفه المقصورة. ولها أحكام تتبع مواقعها في آخر الكلمة فإن وقعت خامسة أو رابعة في كلمة تحرك ثانيها، أو سادسة أو سابعة فسيجىء حكمها في قول الناظم :

[والألف الجائز أربعاً أزل]

وإن وقعت رابعة في كلمة سكن ثانيها فقد ذكر حكمها هنا بقوله :

[فقلبُها واواً وحذفها حَسنْ]

نحو : سَلْمَى وفُضْلَى وذِكْرَى. تقول في النسب إليها : سَلْمىّ وفُضْلىّ وذِكرىّ. بحذف الألف. هذا هو الأجود. ويجوز بقاؤها وقلبها واواً، فتقول : سلموى وفُضلوى وذكروىّ. وهذا جيّد. وهو ما صرح به الناظم في غير هذا النظم. وكلامه هنا يفيد التسوية بين الوجهين؛ لأن قوله :

حسن خبر عن حذف، ويقدر مثله خبرا عن قوله : فقلبها واواً. ولذا قال الأشموني : كان الأحسن أن يقول :

[تُحــذفْ إذاً وقلبُهـا واوا حسن]   وهــذا كلام وجــيه جداً

وإنما كان حذفها أرجح؛ لقوة شبهها بتاء التأنيث في المعنى والزيادة، وجاز بقاؤها لشبهها لفظا بألف ملهى. وهو شبه دون الأول في القوة؛ لأن ألف ملهى أصل. ويجوز مع الوجهين وجه ثالث. وهو أن يفصل بين الواو المنقلبة عن ألف التأنيث، ولام الكلمة بألف زائدة. فتقول في سلمويّ : سلماويّ؛ تشبيهـا للألف المقصورة بالألف الممدودة في نحو حمراء. وهي الهمزة. فتلخص أن في النسب إلى سلمى ونحوها ثلاثة أوجه. وهاهي ذى على الترتيب في الجودة : سَلْمى. سَلموى. سلماوى. وإنما قلبت واوا لا ياء؛ كراهة الياءات مع الكسرة. ويشبه هذه الألف في اللفظ ألفان :

الأولى : المنقلبة عن أصل. نحو ألف ملهى وأعلى وأعمى. ويلحق بها الأصلية غير المنقلبة في نحو : أمّا ولمّا وأنّى مسمى بها. وقد أشار الناظم إلى حكم هاتين بقوله :

لشِبْههـا المُلحِق والأصـليِّ ما   لها ولـلأصـلي قلب يُعْـتَـمَى

يعتمى : يختار. وماضيه اعتمى. وسمع فيه اعتام. وكلام الناظم هنا يفيد التسوية بين ألف الإلحاق وألف التأنيث في رجحان الحذف. حيث خص اختيار القلب بالأصلى. ولكنه صرح في الكافية وشرحها بأن القلب في التي للالحاق أجود من حذفها كما في المنقلبة عن أصل. غاية الأمر أن الحذف في ألف الإلحاق أجود منه في الألف الأصلية؛ لأن ألف الإلحاق تشبه

ألف سلمى في الزيادة. هكذا ينبغى أن يفهم كلام الناظم. وأجاز أبو زيد زيادة ألف في أرطوى ونحوها، وأجاز السيرافي زيادتها في ملهوى ونحوه؛ تشبيهـا لهما بألف سلمى الشبيهـة بألف حمراء المـدودة. فتلخص أن في النسب إلى ما فيه ألف الإلحاق والألف الأصلية وجهين : القلب واواً. وهو أرجح فيهما من الحذف، والحذف وهو في ألف الإلحاق أرجح منه في الألف الأصلية. وإليك أمثلة للإيضاح :

الكلمة	نوع الألف	أوجه النسب	ملاحظات
ذِفْرًى	للالحاق	ذِفْروِىّ. ذِفْرِىّ. ذِفراوىّ	الحذف هنا أجود
مَلْهًى	مبدلة من أصل	مَلْهوىّ. ملهىّ. مَلْهاوى	الحذف هنا مرجوح
أمـــــا	أصلية	أَمَوِىّ. أَمِّىّ. أمَّاوىّ	الحذف هنا مرجوح

ووجه الحذف فيما فيه حذف هو التخلص من التقاء الساكنين. وهما الألف والياء الأولى من يا النسب.

النسب إلى المقصـــــور

اعلم أن ألف المقصور إما (ثالثة). نحو : فتًى ورحًى وعصاً ورضاً. وسيأتي حكمهـا في قول الناظم : [وحتم قلب ثالث يعن] ولا بأس أن نذكره الآن؛ لجمع النظائر بعضها بجانب بعض. فقاعدة هذه الألف أن تقلب واواً في النسب. فتقـول : فَتوىّ ورَحوىّ وعَصَوىّ ورِضَوىّ. وإنما وجب القلب للزوم كسر ما قبل ياء النسب، ولم نحذف الألف تخلصا من السـاكنين؛ لئـلا نجحف بالكلمـة الثلاثية، ولم نقلبها ياء؛ لئلا تجتمع

الياءات مع الكسرة. وهو مستثقل. وإنما صحت الواو في فتوى ونحوه مع تحركها وفتح ما قبلها؛ لعدم تحقق شرط القلب حينئذ؛ إذ شرطه في هذه الحال ألا يقع بعدها ياء مشددة .

وإما (رابعة فصاعدا). وهذه الألف تكون للتأنيث، ولاما للكلمة. وقد تقدم حكم الألف الرابعة بقسميها. أما الخامسة فصاعدا فقد أشار الناظم إلى حكمها بقوله : [والألفَ الجائزَ أربعاً أزل] أي يجب حذف الألف عند النسب إذا وقعت خامسة. سواء أكانت مبدلة من أصل أو للتأنيث أو لتكثير حروف الكلمة أو للالحاق. نحو : مُرْتضَى، وحُبارَى، وقَبَعْثَرىً، وحَبَرْكىً : وهو القراد. والأنثى حَبَرْكاة؛ أو سادسة مبدلة أو للتأنيث. نحو : مُستقْصىً، وخُضّارَى، وزكَرِيّا؛ أو كانت سابعة للتأنيث. نحو : بَرْدَرايا. تقول في النسب إلى ما ذكر : مرتضىّ وحباريّ وقبعثريّ وحبركيّ ومستقصيّ وخضاريّ وزكريّ. بحذف الألف، ثم حذف الياء المشددة؛ وبَرْدَرِى. بحذف جميع الزوائد. وفي حكم الألف الخامسة عند الجمهور ألف نحو مُعَلًّى ومُصَلًّى؛ لأن الحرف المضعف حرفان. ويونس يجعلها كألف ملهى، فيجوز فيها الحذف والإثبات. ولا وجه له؛ لأن الثاني في الكلمة متحرك. وقد اتفق الجميع على أن الألف الرابعة فيما تحرك ثانيه. نحو : حَيَدَى يعطى حكم الخامسة؛ لقيام حركة الثاني مقام حرف، فيجب حذفها في النسب، فتقول في النسب : مُعَلّيّ ومُصَلّيّ وحَيَدِيّ. وإنما وجب حذف هذه الألف بأقسامها لئلا يطول المنسوب إليه بلا ضرورة. وقد عرفت فيما سبق أن النسبة مبنيّة على الاختصار كالتصغير .

النسب إلى المنقوص

١ ـ إذا كانت ياء المنقوص ثالثة قلبت واوا في النسب. تقول في شَجٍ ورَدٍ[١] وعمٍ : شَجَوِيّ ورَدَوِيّ وعَمَوِيّ. أبدلت كسرة العين فتحة كما يجيء في نمر، فقلبت الياء ألفا، لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار اللفظ مثل فَتىً، فقلبت الألف واوا لما ذكرنا في المقصور. وإنما لم ترجع الألف إلى أصلها الياء؛ كراهة الياءات مع الكسرة. ولم تحذف خوف الاجحاف ببنية الثلاثي. وهذه القاعدة تؤخذ من قول الناظم : [وحتمٌ قلبُ ثالث يَعِنّ] مع قوله : [وأول ذا القلبِ انفتاحا. . . . .]. أراد بالثالث ثالث المقصور، وقد سبق، وثالث المنقوص، وهو ما هنا. ويعنّ : يظهر. وذا اسم إشارة مفعول أول لأوْلِ. والقلب بالنصب بدل من (ذا). وانفتاحا مفعول ثان. والمعنى على هذا : اجعل هذا القلب الواقع على الحرف المعتل واليا لفتح ما قبله : بأن تبدل كسرة العين فتحة. ويجوز أن تكون (ذا) بمعنى صاحب. والقلب بالجر مضاف إليه. والأول أظهر؛ لأن الثاني ظاهره أن عملية القلب حدثت ثم جاء الفتح؛ إذ المعنى عليه : اجعل الحرف المنقلب بالفعل واليا لفتح ما قبله. وهذا غير مراد للناظم : وقد يصح أن يراد بـ (ذا القلبِ) الذي يراد قلبه، فيستقيم المعنى. ولكن هذا تعسف ظاهر !

٢ ـ إذا كانت ياؤه رابعة. نحو : القاضي والمفتى والغاوى، ومؤنثاتها ـ فالأفصح حذفها في النسب، فتقول : القاضيّ والمفتيّ والغاويّ.

---

(١) أي هالك. من رِدِيَ يَرْدَى إذا هلك.

هذا رأى الخليل وسيبويه. وهو المسموع عن العرب. وأجاز المبرد فيها وجها آخر. وهو قلبها ألفا بعد فتح ما قبلها، ثم قلب الألف واواً، فيقول فيما ذكر: قاضَوِيّ ومُفْتَوِيّ وغاوَوِيّ. ووِجْهته في فتح العين هنا أنها ثانية حكما؛ لأن الساكن كالميْت المعدوم. والرأى الأول أقوى؛ لأن العرب حذفت الألف الرابعة في النسب إلى نحو ملهى مع أنها أصل كما سبق، وأنها أخف من الياء. فحذف هذه الياء أولى وأجدر[1]. وفي بيان هذه القاعدة يقول الناظم:

والحــذفُ في اليا رابعــاً أحقُّ مِنْ قلبٍ ....

٣ ـ إذا كانت الياء خامسة فصاعدا. نحو: المهتدِى والمحيِّى والمستفتى ـ تحتم حذفها في النسب بلا خلاف. فتقول: مُهْتديّ ومُحَوِيّ ومُسْتفتيّ. ووجه الحذف ظاهر جدا بالقياس إلى الرابعة. ومُحَوِى أصله مُحَيِّيّ بأربع ياءات. والمنسوب إليه اسم فاعل حيّا. وهو المحيِّى بثلاث ياءات: المشددة عين الكلمة، والساكنة لامها. وهي خامسة. فلما نسب إليه حذفت. فبقى (مُحَيّ). بياء مشددة بعد حرفين. ووزنه (مُفَعّ). حذفت الياء الساكنة فبقى (مُحَيٌ). قلبت الياء ألفا لتحركها وفتح ما قبلها، ثم الألف واوا، فصار (مُحَوِيّ) كهُدُيًّ وهُدَوِى. ووزن محوى بعد هذا العمل

(١) أما قول الشاعر:

فكيف لنا بالشُّرب إن لم يكن لنا دراهمُ عند الحانَوِيّ ولا نقدُ

فشاذ. والقياس حانِيّ. ووجه الشذوذ أن الشاعر جعل مكان الخمر (حانية) والواقع أنه حانة. فلما أراد النسب حذف التاء، فبقى حانى كقاضى بحسب الأصل، ففتح النون وصنع به ما يصنع بقاضَوِيّ. وهذا البيت من شواهد سيبويه. ولم ينسبه لقائله. قال الأعلم: هو للفرزدق، وقيل لذى الرمة، وقيل لأعرابىّ. وأقول: تصفحت ديوان الفرزدق فلم أجده فيه. وقد احتج به سيبويه. وهو ثقة فيما ينقل عن العرب.

(مُفَعيّ) هذا مذهب الجَرْميّ. ويرى المبرد أن النسبة إلى مُحَيٍّ هذا (مُحَيِّيّ) بأربع ياءات بعد حذف الخامسة. وهو ثقل يُحتمل؛ لسكون الياء الأولى والثالثة، كما تحملوا مثله في (أُمَيِّيّ). نسبة إلى (أُمَيّة) عند بعض العرب. والذي دعا المبرد إلى هذا هو الفرار من كثرة الحذف التي تُبعد المنسوب عن أصله. وهو المنسوب إليه.

أقـول : إذا لم يكن في هذه النسبة سماع عن العرب ـ وهو الظاهر ـ؛ لأن سيبويه لم يذكرها ـ فالحق مع المبرد؛ لأن القياس يؤيده؛ إذ لم يعهد في العربية حذف حرفين مستقلين من بنية المنسوب إليه. **وقـولنا** : مستقلين للاحـتراز عن ياء نحـو : كرسيّ، **وقـولنا** : من بنية للاحتراز عن زوائد (بردرايا) فإنها في طرف البنية. على أن مثل هذا نادر في اللغة جداً. وإلى حكم هذه الألف يشير الناظم بقوله :

[كذاك يا المنقوص خامساً عُزِلْ]

النسب إلى ما آخره ياء متحركة قبلها ساكن

قد سبق القول في النسب إلى ما آخره ياء مكسور ما قبلها. وبقي النسب إلى ما ختم بياء قبلهـا ساكن صحيح أو ألف. وقـد عرض لهذا الموضوع العلامة الصبان عند شرح قول ابن مالك. (وحَتْمٌ قلب ثالث يعنْ) وكأنه أحس بتقصير الشارح الأشمونى في هذا المقام، فقال ما قال، ولكنه لم يوفّ المقام. فإليك تفصيل القواعد من كتاب سيبويه وغيره مع الايجاز .

١ ـ إذا كانت الياء (ثالثة). فإن كان قبلها ساكن صحيح. نحو : ظَبْي وهَـذْي وظبية ودُمْية وقِنْية[1]. نسبت إليه على حالـه عنـد الخليل وسيبويه. فتقول : ظَبْيِيّ وهَذْيِيّ ودُمْيِيّ وقِنْيِيّ. بلا فرق بين المؤنث وغيره. وإنـما بقيت هذه الياء مع لزوم اجتـماع الياءات؛ لأنها أشبهت الحـرف الصحيح بظهور حركات الإعراب عليها، فأعطيت حكمه، فلم تحذف في النسب. ووافق يونس في المذكر، وخالف في المؤنث، فأوجب فتح عينه، وقلب يائه ألفا ثم واواً. فقال في ظبية ودمية وقنية : ظَبَوِيّ ودُمَوِيّ وقِنَوِيّ، وجعل ذلك قياسا، محتجا بقول العرب في النسب إلى (قَرْية) وبني زِنْية[2] وبني بِطية : قَرَوِيّ وزِنَوِيّ وبِطَوِيّ. وهذا شاذ عن الخليل وسيبويه؛ إذ لم يرد في اللغة غيرها، فهي في حكم النادر الذي لا يجوز القياس عليه .

فإن كان قبلهـا ساكن هو ألف. نحـو : راية وغـاية وثاية[3]ـ ففي النسب إليها ثلاثة أوجه :

(الأول) : ـ وهـو أجـودها ـ بقاء الياء بدون قلب، فتقول : رايِيّ وغايِيّ وثايِيّ؛ لأنها لو تطرفت لصحت؛ لوقوعها بعد ألف أصلية .

(الثاني) : قلبها همزة. فتقول : رائِيّ وغائِيّ وثائِيّ؛ لأنها لما اتصلت بياء النسب ثقل اللفظ، فأبدلت همزة؛ لوقوعها بعد ألف لفظا وإن كانت هذه الألف أصلية .

---

(١) ما يتخذه الإنسان لنفسه لا للتجارة من مال أو غيره .

(٢) بنو زنية وبنو البطية قبيلتان من العرب .

(٣) ثوب يضعه الراعي على عصا للتظلل من الشمس .

(الثالث) : قلبها واواً، فتقول راوى وغاوى وثاوى؛ تشبيها لها بياء شجٍ ، وفرارا من توالى الياءات .

٢ ـ إذا كانت رابعة فصاعدا نحو : سِعاية ودعاية، ونحو : درحاية وحَوْلايا ـ وبَرْدرايا فلك في النسب وجهان :

(أحدهما) : قلب الياء همزة لتطرفها إثر ألف زائدة بعد حذف التاء والألف الأخيرة، فتقول : سِعائىّ ودِعائىّ ودِرْحائىّ وبردرائىّ .

(ثانيهما) : قلبها واواً، فتقول : سِعاوى ودِعاوى ودِرحاوى وحَوْلاوى وبردراوِىّ؛ تشبيها بياء رداء وكساء، وكراهة اجتماع الياءات في غير الثلاثى الذي هو ثقيل بطبعه !

النسب إلى ما آخره واو

هذا الموضوع ذكره الصبان أيضاً مع ما آخره ياء . ولكنه لم يستوف أحواله وقواعدها . فهاكها مع الإيجاز :

إذا كان ما قبل الواو ساكناً ـ بقيت في النسب على حالها ثالثة أو أكثر . سواء في ذلك الساكن الصحيح أو المعتل . تقول في النسب إلى واو وغَزْوة ورِشْوة : واوىّ وغَزْوىّ ورِشْوىّ؛ وفي النسب إلى عِلاَوه ودَعاوة وغُدُوّ وعَدُوّ : عِلاوىّ ودَعاوىّ وغُدُوِّىّ وعَدُوِّىّ . وإنما لم يغيروا الواو هنا؛ لأنهم يفرون إليها إذا كان آخر المنسوب إليه ياء كشَجٍ ، أو ألفا كفتىً ، فيقولون : شَجوىّ وفتوىّ . فكيف يتركونها إذا كانت موجودة ؟!

٢ ـ إذا كان ما قبلها متحركا ـ ولا تكون الحركة إلا ضمة ـ فإن كانت (ثالثة) نحو : سَرُوة. واحدة شجر السَّرو ـ قلت في النسب إليها : سَرَوِىّ. وعليه أكثر العرب. حذفت التاء، وقلبت ضمة الراء فتحة، فانقلبت الواو ألفا، ثم الألف واواً لما مر مراراً. وبعض العرب يقول في النسب : سَرُوِىّ. بضم الراء؛ لتحصن الواو عن القلب بياء النسب. والأول أخف. فلذا أوجبه علماء التصريف في القياس. وإن كانت (رابعة) نحو : تَرْقُوة وعَرْقُوة وقَرْنُوة ـ قلت في النسب : تَرْقِىّ وعَرقِىّ وقَرْنِىّ. على مذهب الخليل وسيبويه. حذفت التاء، فانقلبت الواو ياء لتطرفها رابعة فصاعدا، ثم حذفت الياء كما تقدم في النسب إلى قاض ونحوه. والمبرد يبقيها، ويقلبها واواً كما ينسب إلى القاضي، فيقول : تَرْقَوِى وعرقَوِى وقرنَوِى. وإن كانت (خامسة) نحو : قَمَحْدُوة وقَلَنْسُوة فليس فيها إلا الحذف في النسب؛ لطول الاسم بكثرة حروفه، فتقول في النسب : قَمَحْدِىّ وقَلَنْسِىّ.

النسب إلى الثلاثي المكسور العين

إذا كان الاسم الثلاثى مكسور العين نحو : نَمِر وإبِل ودُئِل نسبت إليه بإبدال الكسرة فتحة، فتقول : نَمَرِىّ وإبَلِىّ ودُؤَلِىّ. فرارا من توالى الكَسَرَات مع ياء النسب الموجب للثقل المُفْرط في الثلاثى المبنى على الخفة. ولذا تحملوا الكسر في عين غير الثلاثى عند النسب؛ لأنه أحمل للثقل، فقالوا في النسب إلى نحو : تغلِب ومسجِد ومغرب : تغْلِبىّ ومسجدى ومَغْرِبىّ بإبقاء الكسرة؛ لأنها لم تكن في أصل الوضع مبنية على الخفة كالثلاثى. هذا مذهب الخليل وسيبويه. وأجاز المبرد فتح العين فيما جاء على أربعة أحرف

ساكن الثاني. نحو : تغلَبى ويثرَبى، وجعل ذلك قياساً مطردا، محتجا بأن سكون الحرف الثاني يجعله كالميت المعدوم، فكأن اللفظ ثلاثى. وقد ورد في اللغة ما يؤيد مذهب المبرد وإن كان قليلا؛ فقد سمع الفتح في تغلَبىّ ويثربىّ ويَحْصَبىّ[1] ومغربىّ ومشرقىّ. وعلى هذا فهي توسعة في اللغة مقبولة. أما بقاء الكسر في نحو : جحمرِش فهو محل اتفاق بين العلماء. وإلى هذه القاعدة أشار الناظم بقوله :

.... وفَعِلْ　　وفِعِلٌ عينَهما افتح وفُعِلْ

مسألة

إذا كانت الياء المشددة بعد ثلاثة أحرف مكوّنة من زائد وأصلى. نحو : ياء مَرْمِىّ ومقضِىّ ومَهدِىّ ـ فمن العرب من يجعلها في النسب كياء كُرسىّ فيحذفها برمَّتها ويقول : مَرْمِىّ ومَقْضِىّ ومَهْدِىّ، فيتحد لفظ المنسوب والمنسوب إليه، كما مر في النسب إلى كرسى وشافعى. وهذا الوجه هو المختار؛ لأنه لغة أكثر العرب. ومنهم من يحذف الياء الأولى؛ لضعفها بسكونها وزيادتها، ويبقى الثانية، فتصير رابعة في كلمة سكن ثانيها، فيصنع بها ما صنع المبرد في قاضٍ عند النسب، فيقول : مَرْمَوِىّ. وهذا الوجه مرجوح، لأنه لغة قليلة. وإلى هذه المسألة يشير قول الناظم :

وقيل في المرمىّ مَرْمَوِىُّ　　واختير في استعمالهم مَرْمِىُّ

وهذه المسألة من تتمة قوله فيما سبق : ومثلَه مما حواه احذف. . . فكان حقها أن تذكر هناك.

---

(١) نسبة إلى يحصب، مثلث الصاد : حى باليمن.

النسب إلى ما ختم بياء مشددة بعد حرف

هذه هي الحال الثانية لهذه الياء. وحكم النسب إلى ما هي فيه ألا يحذف منه شيء. بل يجب فتح ثانيه، ثم إن كان ياء استقر، وإن كان منقلبا عن واو رد إليها، ثم تقلب الياء الأخيرة ألفا، ثم واوا. تقول في النسب إلى نحو: حيّ وزِيّ، وطيّ وزَيّ: حَيَوِيّ وزِيَوِيّ، وطوَوِيّ وزَوَوِيّ. رُدت الياء في طَي وزَى بفتح الزاى إلى أصلها الواو، ثم فتحت، فصار الجميع كفتىً. وحَى وزِى بكسر الزاى من حَيِيت وزيَّيْتُه. وطَيّ وزَيّ من طوَيتُ وزوَيتُ. وهذا معنى قول الناظم:

ونحــو حيٍّ فتــح ثانيه يجب　　　واردده واواً إن يكن عنــه قُلِبْ

النسب إلى المثنى وجمع التصحيح

إذا نسبت إلى المثنى نحو: مُسلمان ومسلمينْ ومسلمتان ومسلمتين، أو جمع التصحيح. نحو: مسلمون ومسلمين، وزينبات وتمَرات، ولم تجعلها أعلاما - وجب حذف علامتى التثنية والجمع. فتقول: مُسلِمىّ في المثنى وجمع المذكر، وزَيْنبىّ وتَمْرِىّ في جمع المؤنث. وإنما وجب الحذف لئلا يكون للاسم إعـرابـان في المثنى وجمع المذكر لو قيل (مسلمانيان ومسلمونيون): إعراب بالحرف، وإعراب بالحركة على ياء النسبة؛ ولئلا تقع ياء التأنيث حشوا في جمع المؤنث لو قيل (زينباتىّ).

فإن سمِّى بشيء مما ذكر. فمن حكى إعرابه كإعراب الجمع فالنسب

إليه كما تقدم، ومن أجرى المثنى مُجرى حمدان، وجمعَ المذكر مُجرى عَرَبونٍ أو هارونَ أو غِسْلينٍ : أي أعربه بالحركات على النون، ومنع صرفَ جمع المؤنث - قال في النسب إلى ما ذكر : مُسلمانِيّ[1] ومسلمونِيّ[2]، وزينبِيّ. بحذف تاء التأنيث أولاً، ثم الألف لأنها خامسة، وتَمَرِيّ بفتح الميم بعد حذف التاء ثم الألف، لأنها رابعة في كلمة تحرك ثانيها .

أما نحو ضخمات مسمى به فيعامل بعد حذف تائه معاملة ألف ظَمْأَىّ. فيقال : ضخمىّ على الأفصح، وضخموىّ مرجوحا. وحكم ما ألحق بالمثنى وجمع المذكر كحكمهما في كل ما ذكر. إلا نحو : سنين وعِضين غير علمين، وثنتان وثنتين ونحوهما مما حذفت لامه وعوض عنها التاء - فإنه يجب رده إلى مفرده في النسب. سواء في ذلك الإعراب على النون أو بالحرف؛ لما سيأتي في شرح قول الناظم :

[واجبر بردّ اللام ما منه حذف] وما شرحته هو معنى قوله هنا:

وعلَمَ التثنية احذف للنسب ومثلُ ذافى جمع تصحيح وجب

النسب إلى ما في وسطه ياء مشددة

إذا نسب إلى نحو : طيِّب وهينّ ومَيّت وأيِّم، ونحو : مُبيّن وغُزيِّل تصغير غزال، وسُعَيّد تصغير سَعيد - قيل : طَيْبِيّ وهَيْنىّ ومَيْتىّ وأيْمىّ

(١) ومنه بحرانيّ. نسبة إلى البحرين. وسمع فيه بحرِيْنيّ. وهو صقع بساحل خليج فارس .

(٢) والأكثر في هذا وروده بالياء؛ لأنها أخف من الواو. ومنه قِنّسرينى نسبة إلى قِنّسرين. بكسر القاف وتشديد النون مفتوحة. وهو الأكثر، أو مكسورة، وهي من مدن الشام في عهد الفتح العربى .

ومُبْينِيّ وغُزَيْليّ وسُعَيْديّ. بحذف الياء المكسورة المدغم فيها مثلها؛ كراهة اجتماع كسرتين وأربع ياءات لو قيل : طَيِّبِي مثلا. وبالتأمل في هذه الأمثلة تعلم أنه يشترط لوجوب حذف هذه شروطه ثلاثة :

الشرط الأول : أن تكون الياء مشددة. فإن كانت مفردة مكسورة لم تحذف. نحو : مُغْيِل ومُغْيِم. من أغيلت المرأة طفلها : إذا أرضعته وهي حامل، وأغيم اليوم : دام غيمه. تقول في النسب إليهما : مُغْيِلى ومُغْيِمى. لنقص الثقل بقلة الياءات .

الثاني : أن تكون الياء المدغم فيها مكسورة. فإن كانت مفتوحة نحو : هبيَّخ وهبيَّغ لم تحذف لخفة الثقل بالفتح .

الثالث : أن تكون متصلة بالآخر. فإن فُصل بينهما وبين الآخر بحرف لم تحذف؛ لخفة الثقل بالفصل. نحو : مُهَيِّيم. تصغير مهيام على زنة (مفعال) من هام إذا عطش، أو هام على وجهه من شدة العشق؛ أو تصغير مُهَوِّم. من قولهم هوَّم الرجلُ إذا هزّ رأسه من النعاس، أو تصغير مُهيِّم من قولهم هيّمه الحب إذا جعله هائما. تقول في النسب : مُهيِّيميّ. بثلاث ياءات في الوسط. وذلك سائغ كما مر في التصغير. وهذا معنى قول الناظم :

[وثالثٌ من نحو طيِّب حذف]

وقد رأيت في الأمثلة أن الياء الرابعة المكسورة تحذف أيضاً. فقول الناظم (ثالث) ليس قيداً للاحتراز. بل لبيان الواقع في المثال الذي ذكره. وهو طيِّب. فلا ينافى أن الرابع يحذف أيضا بالشروط المذكورة.

قال العلامة الصبان : لو قال [ونحو ثالث لطيِّب حذف] لكان أوفى بالمراد. وهو قول حق ! هذا. وقد شذت العرب عن هذه القاعدة في النسب إلى (طيِّىء) قبيلة حاتم، فقالوا : طائى. بألف بدل الياء الساكنة. والقياس طَيْئىّ. وإلى هذا يشير قول الناظم : [وشذَّ طائى مَقُولاً بالألف].

وظاهره أن الشذوذ فيه من جهة النسب، لا من جهة الإعلال، وأنهم حذفوا الياء الأولى من طيىء وهي ساكنة. والقياس حذف المكسورة. وبعد الحذف صار (طَيِىء) بوزن نَمِر. فتحوا عين الكلمة عند النسب، فانقلبت ألفا. فقالوا : طائى. وعلى هذا فالنسبة شاذة، والإعلال قياسى. ويصح أن يكون الشذوذ من جهة الإعلال، وأنهم نسبوا بحذف الياء الثانية كما هو قياس النسب، فبقى (طيْىء) بياء ساكنه : قلبوها ألفا اكتفاء بجزء العلة. وهو فتح ما قبلها. فقالوا : طائى. والأول أقرب إلى كلام الناظم كما عرفت.

تطبيقـــــات

(١)

أنسب إلى الكلمات الآتية، مبينا ما طرأ على المنسوب إليه من التغيير الخاص، مع الضبط بالشكل :

كبـد. قُمْرى. حنفى. قناة. سامٍ. راقية. راوية. رواية. مَتَّى. مَعْلًى. حَرًّى. سَمُرة. يقِظ. سناً. مصطفًى. هادٍ. مرضىّ. حانية.

(٢)

أنسب شخصاً مؤنثاً إلى الكلمات العشر الآتية، ثم مذكراً إلى الباقي، مبيناً وزن المنسوب مع الضبط بالشكل :

دئـل. شاكٍ. عَرْقُـوة. بَلَنْسِية. ثمانية. عدوّة. ميّة. فتاة. حِمًى. رضا؛ خَطَفى. قَرْقرى. رُحْمَى. رضوى. جبلانِ (علما ومثنى). فتيات. جَمَرات (علماً وجمعاً) مهاجرون (علما وغير علم).

(٣)

أنسب إلى ما يأتي، مبينا وزن المنسوب إليه قبل النسب وبعده. مع الضبط بالشكل :

حِجاً. راعٍ. مستقصٍ. مُتَبنًّى. مستفتىً. بِنْية. شادية. معاوية. غنىّ. عَىّ. مُهَنٍ. مُعَدًّى. مُحيًّا. تربية. ثَنْدُوة.

(٤)

انسب إلى مصغر الكلمات الآتية، وزن المنسوب إليه قبل النسب وبعده، ضابطا جميع النسب بالشكل :

غُلام. جانٍ. مُقوِّم. مُعيِّن. مُغْيل. سعيد. فرقد. سَفَرْجَل. عمود. مَقام. مُوم. ثلاثة. ستّ. هاوٍ. أيِّم. ثلاثون. عاديات. ثيِّبات .

(٥)

صغر المنسوب إلى الكلمات الآتية، وبين ما حدث في المنسوب إليه من التغيير الخاص، واضبِط المنسوب بالشكل :

فرزدق. قرطبوس. خَنْدريس. قرعبلانة. إصْطَفْلِين. قُذَعْمِل. حَبَنْطًى. عَشُورَى. جِرِشَّى. أُرَبَى. عَبْرَى. رُؤيا. عَلْقًى. أَجْفَلَى (الجماعة) قَهْقَرى. سُلَحْفية .

(٦)

صغر المنسوبات الآتية، وبين ما أحدثه التصغير فيها من تغيير خاص مع الضبط بالشكل :

بَدَوِيّ. جحمرشيّ. حُبْلَوِيّ. مسعودى. جُهَنيّ. ثَقَفيّ. أُمَوِيّ. مَسْعَوِيّ. مَجِيديّ. غَزِّيّ. كُلَيْبِيّ. أنهاري. نصرانيّ. رَهْباني. عَمُّوري. عمودى .

النسب إلى (فَعيلة وفُعَيلة وفَعُولة)

(فَعيلةُ وفَعولةُ) كحنيفة وحَلُوبة ـ ينسب إليهما بحذف الياء والواو، وسبق حذف التـاء. فتقـول : حنفى وحَلبىّ. وفي هذا يقـول الناظـم : [وفَعَلىٌّ في فَعيلةَ التُزم].

وشرط حذف الياء والواو منهما أمران :

الأول : عدم اعتـلال العـين. فلا حذف في مثل طويلة وقويمة، وقَوُولة وبَيُوعة. لئلا يلزم قلب الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، فيبعـد اللفظ عن أصله، أو بقـاؤهما بدون قلب، وذلك غير جائز إلا في السماع كالقودَ. فوجب أن يقال في النسب إلى ما ذكر : طوِيلى وقَويمىّ، وقَوُولى وبَيُوعى .

الثـاني : عدم تضعيف العين. فلا حذف في مثل جَليلة وعَزيزة، وضرورة وملولة. إذ لو حذفت الياء أو الواو فقليل : جَلَلىّ وضرَرِىّ مثلا. لثقـل اللفظ باجتـماع المثلين المحركين. ولو أدغما بعُد اللفظ عن أصله، فوجب أن يقال في النسب إليها: جليلىّ وعزيزىّ، وضرورى ومَلولى. وإلى هذين الشرطين يشير قول الناظم :

وتَمّـمـوا ما كان كالـطويلةْ   وهـكـذا ما كان كالجـليلةْ

أي مما كان صحيح اللام . فإن اعتلت كطَويَّة وحَيِيّة. فسيأتي حكمه قريبا .

واعلم أن كلام الناظم لا يشمل (فَعولة) ولكن سيبويه ألحقها بفعيلة

في النسب، محتجا بقول العرب في شَنُوءة: شَنَئِيّ، وسوّى في ذلك بين صحيح اللام كرعُوفة وفَروقة، ومعتلها كعَدُوّة. فيقول: رَعَفى وفَرَقى وعَدَوىّ. وخالفه المبرد، محتجا بالفرق بين فعيلة وفعولة. ففي فعيلة تخفيف بعد الحذف بفتح كسرة العين. أما فعولة فإنها بعد الحذف تكون كسَمُرة، ولا تخفيف فيها عند النسب، وبأنه لم يسمع حذف الواو من فعولة إلا في كلمة واحدة. وهي شنوءة وشنئيّ. والنادر شاذ لا يقاس عليه. ولسيبويه أن يقول : إن هذه النسبة هي كل ما ورد عن العرب؛ إذ لم يرد عنهم ما يخالفها، فصح أن تعبر أصلا يقاس عليه. والنفس إلى مذهب سيبويه أميل؛ إذ به يظهر الفرق بين المؤنث والمذكر.

الشاذ من فعيلة

من ذلك قولهم في سَلِيمة: قبيلة من الأزد، وعَمِيرة: قبيلة من بنى كلب: سَلِيميّ وعَميرىّ، وقولهم في بنى عَبيدة: حى من بنى عَدِيّ، وبنى جَذِيمة: عُبَدِيّ وجُذَميّ. بضم العين والجيم. وهذان أوغل في الشذوذ من سابقيهما؛ لعدم موجب الضم، وقولهم في سليقة وهي الطبيعة: سَلِيقىّ. قال الشاعر:

ولست بنحوى يَلُوكُ لسانَه ولكن سليقى أقول فأُعْرِبُ

يلوك لسانه : يحركه في فمه، ويتكلّف في كلامه، والسليقى الذي يتكلم بأصل طبيعته، ولا يتتبع قواعد النحاة. والمراد أنه فصيح مُعرِب. وهذا البيت غير منسوب إلى قائله. ولكنه من شواهد النحاة الموثوق بهم. وقد جرى كثير من الكتاب على أن ينسب إلى طبيعة (طبيعىّ). وقد خطأ

هذا بعض النحاة، جريا على مذهب البصريين، وصوبه بعضهم مراعاة لمذهب الكوفيين الذين يقيسون على كل ما سمع ولو نادرا؛ ولبعض النحاة طريقـة قويمة في النسب إلى (فعيلة). وهي أنه إذا كان لها مذكر كربيعة وحنيفة ومدينة ـ حذفت الياء منها عند النسب للفرق؛ وإن لم يكن لها مذكر كطبيعـة وسليقـة ـ لم تحذف الياء؛ لعدم الحاجة إلى الفرق. وهي طريقة وسط. ولكن المحققين على خلافها.

(فُعَيْلَةُ) مثل جُهَيْنة ومُزَيْنة وقُرَيْظة ولُوَيْزة ونُوَيْرة ـ ينسب إليها بحذف التاء والياء كما في (فَعيلة). فتقول فيما ذكر: جُهَنِيّ ومُزَنِيّ وقُرَظِيّ ولُوَزيّ ونُوَرِيّ. وشرط حذف الياء أمر واحد. وهو عدم تضعيف العين. فلا حذف في نحـو: قُلَيْلة وعُزَيْزة؛ لما تقدم في فَعيلة. ولم يشترطوا هنا عدم اعتلال العين؛ للأمن من قلبها ألفا لو حذفت الياء؛ لضم الأول، واشترط بعضهم ذلك؛ فرارا من تحريك حرف العلة إذا حذفت الياء. فيقول في النسب إلى لويزة ونويرة: لُوَيْزِيّ ونُوَيْرِيّ. والأكثر على خلافه. وإلى ذلك يشير قول الناظم:

[وفُعَلِيٌّ في فُعَيلَةٍ حُتِمْ]

وشـذ من ذلـك قولهم: رُدَيْنى في النسب إلى رُدَيْنة، وخُزَيْنىّ في خُزَيْنة. وهي من أسماء البصرة.

(تتمـة): اتفق العلماء على أنه إذا سمى بلفظ مما شذت العرب في النسب إليه فإنه يجرى بعد التسمية على القياس المقرر في النسب.

النسب إلى ما ختم بياء مشددة بعد حرفين

سبق القول في الياء المشددة بعد ثلاثة، وبعد حرف. وهذا موضعها بعد حرفين. ويتحقق في صيغتى (فَعِيل وفُعَيْل) معتلى اللام. نحو: عَلِيّ وغنِيّ، وقُصَيّ ولُؤَيّ. وقاعدة النسب إليهما أن تحذف الياء الأولى؛ لأنها زائدة ساكنة، وتبقى الثانية، وتفتح ما قبلها إن كان مكسورا، ثم تقلبها واوا. فتقول: عَلَوِيّ وغَنَوِيّ، وقُصَوِيّ ولُؤَوِيّ. كما تقول في عَلِيّة وغَنِيّة، وأُمَيّة ورُقَيّة: عَلَوِيّ وغَنَوِيّ، وأُمَوِيّ ورُقَوِيّ. وهذا معنى قول الناظم:

وألحقوا مُعَلَّ لامٍ عَرِيا من المثالين بما التّا أُولِيا

معلّ لام: أي معتلها. عَرِى: خلا من التاء. من المثالين: حال من فاعل عرى. التا: مفعول ثان مقدم لأولِيَ. وجملة أولى التاء صلة (ما). والمعنى: أن العلماء ألحقوا صيغتى (فَعيل وفُعيل) المعتلتى اللام، الخاليتين من تاء التأنيث ـ باللفظ الذي ختم بالتاء منهما. وهو (فَعيلة وفُعيلة) معتلى اللام نحو: غَنِيّة وأُمية. في حذف الياء الأولى منها، وقلب الثانية واوا فالمذكر والمؤنث هنا سواء. بخلاف صحيح اللام. وظاهر كلام الناظم أن هذا الحذف واجب، كما صرح به في الكافية. ونقل يونس عن بعض العرب أنهم يقولون: أُمَيِّى وعَدِيِّى بأربع ياءات. وهذا قليل لما فيه من توالى الياءات مع الكسرة في عدِيِّيّ، ولهذا كان أثقل من أميِّيّ. وإذا صغر نحو كساء ورداء فحكمه حكم أمية[1]. وقد عرفت أن الأفصح فيه التخفيف،

(١) وفي الصبان على الأشمونى نقلا عن السيوطى أن حذف الياء من كُسَيّ تصغير كساء ضعيف؛ لأنها علامة التصغير. وفي شرح الرضى على الشافية خلاف هذا، وأن الحذف أفصح، لأن المنسوب في هذا عمدة فجاز أن تهدر علامة التصغير الذي صار من توابع النسب في صيغة المنسوب انظر الرضى جـ ١ ص ٢٣٦. طبعة حجازى.

فيجب العمل به في التطبيق. هذا. والنسب إلى تحيّة ونحوها كالنسب إلى غَنية، فتقول: تَحَوى وإن اختلفا في الوزن.

النسب إلى مذكر الأوزان الثلاثة

وهي (فَعيل) كسعيد وعَقيل وشريف، و(فَعُول) كَرسول ومَلول وعَجول، و(فُعَيْل) نحو: نُمَير وكُلَيْب وعُرَيْب. والقاعدة القياسية أن ينسب إليها كلها بدون حذف. فتقول فيما ذكر: سَعيديّ وعَقِيليّ وشَريفيّ، ورَسوليّ ومَلوليّ وعَجوليّ، ونُمَيْريّ وكُلَيْبيّ وعُرَيْبيّ. وإنما لم يحذفوا الياء من المذكر، لأنه الأصل، فلما وصلوا إلى المؤنث بعلامة احتاجوا إلى الفرق، فحذفوا التاء ثم الياء. ومحل الفرق هو حذف الياء؛ لما عرفت من أنهم يحذفون التاء في النسب من كل مؤنث ولو كان على غير الأوزان المذكورة. وهذا الذي قررناه هو مذهب سيبويه وجمهور النحاة في النسب إلى (فَعيل وفُعيل). وذهب المبرد إلى جواز حذف الياء منهما، فالوجهان عنده مطردان؛ قياسا على ما سمع من كلام العرب. فالمسموع من (فعيل): ثَقَفيّ في ثقيف، ومن (فُعَيل): قرشي في قُرَيْش، وهُذَليّ في هُذيْل، وفُقَميّ في فُقَيْم كنانة. أما فُقَيم تميم فهو فُقَيْمي على القياس، ومُلَحِيّ في مُلَيْح خُزاعة. أما مُلَيْح بن الهُون بن خُزَيْمة فهو مُلَيْحي على القياس، وكذا مُلَيْح بن عمرو ابن ربيعة. وقالوا: سُلَمِيّ وخُثَمي وقُرَمي وحُرثي، في سُلَيْم وخُثَيْم وقُرَيْم وحُرَيْث. وهي قبائل متجاورة في تهامة وما يدانيها. وعلة الحذف عندهم اجتماع الياءات مع الكسرة. ولكثرة هذا الحذف ذهب المبرد إلى أنه قياس

في المثالين (فَعيل وفُعيل) ووافق السيرافى[1] المبرد في (فُعيل) لكثرة ما سمع منه، وخالفه في (فَعيل) فجعله شاذا كالجمهور؛ إذ لم يرد منه إلا قولهم: ثقَفىّ. فتلخص أن للنحاة في حذف الياء من هاتين الصيغتين ثلاثة مذاهب: (الأول) مذهب سيبويه والجمهور. وهو شذوذ الحذف (الثاني) مذهب المبرد. وهو جواز الوجهين الإثبات والحذف (الثالث) مذهب أبي سعيد السيرافى. وهو جواز الوجهين في (فُعيل) وشذوذ الحذف في (فَعيل). هذا. والنسب إلى (فَعُول) المعتل اللام بالياء، مثلُ: بَغِىّ، كالنسب إلى نحو غَنِىّ تماما.

النسب إلى الممدود

قال الناظم:

وهمزُ ذِى مدّ ينال في النسبْ   ما كان في تثنية له انتسَبْ

المدود في اصطلاحهم كل اسم ختم بهمزة بعد ألف زائدة، فليس منه نحو: ماءٍ وباءٍ وشاءٍ؛ لأن الهمزة بعد حرف مبدل من عين الكلمة. والقياس ألا تغير هذه الهمزة في النسب. فيقال في ماء وباء مائىّ وبائىّ، وفي

---

(١) هذا لقبه، وكنيته أبو سعيد، واسمه الحسن بن عبد الله. أخذ النحو عن ابن السّراج، واللغة عن ابن دُرَيْد. وله في كل علم قدم راسخة، حتى الهندسة والحساب، وكان حسن الخط. ينسخ كتب العلم، ويأكل من كسب يده. وُلّى القضاء ببغداد مع الثقة والأمانة والعفة والديانة، حتى إنه صام أربعين سنة الدهرَ كلَّه!! وأفتى بجامع الرُّصافة على مذهب أبي حنيفة خمسين سنة، فما وجد له خطأ، ولا عُثر له على زلّة! وأشهر تصانيفه شرح كتاب سيبويه في ستة مجلدات كبار. وهذا الشرح آية على ذكائه وسعة اطلاعه واخلاصه في خدمة العلم واللغة. ولد بسيراف من بلاد فارس (إيران) قبل سنة ٢٧٠هـ وتوفى ببغداد في خلافة الطائع سنة ٣٦٨هـ. رحمه الله ونفع بعلمه.

شاء (مسمىً به) شائى . وشذ قول العرب في النسبة إلى شاء غير مسمى به : شاوى . قال مبشّر بن هذيل الشُّمَخى .

ورب خَرْقٍ نازحٍ فلاتُـهُ لا ينفـعُ الشـاوىَّ فيهـا شاتُـهُ

وإنـما جاز في شاء العلَم شاوىّ؛ مراعاة لحاله قبل التسمية . وهي النسبة الشاذة في هذا البيت .

الخـرْق : القَفْـر . نازح : بعيد . الفـلاوة الصحراء الواسعة . وهي مبتدأ ، وجملة لا ينفع الشاوى خبر . وخبر المبتدأ بعد رب محذوف للعلم به : أي قطعته أو اجتزته .

أما المحدود فهمزته على أربعة أقسام ، وهاكها مع أحكامها طبق ما تقرر في التثنية :

الأول : ما همزتـه أصلية غير مبـدلـة . نحو : إنشاء وابتداء وقُرَّاء للناسك ، أو لكثير القراءة ، ووُضَّاء للوضىء الحسن الوجه . وقياس النسب إلى ما ذكر ألا تغير همزته ، فيقال فيه : إنشائى وابتدائى وقُرَّائى ووُضَّائى ، وما خالف هذا فهو شاذ .

الشـاني : ما همزتـه للتـأنيث . نحـو : حمراء وصحـراء ، وحَـروراء وزكريّاء . ويجب في القياس أن تبدل هذه الهمزة في النسب واوا ، فيقال : حَمْراوىّ وصحراوىّ وحروراوىّ وزكريّاوىّ . وإنما وجب القلب للفرق بين الـزائــدة والأصلية ، وكـان القلب واوا ؛ فرارا من توالى الياءات ، ولأنها تستحب قبل ياء النسب كما تقدم .

الثالث : ما همزته بدل من أصل. نحو : سماء ورِداء وحِراء وقُباء. وفي النسب إلى ما ذكر وجهان : التصحيحُ، فتقول: سمائى وردائى وحرائى وقُبائى. وهو أجود؛ لقوة شبه هذه الهمزة بهمزة انشاء؛ وقلبُ الهمزة واوا، فتقول : سَماوى ورِداوى وحِراوى وقُباوى؛ لشبهها بهمزة حمراء في أن كلا بدل من غيره، فلم تبلغ في التأصّل مبلغ همزة قُرَّاء ونحوها. والخلاصة أن هذه الهمـزة لها نسبـة إلى الأصل؛ لأنها بدل من لام الكلمة، ونسبة إلى الزائد؛ لأنها ليست ذات اللام، بل هي بدل منها. ولكن نسبتها إلى الأصل أقوى.

الرابع : ما همزته للإلحاق. نحو : عِلْباء وقُوباء. وفي النسب إلى هذا النوع وجهان أيضاً : القلب واواً، فتقول: عِلباوىّ وقوباوىّ. وهو أجود؛ لقوة شبه هذه الهمزة بهمزة حمراء؛ إذ هما زائدتان؛ والتصحيح، فتقول: علبائىّ وقُوبائىّ؛ لأن لها بعض شبه بالهمزة الأصلية في كونها مقابل اللام في قِرطاس وقُرْناس.

النسب إلى الأعلام المركبـــة

وهي : المركب الاسنادىّ، والمركب المزجى، والمركب الإضافى. قال الناظم :

وانسب لصـــدر جملة وصـــدرِ ما ركِّـــب مَزْجـــاً ولـــثـــانٍ تَمَّما
اضـــافـــةً مبـــدوءة بابـــنٍ أو أبْ أو مالـــه التعـــريفُ بالثـــاني وجَبْ
فيما سوى هذا انـــســـبـــن للأولِ ما لم يُخَفْ لَبْسٌ كعبـــد الأشهـــل

وأقــول : قد عرفت فيما سبق أن النسبة مبنية على الاختصار، وأنهم حذفوا من المنسوب إليه ما يوجب ثقله عند النسب. كالياء المشددة آخراً وياء فَعِيلة ونحوهما، والعلم المركب ثقيل بتركيبه، فكيف إذا انضمت إليه ياء النسب؟! لذلك تصرف العرب فيه عند النسب بحذف جزء منه ليسهل النـطق بالمنسوب. والأصل أن يحذف الثاني من التركيب؛ لأن الثقل منه حدث، إلا لضرورة تدعو إلى حذف الأول، كما سيجىء في التفصيل الآتي :

المـركب الإسنادى. نحو : جادَ الحقُّ، وبَرَق نحرُه. وتأبط شرّا - ينسب إلى صدره، فيقال : جادىّ وبرَقىّ وتأبَّطىّ. وأجاز الجرمىّ النسب إلى العجز وحكم المسمى به من نحو لولا وأينما وحَيْثما في النسب كحكم المركب الإسنادى. فتقول : لَوِىّ[1] وأيْنِىّ وحيْثِىّ. وسيأتي ما شذ من ذلك عند الكلام على شواذ النسب .

---

(١) بكسر الواو مخففة؛ لأنه ليس من الثنائى وضعا حتى يضعّف، بل المنسوب إليه رباعى في الوضع .

٢ ـ **المركب المزجي**. نحو: بَعْلَبَكّ وحَضْرَمَوْت ومَعْدِى كَرِب ورَامَهُرْمُز. ينسب إلى صدره أيضاً، فيقال: بعليّ وحضرىّ ومَعْدىّ أو معدوىّ ورامىّ. وهذا الوجه قياسى باتفاق النحاة. وهناك أربعة أوجه كلها دون هذا:

الأول: أن ينسب إلى عَجُزه، فيقال في بعلبك مثلاً: بكىّ. وهذا الوجه للجرمى وحده.

الثاني: أن ينسب إلى الصدر والعجز مُزالاً تركيبهما. فيقال بعلىّ بكى. أجاز هذا(١) قوم من النحاة. منهم أبو حاتم السِّجِستانى؛ قياسا على قول الشاعر:

تزوجتها رامَّية هُرْمُزِيةً بفضل الذي أعطى الأميرُ من الرِّزق

الثالث: أن ينسب إلى مجموع المركب إذا خف اللفظ. نحو: بعلبكى. بخلاف نحو: رامهرمز.

الرابع: أن يبنى من جزئى المركب اسم منحوت على وزن (فَعْلَل) وينسب إليه. نحو: حضرمي في حضرموت، وهذان الوجهان شاذان يقتصر فيهما على ما سمع، وسيأتي شيء من ذلك في شواذ النسب. ثم اعلم أن المركب العددى نحو خمسة عشر وإحدى عشرة ـ حكمه في النسب كحكم المركب المزجىّ. ولا يغرب عن بالك أنه لا ينسب إليه إلا إذا كان علماً؛ لدلالة الجزء الباقي على المعنى. بخلاف العدد، فان الباقي من

(١) كما أجازوا مثله في العدد المركب غير علم. ذكر ذلك الرضى

الجـزئـين لا يدل على الآخَر. وهذا واضح جداً. وإلى المركب الإسنادى والمزجى أشار الناظم بقوله :

وانسب لصـــدر جملة وصـــدر ما   ركِّب مزْجا . . . .

٣ ـ المركب الإضافى. وهو ثلاثة أقسام :

(أ) كنية محضة. نحو : أبو حنيفة وأم كُلثوم[١] وابن سعيد .

(ب) علم بالغلبـة وإن كان مبدوءاً بابن. نحو : ابن عباس وابن الزُّبير وابن مسعود وابن عُمَر وابن عَمْرو .

(جـ) معرّف بالعلمية. نحو : زين العابدين وامرىء القيس وشمس الدين؛ ونحو : عبد مناف[٢] وعبد الأشهل وعبد القَيْس .

فالكنية المحضة، والعلم بالغلبة وهو ما تعرّف أوله بثانيه ينسب إلى عجزهما، فيقال : حنفىّ وكلثومىّ وسعيدىّ، وعباسىّ وزُبَيْرِىّ ومسعودىّ وعُمَرىّ وعَمْرىّ، وهذا معنى قوله :

ولثانٍ تمما] إضافة مبدوءة بابن أو أب   أو مالــه التعــريفُ بالثـاني وجب

وما عداهما وهو المعرّف بالعلمية ينسب إلى صدره، فتقول : زيْنِىّ وامْرئىّ أو مَرَئىّ[٣] إلا إذا خيف اللبس فينسب إلى عجزه، فتقول : مَنافىّ

---

(١) الكلثوم الوجه الممتلىء بلا جهومة. وأم كلثوم بنت رسول الله ﷺ اسمها كنْيَتها .

(٢) اسم صنم .

(٣) هذه النسبة إلى امرىء القيس بن حُجر الكندى وكل من اسمه امرؤا القيس من العرب. أما النسبة إلى امرىء القيس بن الحارث بن معاوية، الجد الثالث لامرىء القيس بن حُجر ـ فهي مَرْقسىّ. وهي نسبة شاذة كما لا يخفى. وأصل مَرَئى مَرىء بعد حذف همز الوصل. فتحت عينه كما في نَمر عند النسب إليه. وحذف الهمزة منه في النسب ليس بقياس .

وأشهليّ وقَيْسيّ في عبد مناف وما بعده. هذا مذهب سيبويه والجمهور وهو المعـول عليه. وفي مرئى يقـول ذو الرُّمة، يهجو أحد أماريء القيس غير الشاعر المشهور :

إذ المَـرَئـى شب له بنـاتٌ عقَـدْنَ برأسـه إبـةً وعـارا

الإبـــة : الخزى، ويقول أيضاً :

يَعُـدّ الـنـاسبـون إلى تميمٍ بيوتَ المجـد أربعـةً كبـارا
يُعـدّون الـرِّبـاب وآل بكـرٍ وعَـمْـراً ثم حنـظلةَ الخِـيار
ويسقُط بينهـا المـرَئى لَغْـواً كما ألَـغَيْت في الـدِّية الحُـوارا

الـدية : حق القتيل يدفـع إلى وليِّ الدم، والحُوار بضم الحاء وقد تكسر : ولـد الناقة ساعة يولد، أو إلى أن يفصل عن أمه. وإلغاوه عدم حُسبانه من الدية. وقد ذكر بيت الشاهد الأخير في نسخ الأشمونى محرفا تحريفاً شنيعاً، حتى عمى على بعض العلماء أمره من جهة معناه ونظمه؛ فقد ذكر هكذا :

ويسقط منهـما المـرئيُّ لَقْـواً كماء العِنْب في الـدِّبـة الحُـواء

وقد اهتدى العلامة الصبان إلى أنه نظم من الوافر، ولكنه وافق على ما فيه من التحـريف الفـظيع الذي وقع في ست كلمات. وهي : منهما، ولقواً، وماء، والعنب، والدبة، والحواء ! وهذه القاعدة الأخيرة هي التي أفادها الناظم بقوله :

[فيما سوى هذا انسبن للأول] البيت. فتلخص مما ذكر أنه ينسب إلى عجز المركب الاضافيّ في ثلاث حالات، وإلى صدره فيما عداها.

ثم إن قولـه : أو ماله التعريف بالثاني وجب من عطف العام على الخاص، والتغاير بينهما واضح؛ إذ الكنية تعريفها بالوضع العلَمى، والعلم بالغلبة تعريفه بالشهرة. إذا تقرر هذا عرفت أنه لا حاجة إلى هذه الضجة التي أثارها بدر الدين ابن الناظم على أبيه، ممثلا للمعطوف بغلام زيد، وهو لا يصلح مثالا مطلقا، لا علما ولا غير علم[1]. والتي منشؤها عدم فهم كلام الوالد، وقد أحسن العلامة الأشمونى الدفاع عن الناظم. رحم الله الجميع !

النسب إلى ما حذف أحد أصوله

الأصل المحذوف من الكلمة التي يراد النسب إليها. إما فاؤها كعدة وشية. وسيأتي حكمه في قول الناظم : [وإن يكُن كشيةٍ ما الفا عَدِمْ] البيت.

وإما عينها. نحو : سهٍ ومُذمن منذ. وهو قليل؛ فلذا تركه الناظم، وسنذكره بعد. وإما لامُها. نحو : يد وغد. وهو كثير في اللغة، ولذا قدمه فقال :

واجـبر بردّ الـلام ما منـهُ حُذفْ جوازاً أن لم يك ردُّه أُلِـفْ
فى جمعَـى التصحيح أو في التثنيهْ وحَـقُّ مجبـورٍ بهذى تَوْفِـيهْ
وبـأخٍ أُخْـتـاً وبـابـنٍ بنتِـا الحِقْ ويونس أبَـى حذف التّـا

(١) بيانه أنه إذا كان غير علم جاز النسب إلى صدره أو إلى عجزه، وهذا من قبيل النسب إلى المفرد، وليس معنا في هذا المقام، وإن كان علما فهو من القسم الثالث وقد عرفت قاعدته.

أقــول : محذوف اللام : إن عهد جبره برد لامه إليه في التثنية كأخٍ وأبٍ، أو جمع التصحيح لمؤنث. نحو : عِضة وسنة، أو لمذكر. نحو : عمٍ وشـجٍ ـ وجب جبره في النسب برد هذه الـلام المحذوفة إليه، فتقول فيما ذكر : أخَوِيّ وأبَوِيّ، وعضهى أو عِضوى وسنوى أو سنهى ؛ لأن لام عضة وسنة إما هاء أو واو، وعَمَوِيّ وشجَوِيّ؛ لقولهم : عَمُون وشجون، ردت اللام، ثم حذفت لعلة صرفية، كما تقرر في جمع المنقوص. ولم تظهر فائدة لذكـر جمع التصحيح لمذكر؛ لأن كل ما يردّ في التثنية يردّ فيه. وإلى هذه القاعدة أشار بقوله :

[وحق مجبور بهذى توفيهْ]. أما إذا لم يعهد رد اللام في التثنية ولا الجمعـين نحو : غد وشفة وثُبة ـ فانه يجوز في النسب إليه وجهان : الرد وعـدمه بشرط ألا تكون العين معتلة كالأمثلة السابقة، وإلا وجب الرد، كشـاة. وذى بمعنى صاحب، فتقـول فيما ذكر : غَدِيّ وشَفِيّ وثُبِيّ، أو غَدوِيّ وشفهِيّ أو شَفوِيّ؛ لأن لام شفة ذات وجهين، وثُبَوِى. سواء أكانت لامها ياء أم واواً؛ وشاهى على أصل سيبويه الذي يفتح عين كل مجبور ولو كان أصلها السكون، وهو الصحيح الذي ورد به السماع عن العرب، أو شَوْهَى على أصل الأخفش الذي يرجع المجبور إلى سكونه الأصلى. وهو ضعيف. وقد حكى بعضهم عن الأخفش أنه رجع إلى مذهب سيبويه .

وتقـول : ذَوَوِى باتفـاق؛ لأن أصـل (ذُو) ذَوَوٌ أو ذَوَىٌ بفتح عين الكلمة عند الجميع. وإلى جواز الوجهين أشار الناظم بقوله : [وأجبر برد اللام ـ إلى قوله: أو في التثنية]. وإنما وجب الجبر في القسم الأول؛ لأن

المنسوب إليه أشبه الثنائى في الوضع، وهو يكمل في النسب بحرف غريب كما يأتي قريباً، فأحرى أن يكمل بما هو أصله. وهو اللام؛ وفي نحو: شاة وذُو؛ لأن العين حرف علة معرّض للسقوط فلو لم تردّ اللام لزم الإجحاف ببينة الثلاثى.

وإنما جاز الرد وعدمه في القسم الثاني؛ لأن العرب جعلته كالكامل في أخص التصاريف التي تستدعى الكمال. وهي التثنية والجمع والإضافة، فلم يعيدوا المحذوف فيها. والنسب صِنْوُ هذه التصاريف. وجازت إعادة المحذوف فيه؛ رجوعاً إلى الأصل. وهو عدم الحذف من الثلاثى.

ثم اعلم أنه إلى نسب ما حذفت لامه وعوض عنها همزة الوصل فإنه يجوز فيه وجهان: جبره مع حذف الهمزة، وعدم جبره مع استصحابها، فتقول في نحو اسم وابن وابنم واست: سَمَوِيّ وبَنَوِيّ وسَتَهِيّ، أو اسميّ وابنيّ واستيّ، وأن النسب إلى أخت وبنت وكلتا وثنتان وكيت وذيت كالنسب إلى مذكراتها عند سيبويه، فتقول فيها: أَخَوِيّ وبَنَوِيّ وكِلَوِيّ وثَنَوِيّ وكَيَوِيّ وذَيَوِيّ. ويونس يقول: أُختِيّ وبِنتِيّ وكِلتِيّ وثِنتِيّ وكَيتِيّ وذَيتِيّ. ويقول الجميع في هَنْت: هَنوِى بالرد إلى صيغة المذكر؛ لأن تاءها لا تثبت في الوقف، بل تقلب هاء، بخلاف بنت وما معها. وإلى هذا الخلاف يشير قول الناظم:

وبأخٍ اختا وبابن بنتا ألحق ويونس أبي حذف التا

هذا وفي شرح الأشمونى خلاف كثير، وكلام لا طائل تحته. تركته واقتصرت على ما فيه الفائدة.

محذوف العين : نحو : سه اتفاقاً، ومُذْ عند قوم، ورب مخفف ربّ بحذف الباء الأولى. وينسب إليه بدون رد إن كان صحيح اللام غير مضعف. فتقول : سهيّ ومُذِيّ؛ لأن العين ليست محلاً للتغيير. وبالرد وجوبا إن كان الأصل (مضعفاً) فتقول : رُبِّى بالرد والإدغام. ويصح التمثيل بربِ المسمى به المخفف لمحذوف اللام. والرد فيه واجب أيضاً؛ خوف الإجحاف بالمنسوب إليه المضعف، أو (معتلاً) عند ابن مالك. نحو : مُرٍ ويَرَى (علمينْ). مر اسم فاعل أرى، ويَرَى مضارع رأى. وهما محذوفا العين وهي الهمزة. (راجع الفعل المهموز في كتاب «تصريف الأفعال». يقال في النسب إليهما : مُرَئِيّ ويَرَئِيّ على قاعدة سيبويه الذي يبقى حركة ما كان ساكنا في الأصل. فأصل مُرَئِيّ قبل النسب مُرِئِى بوزن دُئِلِ مع ياء المتكلم، فلما أريد النسب إليه حذفت الياء؛ لأنها رابعة في كلمة تحرك ثانيها. فصار مُرِىء كدُئِل في اللفظ. فتحت الراء لأنها في مكان همزة دئل وإن كانت فاء الكلمة، ثم ألحقت به ياء النسب، فصار مُرَئِيّ. وأصل يرئيّ يرأى بوزن حَيَدَى. حذفت ألفه لما مر في المقصور، ثم ألحقت به ياء النسب. وعلى قاعدة الأخفش ينسب إليهما هكذا : مُرْئِيّ أو مُرْأوِيّ، ويَرْئِى أوْ يَرْأوى. وكأنّ ابن مالك يرى أن الميم والياء في مرٍ ويرى لا يعدان في البنية لزيادتها، فكأن اللفظ بدونهما ثنائى بعد حذف أصل من أصوله. فخرجهما في النسب على قاعدتي سيبويه والأخفش. وحقق العلامة الدمامينى خلاف ما ذهب إليه ابن مالك، قائلا : ان كلام العلماء في رد العين وجوبا مفروض فيما بقى بعد حذفها على حرفين، ورٍ ويرى على ثلاثة أحرف وإن كان أحدهما زائدا، فيمكنه أن يستقل في النسب إليه بدون ردّ، فيقال في مُرٍ :

مُرَوِيّ، كما يقال في شج شجوى، وفي يَرَى يَروىّ كما يقال في فتى فتَوِىّ. على أنه لم يذكر هذه النسبة أحد من النحاة إلا ابن مالك ومن قلّده. وبعد هذا أرى الحق ما حققه الدمامينى .

محذوف الفاء : أن كان صحيح اللام نحو عِدة وصِفة ورِقة ـ نسب إليه بدون ردّ؛ لأنـه يمكنـه أن يستقـل ويعرب، فتقول فيما ذكر : عِدِيّ وصِفِيّ ورِقِيّ .

وإن كان معتلّهـا. نحو شِية ودِية وجب رد الفاء في النسب؛ لأن المنسوب إليه لا يمكنه أن يستقل ويعرب؛ إذ هو على حرفين ثانيهما لين، ولا نظير له في اللغة. فيقال فيما ذكر: وِشَوِىّ ووِدَوِىّ. على طريقة سيبويه الذي يبقى الحركة المنقولة، أو وِشْيِىّ ووِدْيِىّ. على طريقة الأخفش الذي يردّ كل كلمة مجبورة إلى سكونها الأصلى؛ لزوال مقتضِى الحركة. وأصل شية ودية وِشْىٌ ووِدْىٌ. كرهوا الابتداء بواو مكسورة، فحذفوها، وألقوا حركتها على الشين والدال، ثم عوضوا عنها التاء فصارا شية ودية. فسيبويه راعى الحركة المنقولة، ليتوصل إلى قلبها فتحة، فتقلب الياء ألفاً ثم واواً فيخف المنسوب، والأخفش يرى أن موجب نقل الحركة قد زال برد الفاء، فترجع الكلمة إلى سكونها، وتعامل في النسب معاملة (بِنْية وقِنْية). وإلى ما ذكرنا يشير قول الناظم :

وإن يكن كشِيةٍ ما الفـا عَدِمْ   فجـبرُهُ وفتــحُ عينــه التُـزِم

وغـير خافٍ عليك بعـد البيان السـابق أن النـاظم اختـار مذهب سيبويه؛ لأنه يؤدى إلى خفة المنسوب في النطق .

النسب إلى الثنائيّ وضعا

اعلم أن الثنائى وضعاً لابد أن يكون مبنياً، فإذا سمى به شخص، أو جعل علماً على لفظه أعرب. وللعلماء في كيفية إعرابه حينئذ طريقتان: **(الأولى)** إعرابه على الحكاية، فتقدر حركات الاعراب. وهي الطريقة المشهورة عند المعربين. نحو: مِنْ حرف جرّ. **(الثانية)** إعرابه بحركات ظاهرة. وهي طريقة غير مشهورة. هذا من ناحية الإعراب. أما من ناحية النسب فإليك القاعدة مستقاة من معدنها الصرفى النفيس[1] .

إذا نسبت إليه بعد جعله علما للفظه، وجب تضعيف ثانية. سواء في هذا الصحيح أو المعتل؛ فتقول في الصحيح: كمِّى ولَمِّى. نسبة إلى كَمْ، ولَمْ، وفي المعتل: مائىّ ولَوِّى وكَيَوِىّ في (ما) و(لو) و(كَىْ)، وتقدم في التصغير كيفية تضعيف نحو (ما) .

وإذا نسبت إليه بعد جعله علماً لغير لفظه ـ فإن كان ثانيه معتلاً وجب التضعيف فتقول في لا ولو وكى: لائى ولَوِّى وكَيَوِىّ؛ لعدم استقلال المنسوب إليه إلا بالتضعيف، وإن كان صحيحاً نحو كم ولم ـ لم يجز التضعيف فتقول: كِمَىّ ولِمِىّ؛ لاستقلال المنسوب إليه. والفرق بين جعله علما للفظه فيضعّف وجوباً، ولغير لفظه فلا يضعف إلا لضرورة. أنه في الحالة الأولى لم يبعد عن أصله، بل غاية ما حصل أنه نقل من المعنى إلى اللفظ، فلا يضيره تغيير لفظه بالتضعيف؛ ليكون على أقل أوزان الاسم

(١) هو شرح الرضى على الشافية .

المعرب؛ وفي الحال الثانية بعُد عن معناه بنقله إلى معنى أجنبى، فلو غيرَّ لفظه بالتضعيف بلا ضرورة لزم التغيير في اللفظ والمعنى، فيبعد عن أصله كثيراً. وإلى هذه القاعدة أشار الناظم بقوله:

وضاعف الثانىَ من ثُنائى ثانيه ذو لين كلا ولائى

وقد عرفت التفصيل المطلوب في الدراسة العالية، وكلام الناظم لا يتنافى معه.

النسب إلى ما دل على جماعة

قال الناظم:

والواحدَ اذكر ناسباً للجمع إن لم يشابه واحداً بالوضع

أقول: تقدم لك النسب إلى جمعى التصحيح لمذكر ولمؤنث، وذكر هنا قاعدة النسب إلى جمع التكسير، وقد عممت في العنوان لاستيفاء ما دل على الجمع مما ليس بجمع اصطلاحى. فاسم الجمع كرهط ونفر ونسوة، واسم الجنس كتمر ونبِق. وكل ما دل على جماعة وليس لفظه لفظ الجمع ينسب إليه على لفظه. فتقول: رهطىّ وتمْرىّ ونِسْوِى. ولذا لم يذكره الناظم لأنه مفرد وإن كان معناه جمعاً.

وقاعدة النسب إلى جمع التكسير أن يرد إلى مفرده، ثم ينسب إلى هذا المفرد. فتقول في ضرائب وكتب ورجال: ضَرَبىّ وكتابىّ ورَجُلىّ. والسر في هذا أن الأصل في النسب أن يكون إلى واحد، كالأب أو القبيلة أو الصنعة، وقيل إنما رد الجمع إلى الواحد؛ ليعلم أن لفظ الجمع ليس علما، لأن الجمع

المسمى به ينسب إليه على لفظه كما يجيء قريباً. ولهذا السر خطّأ بعض العلماء قول الناس. فرائضيّ وكتُبيّ وقلانسيّ في النسب إلى فرائض وكتُب وقلانِس. وصوّب بعض الأفاضل هذه النسبة وأمثالها. نقل السيوطى في الهمع أن قوماً من النحاة أجازوا النسب إلى جمع التكسير مطلقاً(١). سواء أكان له واحد قياسى من لفظه أم لم يكن. ومن ذلك تسمية ابن جنى كتابه «التصريف الملوكى». لكن المشهور عند العلماء الرد إلى الواحد لأنه أضبط وأقوم. فإن لم يكن للجمع واحد مستعمل لا قياسى ولا غير قياسى كعباديد نسب إليه على لفظه، فيقال: عباديدى. ومثله أعراب. يقال فيه: أعرابى؛ إذا ليس له واحد من لفظه الآن؛ لأنه اختَص بسكان البوادى. وعرب يشمل سكان البادية والحاضرة، فهو أعم. ويبدو أن الأعراب كان في أصل اللغة جمعا لعرب، ثم خُص بسكان البادية.

وإن كان له واحد مستعمل لكنه غير قياسى كمحاسن وملامح ومشابه ومَذاكير. فأبو زيد ينسب إليه على لفظه(٢)، فيقول: مَحَاسنىّ وملامحىّ ومشابهىّ ومذاكيرىّ. وبعض العلماء ينسب إلى واحده غير القياسى، فيقول: حُسْنىّ ولَمْحىّ وشَبَهىّ وذَكَرِىّ. وقد جرى الناظم على هذا في التسهيل. وإليك نص عبارته (وذو الواحد الشاذ كذى الواحد القياسى، لا كالمهملِ الواحد، خلافاً لأبي زيد).

(١) وبهذا أخذ المجمع اللغوى (جـ ٢ ص ٣٥) من مجلة المجمع.

(٢) سبق في التصغير أنه يرد هذا النوع إلى المفرد غير القياسى. والفرق بين التصغير والنسب أن النسب عهد فيه عن العرب النسبة إلى لفظ الجمع كثيراً. أما تصغير الجمع عندهم فمستغرب كما تقدم؛ بل هو مستنكر في جموع الكثرة.

واعلم أن محل الرد إلى الواحد القياسى إذا لم يشبه لفظ الجمع واحداً موضوعاً لمعنى مفرد، فإن شابهه في ذلك نسب إلى لفظه. كقولك في فرائض اسما للعلم فرائضى وقولهم فيما سمى به من الجموع كلامىّ وأنمارىّ ومدائنىّ ومَعـافـرى. ومن ذلك ما جرى مجرى العلم فغَلب على قوم مخصوصين. كالأنصـار، والأنبار وهم قبائل من تميم. فالنسبة إليهما أنصارىّ وأنبارىّ. وكذلك الرِّباب جمع رُبّة بوزن قُبّة. وهي الفِرقة من الناس. وهي خمس قبائل: ضَبّة وثَوْر وعُكْل وتَيْم وعَدِىّ. تحالفوا فصاروا يداً واحدة، فلما غلب عليهم صار كالعلم، فنسبوا إليه على لفظه، فقالوا رِبَابِىٌّ. كما قالوا: رُبِّى أيضاً بالرد إلى المفرد؛ لأن الرِّباب ليس باسم لواحد بعينه، بل هم قبائل كما ذكرنا: ومثل الرباب في النسب الفراهيد لبطن من أسد. قالوا: فراهيدىّ وفُرْهُودىّ. ومنهم الخليل ابن أحمد الفراهيدى النحوىّ اللغوىّ العَرُوضىّ.

النسب بغير يـــــاء

قال الناظم:

ومـعَ فاعـلٍ وفَعّـال فَعِـل في نسبٍ أغنى عن اليا فقُبِـل

شرح هذا: أن العـرب استغنت عن إلحـاق ياء النسب بالمنسوب إليه - بصـوغ (فـاعِـل وفَعّـال وفَعِل) قاصدة بها معنى النسب. هذا هو الغالب. وقد يُلحقون ياء النسبة بإحدى هذه الصيغ كما يجيء بعد. وأكثرها ورودا في اللغة فَعّال، ثم فاعِل، ثم فعل. وسأذكرها على هذا الترتيب.

فَعَّـــــال

هو في الأصل بناء للمبالغة نحو غفّار ونحّار. لكثير الغفران والنحر. وجـاء للنسب بمعنى صاحب شيء يزاوله بوجه من الوجوه. نحو : نَبّال وسيّاف وقَـوّاس، ولَبّـان وبتّات[1]وعَوّاج وثَواب وجَمال وبَغّال وحَمّار ونحّار وصرّاف. والمزاولة فيما ذكر إما بكونه حرفة. وهو الكثير. وإما بالبيع، وإما بملازمة المنسوب إليه. وعليك أن تطبق هذه الوجوه على الأمثلة السابقة.

قال سيبويه ما خلاصته : ومجيء فَعّال للنسب وإن كان كثيراً في كلام العرب، ولكنه مقصور على السماع، فلا يقال لصاحب الدقيق دقّاق، ولا لصاحب الشعير والبُرّ شعار وبَرّار.

ونظر المبرد إلى كثرة ما ورد من هذه الصيغة في النسب، فجعل ذلك قياسا مطردا. وبهذا الرأى أخذ مجمع اللغة العربية الملكى، فقرر في محضر الجلسة السادسة والعشرين استعمال (فَعَّال) للنسبة إلى الشيء. (قرار رقم ١٢ ص ٣٥ جـ ١ من مجلة المجمع). وإليك نص القرار :

«يصاغ (فَعّال) قياسا للدلالة على الاحتراف أو ملازمة الشيء. فإذا خيف اللَّبس بين صانـع الشيء وملازمه، كانت صيغة (فعال) للصانع، وكان النسب بالياء لغيره، فيقال: (زجّاج) لصانع الزُّجاج، و(زُجَّاجى) لبائعه».

وعلى هذا فقول الناس : بقّال لبائع البقل عربى صحيح.

(١) وجاء بتّى لبائع البتّ. وهو الكساء. ولكنه قليل بالنسبة إلى بتّات. ومثله عطّار وعطرى لبائع العِطْر.

فاعـــــل

الأصل في هذا البناء أن يكون اسم فاعل. نحو: غافر وبانٍ. لفاعل الغفران والبناء. وورد للنسب بمعنى صاحب شيء. نحو: لابن وتامر. قال الحطيئة:

وغَـرَرْتَـنـي وزعـمـت أنّـ ـك لابـنٌ في الـصيف تامـر

أي صاحب لبن وتمر، ويجوز في هذا أن يكون بمعنى الفاعل. من قولهم: لبَنَهُ وتَمَرَه: أعطاه لبنا وتمرا.

وطاعم وكاسٍ. قال أيضاً يهجو الزِّبْرقان بنَ بدر:

دع المكـارمَ لا ترحـلْ لبُغْيتهـا واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسِي

أي صاحب طعام وكُسوه. وهو ذم. أي لا هم لك من الحياة إلا أن تُطعم وتُكسى. فهو فاعل بمعنى مفعول. ومنه ماء دافق، وعيشة راضية: أي مَدفوق ومَرضيّة.

ودارع ونابل وسائف وتارس. لصاحب الدِّرع والنَّبل والسيّف والتُّرس.

فَعِـــــل

الأصل فيه أن يكون مبالغة في اسم الفاعل. نحو: عَمِل وحَذِر، بمعنى كثير العمل والحذر. وقد جاء بمعنى النسب. نحو: طَعِن ولَبِس ولَسِن: أي ذى طَعْن ولُبْس ولَسَن. وهو في هذا مشتق من اسم المعنى.

وجاء في الجوامد، فقالوا: رجل نهِر: أي صاحب عمل بالنهار. ومنه قول الراجز. وهو من شواهد سيبويه :

لَسْتُ بِلَيْلِيٍّ ولكنى نَهِرْ لا أُدْلِجُ الليلَ ولكن أبتكرْ

أي نهاريّ بدليل قوله : ليليّ. والإدلاج سير الليل كله. ويقال: ادّلج ادّلاجا. سار آخر الليل .

هذا . . . والتمييز بين هذه الصيغ لمعانيها الأصلية، ولمعنى النسب يعرف مما ذكرنا مع كل صيغة. ويعين عليه ألا يكون للصيغة فِعْلٌ. نحو نهِر، ونحو نَبّال في قول امرىء القيس :

وليس بذى رُمْحٍ فَيطْعُنَنى به وليس بذى سيف وليس بنبّالِ

وأن يكون (فاعل) بمعنى الادعاء والمبالغة. نحو قولهم: شِعْرٌ شاعِر، ومَوتٌ مائِت، وهمٌّ ناصب. قال النابغة :

كلينى لِهمٍّ يا أُمَيْمةُ ناصبِ وليلٍ أُقاسيه بَطىءِ الكواكب

فهذه صفات في الحقيقة لصاحب الشِّعر والموت والهمّ. ولكنهم بالغوا في الموصوف بها، فجعلوا للشعر شعرا، وللموت موتا، وللهم بمعنى النصَب نصباً على سبيل الادِّعاء؛ ليكون أبلغ في الدلالة على المعنى المراد. كما قالوا: رَجُل عَدْل، وماء غَوْر. على معنى النعت. مبالغة وادِّعاءً .

وأن يكون الوصف الخاص بالمؤنث مجردا عن التاء. ومنه في (فاعل) حائض وطامث وطالق: أي ذات حيض وطمث وطلاق. وجاء (مُفْعِل). نحو: مُرْضِع ومُطْفِل ومُغْيِل: أي ذات رضيع وطفل وغَيْلة. فإن وضعت

المرضع ثديها في فم الرضيع فهي في هذه الحال مُرْضعة. قال تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كلُّ مُرْضِعَةٍ عمَّا أَرْضَعَتْ﴾، وقالوا: ظبية مُشْدِن: أي ذات شادن. ومن هذا تعلم أنهم لم يقتصروا في صيغ النسب بغير ياء على (فاعلٍ وفعّالٍ وفعلٍ). وقد عرفت أنه لا ينقاس منها إلا (فَعّال) في الحرف ونحوها.

نموذج على التطبيق الآتي

(١)

انسب إلى الكلمات الآتية، وبيّن ما طرأ على المنسوب إليه من التغيير الخاص مع الضبط بالشكل:

مليحة. سَكينة. ثَرِيّة. عُتَيْبة. غَوِيّة. هديّة. عُلَيّة. عُيَيْنة. سُنَيْنة. مَيّة. شدِيدة. مفيدة. كريمة. صديقة. صدِّيقة. عُروبة. عَيُوف. مُدَيدة. زكيّ.

الإجابـــــة

الكلمة	النسب إليها	التغيير الخاص
مليحة	مَلَحِيّ	حذفت ياؤها للفرق بين المؤنث والمذكر.
سكينة	سَكَنِيّ	حذفت ياؤها للفرق بين المؤنث والمذكر ويجوز سكينى؛ لأنه لا مذكر لها.
ثرِية	ثَرَوِيّ	حذفت الياء الساكنة، ثم قلبت كسرة الراء فتحة، فانقلبت الياء ألفا لتحركها وفتح ما قبلها، ثم واوا؛ كراهة اجتماع الياءات مع كسر ما قبل ياء النسب.

الكلمة	النسب إليها	التغيير الخاص
عُتَيْبة	عُتَبيّ	حذفت الياء من المنسوب إليه لئلا تجتمع الياءات بينها حرف مكسور .
غوية	غَوَوِيّ	حذفت تاء التأنيث، ثم الياء الساكنة، وقلبت المتطرفة ألفا بعد فتح ما قبلها كما في نمِر، ثم الألف واوا .
هديّة	هَدَوِى	حذفت التاء، ثم الياء الساكنة، وقلبت المتطرفة ألفا بعد فتح ما قبلها كما في نمِر، ثم الألف واوا .
عُلَيّة	عُلَوِى	حذفت الياء الساكنة بعد حذف التاء، وقلبت الواو المتطرفة ألفا لفتح ما قبلها ثم قلبت واوا .
عُيَيْنة	عُيَنِيّ	حذفت ياء فُعيلة لما مر في عُتيبة . وبعض النحاة يقول : عُيَيْنى فرارا من تحرك حرف العلة .
سُنَيْنة	سُنَيْنِيّ	لا يحذف منه شيء لتضعيف عينه .
مَيّة	مَيَوِى	أقرت الياء الأولى بحالها وفتحت، وقلبت الثانية ألفا، ثم الألف واوا .
شديدة	شديدى	حذفت تاء التأنيث .
مفيدة	مفيدىّ	حذفت تاء التأنيث .
كريمة	كَرَمّى	حذفت التاء، ثم ياء فعيلة لما مر في مليحة . ومثلها صَدِيقة .
صِدِّيقة	صديقى	
عُروبة	عُرُوبىّ	ليس فيها إلا حذف التاء
عَيُوف	عَيُوفىّ	
مُدَيْدة	مُدَيدىّ	

(٢)

صغر المنسوب إلى الكلمات الآتية، ثم زنه بعد التصغير مع الضبط بالشكل :

مال. ناب. علباء. بُشْرى. حمراء. أربعاء. مرتضىً. قَرَعْبلانة. استخراج. تفّاح. عزّام. غُراب. سيّد. سَعيد. صِفة. دم. كُرة. مئة. غَرّاء.

الإجابـــــة

الكلمة	تصغير المنسوب	وزنه بعد التصغير	الكلمة	تصغير المنسوب	وزنه بعد التصغير
مال	مُوَيْليّ	فُعيْلِيّ	بُشْرى	بُشَيْرِيّ	فُعيْلِيّ
ناب	نُيَيْبِيّ	فُعيْلِيّ	حمراء	حُمَيْراوِيّ	فُعَيلاوِيّ
عِلْباء	عُلَيْبِيّ	فُعيْلِيّ	أربعاء	أُرَيْبِعاوِيّ	أُفَيْعِلاوِيّ
مرتضىً	مُرَيْضِيّ	مُفَيْعِيّ	سعيد	سُعَيْدِي	فُعَيْلِيّ
قرعبلانة	قُرَيْعِبِيّ	فُعَيلِلِيّ	صفة	وُصَيْفِي	فُعَيْلِيّ
استخراج	تُخيرِيجِيّ	تُفَيْعيلِيّ	دم	دُمَوِيّ	فُعَيْلِيّ
تفّاح	تُفيفِيحِيّ	فُعَيْعيلِيّ	كرة	كُرَوِيّ	فُعَيْلِيّ
عزام	عُزيزيمي	فُعَيْعيلِيّ	مئة	مُؤَوِيّ	فُعَيْلِيّ
غُراب	غُرَيْبِي	فُعَيْلِيّ	غرّاء	غُرَيْراوِيّ	فُعيْعالِيّ
سيّد	سُيَيْدِي	فُعَيْلِيّ			

(٣)

انسب إلى الكلمات الآتية، ثم صغر المنسوب مع وزنه قبل النسب وبعده والضبط بالشكل :

غلام . مُقوِّم . علاّم . سَفَرْجل . مُدحرج . اصطلاح . ابتكار. علاء . زرقاء . خُنفساء . مستخرج . حِرْباء . ابن الدُّمْينة . مُغْتلم . همّام .

الإجابـــــة

الكلمة	النسب إليها	تصغير النسب	وزنه قبل النسب	وزنه بعده
غُلام	غُلامىّ	غُلَيْمىّ	فُعَالىّ	فُعَيْلِىّ
مقوِّم	مُقوِّمىّ	مُقَيِّمى	مُفَعِّلىّ	مُفَيْعِلىّ
علاّم	علاّمى	عُلَيْليمىّ	فَعَّالىّ	فُعَيْعِيلىّ
سفرجل	سَفَرْجَلىّ	سُفَيْرِجىّ	فَعَلَّلىّ	فُعَيْلِلىّ
مُدحرج	مُدَحْرِجىّ	دُحَيْرِجىّ	مُفَعْلِلىّ	فُعَيْلِلىّ
اصطلاح	اصطلاحى	صُتَيْلِيحىّ	افتعالى	فُتَيْعيلىّ
ابتكار	ابتكارىّ	بُتَيْكيرىّ	افتعالى	فُتَيْعيلىّ
عَلاء	علائى	عُلَوىّ	فَعالىّ	فُعَوىّ
زرقاء	زرقاوىّ	زُرَيْقَاوِىّ	فَعْلَاوىّ	فُعَيْلاوىّ
خنفساء	خُنْفساوى	خُنَيْفِساوىّ	فُعْلُلَاوىّ	فُعَيْلِلاوىّ
مستخرج	مستخرجىّ	مُخَيرجىّ	مُسْتَفْعِلىّ	مُفَيْعِلىّ
حرباء	حرباوى	حُرَيْبِىّ	فِعْلَاوى	فُعَيْلِىّ
ابن الدمينة	دُمَنى	دُمَيْنِىّ	فُعَلىّ	فُعَيْلِىّ
مغتلم	مُغْتلمىّ	مُغَيْلِمىّ	مُفْتَعِلىّ	مُفَيْعِلى
همّام	همّامِىّ	هُمَيْمِيمِىّ	فَعَّالى	فُعَيْعيلِىّ

(٤)

انسب إلى مصغر الكلمات الآتية مع بيان التغيير الذي حدث في المصغر والمنسوب والضبط بالشكل :

غَريب . عدِيّ . كوّاء . غزو . هَدْى . هداية . مُقْعَنْسس . متقاعس . بواب . متغطرس .

الإجابـــــة

غُرَيْبِيّ . عُدَوِيّ . كُوَوِيّ . غُزَوِيّ . هُدَوِيّ . مُقَيْعِسِيّ . بُوَيِّبِيّ . غُطَيْرِسِيّ .

البيان : صغر (غَريب) على غُرَيِّب، فلما أردنا النسب إليه حذفنا الياء المكسورة المتصلة بالآخر، دفعا للثقل الذي يحدث بتوالى الياءات بينهن كسرة. وتصغير (عَدِيّ) عُدَيّ. وأصله عُدَيِّي حذفت الياء الثالثة نسيا، فبقى (عُـديّ). وهو مختوم بياء مشددة بعد حرفين. فتحذف الياء الأولى لسكونها وزيادتها، وتقلب الثانية ألفا لفتح ما قبلها، ثم تقلب الألف واواً. للزوم تحرك ما قبل هذه الياء، وإيجاد حرف لا يتنافى معها. وهو الواو. وصغرّ كوّاء وغـزو وهـوى وهداية على (كُوَيّ) بحذف الياء المشددة الثانية؛ لأن أصله كُوَيِّيٌّ، وغُزَيّ وهُديّ وهُدَيّة. بحذف الياء الثالثة نسيا من الجمع، فبقى كل منهـما مختـوما بياء مشددة بعد حرفين. حدث فيها ما حدث في (عُدَيّ). وتصغير (مقْعنسس ومتقاعس) مُقَيْعس. بحذف الزوائد المخلة بصيغة التصغير. وصغر (بواب) على بُوَيِّب. وأصله بُوَيْويب. قلبت الواو

الثانية ياء لاجتماعها مع الياء الساكنة قبلها، وأدغمت في الياء، ثم نسب إليه بدون حذف الياء المكسورة؛ لوجود الفاصل بينها وبين لام الكلمة بياء ساكنة، خفت ثقل الياءات. وصغر (متغطرس) على غُطَيرس، بحذف الزائد المخل بصيغة التصغير.

تطبيقـــــات

(١)

انسب إلى مايأتي، مبينا ما حدث بالنسب من تغيير خاص واضبطِ النَّسب بالشكل:

عَطيّة. بَرْدى. سَمــيرة. أجــير. هُذَيب. هَذْى. هُدًى. عذَّاء. بَيْداء. قُمْريّة.

(٢)

صغر المنسوبات الآتية، واضبط ما تصغره بالشكل:

غَزْويّ. أُخْرَويّ. بَيْضاويّ. رُمّانيّ. حَبيبيّ. جِهاديّ. سماويّة. علائية. عِدِيّ. كُرِيّ.

(٣)

انسب إلى الكلمات الآتية، وبـين ما أحدثه النسب فيها من تغيير خاص إن كان، معللا ما تقول مع الضبط بالشكل:

عاشوراء. حاء. (اسم الحرف). وَراء. مُعَزًّى (مكان التعزية). أبو العز. أَنْف الناقة. ثُلاثاء. كُثيِّر عَزَّة. جاد الرَّب. هيفاء.

(٤)

انسب إلى ما يأتى مع بيان ما حدث بالنسب من التغيير الخاص إن كان، وسببه مع الضبط بالشكل:

قَناً. قِناً. طهطـا. غد. حَمٌ. فم. بنت. سُحْت. إحدى عشرة (عدد، ومسمى به).

(٥)

انسب إلى الكلمات الآتية، معللا لما يحدث بالنسب من تغيير خاص مع الضبط بالشكل:

عُمّال. أقـلام. سَحَـرة. أخـلاق. صحائف. مُهَنْدسون. نُحاة. فقهاء. قضاة. عَرَفات. فرِحات. عَطيّات. حَمْقَى (لمؤنث).

شـــواذ النسب

قال الناظم :

وغـيرُ ما أسـلفتـهُ مُقـرّرا على الـذي ينقـل منـه اقْتُصِرا

يريد أن ما جاء عن العرب مخالفا لما مر من قواعد النسب فهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه. وقد ذكرنا بعض ما شذ في موضعه. ومن ذلك قولهم في حَرُوراء وجَـلُولاء لموضعـين: حَروريّ وجَلوليّ. والقياس حروراوى وجلولاوى؛ لما مر في الممدود. وقولهم في أُميّة: أَمَوى بفتح الهمزة. والقياس ضمها؛ وفي سَهل سُهْلى. بضم السين والقياس فتحها. وقولهم لكبير الأنف أنـافيّ، ولعظيم اللِّحية والرقبة والشعر والجُمّة: لَحْيانى ورَقَبانىّ وشَعْرانىّ

وجُمّانىّ. ولا يخفى عليك ما هو القياس فيما ذكر؛ وقولهم في النسب إلى الشأم واليمن وتهامة: شآمٍ ويمانٍ وتَهامٍ، ولا رابع لها. حذفوا من الثلاثة إحدى يائى النسب وأبدلوا منها الألف. والقياس شَأْمى ويمنىّ وتَهَمىّ. والتَّهَم لغة في تهامة. وورد في اللغة يمنىّ وشأمىّ على القياس، كما جاء تِهامىّ. نسبة إلى تهامة بكسر التاء، وشآمىّ ويمانى بالجمع بين العوض والمعوض عنه. وقالوا في العالية عُلْوىّ، وفي البَصرة بِصْرى، وفي البادية بَدَوى، وفي بنى الحُبْـلى لقوم من الأنصار حُبَلىًّ. وفى زَبينة لقبيلة من باهلة: زَبَانىّ، وفى الـدّهر دُهْرى، وفى شتاء شَتَوىّ، وفي صنعاء صَنْعانى، وفي دَسْتَواء[1]: بلدة بالأهواز: دَسْتوانى، وجاء فيها دستوائِى، كما جاء بَصرى فى البصرة على القياس. وقالوا في بهراء: قبيلة من قضاعة: بَهْرانىّ، وفي خُراسان: خُرْسى وخُـراسى، كما قالـوا خراسـانى على القياس؛ وقـالوا رَوْحانى في النسب إلى الـرَّوْحـاء[2]، وجاء عنهم رَوْحاوِيّ على القياس، كما جاء فى بَهْراء بَهْراوى وإن كان أقـل من رَوْحـاىّ. وقالوا في النسب إلى الملك والجنىّ: رُوحانىّ. وبعض العرب يقوله لكل شيء فيه الروح من الناس والدواب والجن، وقـالـوا في النسب إلى المركب الإسنادى كُنْتِىّ. نسبوا إلى الصدر والعجز. وكأنهم نبهوا بذلك على قوة اتصال الضمير الفاعل بالفعل، حتى

(١) دَستواء بالمد هكذا في كتاب سيبويه. وفي القاموس دَسْتَوى بالقصر، ولعل ما في سيبويه أصح لمشافهة العرب.

(٢) موضع بالحجاز، وبلدة بالشام.

كأنهما كلمة واحدة أنشد ثعلب[1] قول الشاعر:

فأصبحت كُنْتِياً وأصبحتُ عاجنا   وشر خصال المرء كُنْتُ وعاجِنُ

وقال ابن جنى في سر الصناعة : أنشد أبو زيد :

إذا ما كنتَ مُلْتمِساً لقُوتٍ   فلا تَصْرُخ بكُنْتِيٍّ كبير

الكُنْتى الشيخ الهَرِم. كأنه نسب إلى قوله: كنت في شبابى كذا، وكنت أصنع في حداثتى كذا؛ والعاجن: الذي يعتمد على يديه عند قيامه من الكبر، كأنه كالذي يلُتّ العجين. ورُوى البيت الأول هكذا :

وما أنا كُنْتِيٌّ وما أنا عاجِنٌ   وشر الرجال الكُنْتُنِيّ وعاجِنُ

زيدت في هذه الرواية نون الوقاية؛ لتقى جزء الفعل من الكسر. ولم ينسب الرواة هذا البيت إلى قائله. ولكنه من شواهد النحاة الموثوق بهم. والظاهر أن هذا البيت والبيت الأول لشاعرين، بدليل اختلافهما في الشطر الأول نفيا وإثباتا. وقياس النسب إلى «كُنْتُ» كُونِيّ. بالنسب إلى الصدر، فلما تحركت النون بالكسرة لياء النسب رجعت الواو التي كانت حذفت لالتقاء الساكنين. وقد سمع سيبويه هذه النسبة الأخيرة عن العرب. قال في الكتاب (جـ ٢ ص ٨٨) : «وسمعنا من العرب من يقول: كُونِيّ حيث أضافوا إلى كُنْتُ، وأخرج الواو حيث حرّك النون». أضافوا: نسبوا، وأخرج الواو: أظهرها .

---

(١) هو أحمد بن يحيى مولى بنى شيبان المشهور بثعلب. من أئمة الكوفيين في النحو واللغة. أخذ اللغة عن ابن الأعرابى، والنحو عن سَلَمة بن عاصم. وأكب على العلم، حتى صار إمام الكوفيين في عصره. وكان ثقة متقنا. صنف كتبا كثيرة في علوم شتى منها فصيح ثعلب. وهو مشهور الآن. ولد - رحمه الله - ببغداد سنة ٢٠٠هـ، وتوفى بها سنة ٢٩١هـ .

هذا . . . وقد اتفقت كلمة العلماء على أنه إذا سمِّى بلفظ مما شذت العرب في النسب إليه، ثم اريدَ النسب إليه جرى على القياس المقرر في هذا الباب. وقد نبهتك إلى هذا فيما سبق. والآن أنبهك على أن الياء المشددة الزائدة ـ كما جاءت آخر الاسم للنسب ـ جاءت لغيره. من ذلك ياء الوحدة في قولهم: تُرْكىّ وزِنْجى ورُومىّ ؛ للفرق بين الواحد واسم جنسه الجمعى ؛ وياء المبالغة في الألوان. قالوا للأحمر والأشقر والأخضر: أحمرىّ وأشقرىّ وأخضرىّ .

والياء اللازمة لتكثير البنية، نحو قولهم: بُخْتىّ وقُمْرىّ وكُرسىّ وبَرْدِىّ لنبت، وبَرْنىّ لتمر. وهو من أجود أنواعه .

وياء تأكيد المبالغة. نحو قول العجاج :

أَطَرَباً وأنت قِنَّسْرِىٌّ؟ والدهر بالإنسانِ دَوَّارىٌّ

قنّسرى نسبة إلى قِنّسْر بوزن جِرْدَحْل الشيخ الكبير. وقول الصبان: نسبة إلى قِنَّسرين لا يلائم المعنى ؛ لأن الشاعر يريد أتطرب طربا وأنت شيخ كبير. ينكر عليه ذلك. على حد قول الآخر:

عهدتك ما تصبو وفيك شبيبةٌ فمالك بعد الشَّيْب صبًّا مُتَيَّما؟!

ودوّارى: يدور كثيرا ويتقلب. كما قيل:

[والدهر بالناس قلَّب] وهو محل الشاهد .

والياء التي يقصد بها تفخيم المعنى. كقول الصَّلَتان العبدى:

أنا الصَّلَتانى الذي قد عَلِمْتُمُ متى ما يُحكَّمْ فهو بالحق صادعُ

وواضح أن الياء ليست للنسب؛ لأنه لا يريد أن ينسب نفسه إلى نفسه! وإنما يريد أن يقول: أنا الشجاع الذي علمتم أمره، متى يُحكَّمْ في قضية جهر بالحق الذي لا يخاف فيه لَوْمة لائم !

الوقـــف

الوقف في اللغة : يطلق على معانٍ. أشهرها الحبْس. يقال: وقفه أي حبسـه. ومنه قوله تعالى : ﴿وقِفُوهُمْ إنَّهُمْ مَسْئُولُون﴾. ويستعمل لازما ومتعديا بلفظ واحد ومصدر اللازم الوقوف، أي دوام القيام. وربما قالوا في المتعدى: أوقفه. قال اللغويون: هي لغة رديئة. ولم يجىء (أوقف) بالهمز في الفصيح إلا اللازم. في قولهم: أوْقَف: إذا سكت، وأوقف عن الشيء: إذا أمسك وأقلع. ويظهر لي أن الوقف الاصطلاحى الآتي بيانه مأخوذ من هذا المعنى الأخير.

الوقف في الاصطلاح : هو السكوت على آخر الكلمة اختياراً؛ لتمام الكلام. ويقابله الابتداء. فقولنا: اختيارا؛ احترازا عن الوقف الاضطراريّ الذي سببه قطع نَفَس المتكلم. **وقولنا**. لتمام الكلام متعلق بالسكوت: أي السكوت اختيارا؛ لأن الكلام قد تمّ. والمراد بالوقف الاختيارى ما يقصد لذاتـه: أي للاستراحة بعد تمام الجملة، لا ما يقصد لشيء آخر كاختبار الشخص بأنـه هل يحسن الـوقف على نحو عَمّ؟ وفيم؟ وبم؟. ويسمى الاختياريّ، وكالانكار لخبر المخبر، فيؤتى بالكلام مشتملا على الاستفهام الانكـارى، ويسمى الـوقف انكـاريا. نحو قولك لمن قال: حضر بكرٌ: أبكرُنيهْ؟ ورأيت بكرا: أبَكْرَنيهْ، ومررت ببكر: أبكرِنيه. ونحو هذا مما يذكر في باب (الحكاية)؛ وكالاستفهام المقصود به تعيين مبهم. نحو قولك: مَنُوْ ومَنـاَ ومَنىِ ؟ لمن قال: جاءنى إنسـان، وأكـرمت إنسـانا، وعطفت على إنسـان. ويسمى هذا الـوقف الاستثبـاتى؛ وكـالتذكر لما غاب عن ذهن

المتكلم من باقي اللفظ. ويسمى التذكرى. نحو قولك في جاءَ، ويقولُ، وفي الـدارِ: جاءا، ويقولو، والدارِى. فإن لم يُقصد التذكر لم يجز الإتيان بحرف من جنس حركة ما قبله، بل يتعين الوقف بالسكون. وكالترنم كقول الشاعر:

أقـلِّى الـلوم عاذلَ والعتـابـنْ   وقـولى إن أصبتِ لقـد أصـابنْ

ويسمى الوقف الترنُّمى. فهذه أنواع من الوقف خاصة، والمعرّف هو الوقف العام، الذي يقصد به المتكلم الاستراحة عند تمام معنى الكلام. وهـو يكـون في الاسم والفعـل والحـرف. أما الحرف فلا يوقف عليه إلا بالسكون. نحو: لكنْ وأنْ ولعلْ، وأما الاسم والفعل فللوقف عليهما أحكام تتنـوع إلى أنواع سبعة. وهي السكون والرّوْم والاشمام والابدال والزيادة والحذف والنقل. والمراد بالزيادة ما يشمل التضعيف والاتيانَ بهاء السكت وزيادة حرف. وهذه الأنواع تختلف في الحسن وفي المحل الذي تكون فيه. وسيأتي ذلك مفصلا في كلام الناظم رحمه الله تعالى. وسأُضطر إلى عَنْونة هذه المحال، كما صنعت في التصغير والنسب؛ لسهولة التحصيل، ودفع السأَم عن النفس من طول الكلام، فأقول :

الوقف على المنـــوّن

قال الناظم :

تنـوينـاً اثـر فتـحٍ اجعـل ألفـاَ   وقـفـاً وتِلْوَ غير فتـحٍ احـذِفـاَ

يعنى أنه إذا وقف الاسم المنون غير المختوم بتاء التأنيث أو الألف. نحو: عنبٍ فإن كان مرفوعا أو مجرورا حُذف تنوينه وسكِّن آخره. فتقول:

هذا عِنَب، ونظرت إلى عِنَب. بسكون الباء. وإن كان منصوبا أو مفتوحا نحو: أكلت عنبَاً، ونحو إيهاً وَوْيها ـ اسمى فعل الأول بمعنى انكفف، والثاني بمعنى أعجبُ ـ أبدل تنوينه ألفا؛ لأنها أقرب إلى التنوين من حيث إن كلا منهما فيه طول. وهذه لغة أكثر العرب. وهي الفُصْحى. ودون هذه لغتان: **(الأولى)** لغة ربيعة. وهي حذف التنوين وإسكان الآخر في جميع الأحوال حتى النصب، فيقولون: أكلت عنب بالسكون. **(الثانية)** لغة الأَزْد. وهي: إبدال التنوين واوا بعد الضمة، وألفا بعد الفتحة، وياء بعد الكسرة، فيقولون: هذا عِنَبُو، وأكلت عنبا، ونظرت إلى عنبى .

أما المنون المختوم بتاء التأنيث. نحو فتاة فالأفصح فيه إبدال التاء هاء في الوقف في جميع أحواله. وبعض العرب يقف عليه بالتاء كما سيأتي بعد، فيقول: فَتاتْ، وقليل من هؤلاء يُبدل من التنوين ألفا في النصب فقط، فيقول: رأيت فَتاتا .

وأما المقصور المنون. نحو: فتًى فيوقف عليه بالألف عند جميع العرب في الأحوال الثلاث. وقد اختلف النحاة في حقيقة هذه الألف على ثلاثة مذاهب :

الأول : أنها بدل من التنوين الذي لم يحذف. وهو مذهب المازنى ومن تبعه. وكلام الناظم هنا يحتمله؛ لأن الألف بعد فتح .

الثاني : أنها الألف المنقلبة عن لام الكلمة في الأحوال الثلاث، وأن التنوين حذف، فعادت الألف. وهو مذهب كثير من النحاة، ونقله ابن

الباذَش[1] عن سيبويه والخليل، ومال إليه الناظم في كافيتّه وشرحها. قال في الشرح: «ويقوى هذا المذهب ثبوت الرواية بإمالة الألف وقفا والاعتداد بها روِيّا. وبدل التنوين غير صالح لذلك». انتهى كلامه. **قلت**: ومثال الإمالة قراءة حمزة: ﴿**أيحَسَبُ الإنْسَانُ أن يُتْرَكَ سُدًى**﴾ بإمالة الألف. ومثال الاعتداد بها رَوِيّا قول الشَّمّاخ بن ضِرار الغَطَفانى يمدح عبد الله بن جعفر بن أبي طالب:

إنك يابن جَعْفرٍ نعم الفتَى ... ونِعْمَ مأْوَى طارقٍ إذا أَتَى

وربَّ ضيفٍ طَرق الحيَّ سُرَى ... صادفَ زاداً وحديثاً ما اشتهى

إن الحديث جانبٌ من القِرَى ... ثم اللحافُ بعد ذاك في الذَّرَى[2]

والاجماع منعقد على أن الألف المبدلة من التنوين في نحو (بِشراً) لا تقع في روى الشعر مقابلة لألف نحو فتى، وأن الروى في الأول هو الراء. وقصيدته رائية، وفي الثاني هو الألف. وقصيدته مقصورة. وقد رجح العلامة الرضى هذا المذهب تبعاً للسيرافى شارح الكتاب.

الثالث: قياسه على الصحيح المنون. فالألف في الرفع والجر بدل من لام الكلمة، وفي النصب بدل من التنوين. وهو مذهب أكثر النحويين، ونسبه بعضهم إلى سيبويه أيضا. وقد خطأ الرضى هذه النسبة، وقال إنه مذهب أبي على الفارسى في التذكرة، وقد رجع عنه في غيرها، ومال إلى

---

(١) وهو علي بن أحمد الأنصاري الغِرْناطى. كان أوحد أهل عصره اتقاناً ومعرفة وفضلا. شارك غيره في علم الحديث والرجال، وتفرد بعلم العربية، وكان مع هذا حسن الخط، متمسكا بالدين، مع الزهد والانقباض عن أهل الدنيا. ولد بغرناطة من بلاد الأندلس سنة ٤٤٤هـ، ومات بها سنة ٥٢٨هـ.

(٢) الذرى كالحصى: الكنَفُ والجانب.

موافقة المازنى صاحب الرأى الأول؛ لما ظهر من عدم اتجاهه، وبيان هذا أن هذا الرأى مبنى على أنك وقفت على الكلمة (فتى) مثلا بحذف التنوين وسكون الياء في الرفع والجر، كما يفعل بالصحيح، وعدم حذفه في النصب، ثم أعللتها بعد الوقف بقلب الياء ألفا؛ لأن سكونها عارض، فكأنها متحركة. وهذا في الرفع والجر، وبإبدال التنوين ألفا في حال النصب. قال الرضى وهذا كله خبط؛ لأن الكلمة معلة قبل الوقف عليها: بقلب لامها ألفا وحذفها للساكنين. فظهر وجه بطلان هذا المذهب! ولم يبق إلا الرأيان: الأول والثاني. وثمرة هذا الخلاف الطويل العريض ترجع إلى الإعراب، فعلى أن الألف لام الكلمة تعرب الكلمة بحركات مقدرة على هذه الألف، وعلى أن الألف مبدلة من التنوين تعرب بحركات مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين.

ثم اعلم أنه لا خلاف بين العلماء في أن ألف المقصور غير المنون كأعلى والفتى ـ في الوقف ـ هي ألفه في الوصل، وأنها لا تحذف إلا في ضرورة الشعر؛ تشبيهاً لها بالياء[1]. كقول لبيد رضي الله عنه:

وقَبِيلٌ من لُكَيْزٍ شاهِدٌ   رهطُ بنِ مرجومٍ ورهطُ بنِ المُعَلْ

يريد ابن المعلّى. والقبيل الجماعة من قبائل شتى، أو من أب واحد، ولُكَيْز أخوشنّ وابن مرجوم وابنُ المعلّ من أشراف عبد القيس[2]. هذا ومما

(١) قالوا: وهو من أقبح الضرورات الشعرية؛ لأن الألف أخف من الياء التي حذفت للضرورة كثيراً.

(٢) انظر شرح شواهد الشافية للعلامة البغدادى ص ٢٠٧.

يتصل بالوقف على المنصوص المنوّن ـ الوقف على (إذنْ) الجوابيّة[1]. وإلى هذه القاعدة أشار الناظم بقوله :

وأشبهت إذاً مُنَّوناً نُصِبْ فألفاً في الوقف نونُها قُلِبْ

أقول : اختلف العلماء في الوقف على كلمة (إذاً) في غير القرآن الكريم، أما فيه فيوقف عليها بالنون باتفاق القراء السبعة، وتكتب بالألف بإجماع العلماء. فمذهب الجمهور الوقف عليها بالألف؛ لشبهها بالمنوّن المنصوب. وذهب بعضهم إلى أنه يوقف عليها بالنون؛ لأنها بمنزلة (أن) المصدريّة. أما رسمها في الخط فقد اختلفوا فيه على ثلاثة مذاهب :

(أحداها) أن تكتب بالألف، وهو مذهب الجمهور. فقد رسمت في المصحف كذلك .

(ثانيها) أن تكتب بالنون. وإليه ذهب المبرد وكثير من العلماء. ويؤثر عن المبرد أنه قال: أشتهى أن أكوىَ يد من يكتب إذن بالألف؛ لأنها مثل أن ولن ولا يدخل التنوين في الحَرْف .

(وثالثها) التفصيل : فإن أهملت كتبت بالألف، وإن أعملت كتبت بالنون هذا ما قاله الأشمونى في هذا الموضع. وما قاله في نواصب المضارع عكس هذا. وهو ما ذهب إليه الفراء، ومثله في المغنى. وهو المتّجه؛ لأنها إذا أُهملت نحو إذن أخى يكرمُك، جواباً لمن قال: أريد أن أزورَك ـ تلتبس بإذا الظرفية الشرطية. لو كتبت بالألف، وإذا عملت النصب في المضارع لا تلتبس بها .

(١) لذلك قدمت هذا البيت على البيت الآتي .

ثم اعلم أن الخلاف في رسمها مبنيّ على الخلاف في الوقف عليها: فمن وقف عليها بالنون كتبها في الخط بالنون، ومن وقف عليها بالألف كتبها في الخط بالألف .

الوقف على هاء الضمير

قال الناظم :

واحـذف لوقفٍ في سوى اضطرار صلةَ غير الـفـتـح في الاضـمار

أي : إذا وقفت على هاء الضمير الموصول بحرف لين ساكن من جنس حركة ما قبله. نحو : أكرمتهُ وقلت لهُ، واحتفيت بهِ، ونحو : رأيتها ومررت بها ـ فإنك تحذف صلة الهاء المضمومة والمكسورة، وتقف عليها بالسكون، وتُبقى صلة الضمير المفتوح، وتقف عليه بالألف. وقد جاء حذف هذه الألف في الاختيار شذوذا، كقول بعض أناس من طيِّىء: والكرامة ذاتُ أكرمكم الله بَهْ، يريد بها حذف الألف، ونقلَ حركتها إلى الباء، وسكن الهاء في الوقف، كما جاء إثبات صلة غير الفتح في الضرورة شاذا أيضاً. كما في قول رؤبة :

ومَـهْـمـهٍ مُغْـبَرَّةٍ أرجـاؤُهُ كأن لون أرضـه سماؤُهُ

وقول الشاعر، وهو من شواهد النحاة :

تجاوزتُ هِنْـداً رَغْبـةً عن قتـالِـهِ إلى مَلِكٍ أعـشـو إلى ضوء نارِهِ

فإن كان حرف اللين متحركا نحو : هُوَ وهِيَ وقف عليه بالسكون، لا بحذف الواو والياء، لتعاصيهما عن الحذف بالحركة .

واعلم أن ما ذكرته في حكم صلة غير الفتح خاص بالضمير الذي قبله متحرك، كما تقدم في الأمثلة. فإن كان قبل الهاء في هذه الحال ساكن ثابت أو محذوف للجزم أو لبناء الفعل. جاز في الاختيار حذف الصلة وإثباتها، فتقول في الوقف: عَنْهْ وعنهُو، وعَلَيْهْ، وعَليْهِى، وخُذْهْ وخُذْهُو، ولم يَسْمْ ولم يَسْمُو، ولم يَرْمْ ولم يَرْمِى، ولم يَسْعْ ولم يَسْعَى، واسْمْ وارْمْ واسْعْ، واسمُــوا وارْمِى واسْعَى. قالـه الشـاطبى. وإذا وقف على ما ختم بميم الجمع. نحو: علمتم وعرفتهم. ومررت بهم. فليس فيه إلا السكون عند من يحذف صلة الضمير في الوصل. أما من يثبتها فيه، فيقول: علمتمو فضله، وعرفتهمو أمس، ومررت بهِمِى أو بهِمُو ضُحًى ـ فانه يقف بالواو أو الياء. والـوقف بسكون الميم أفصح. وهو أشهر لغات العرب. (سيبويه جـ ٢ ص ٢٩٤ ـ وابن يعيش ج٩ ص ٨٦ ـ ٨٧).

الوقف على المنقوص

قال الناظم:

وحَـذْفُ ياالمنقوصِ ذى التنوين ما لم ينـصبَ اوْلَى من ثبــوتٍ فاعلما
وغـيرُ ذى التنوين بالعكس، وفِى نحــوِ مُرٍ لزومُ ردِّ الــيا اقْـتُـفِـى

أفاد كلامه ـ رحمه الله ـ أن المنقوص قسمان: مُنوّن وغير منوّن. ولكل منهما في الوقف أحكام تخصه:

١ ـ **المنقوص المنوّن**: إذا كان منصوباً نحو: أكرمت قاضيا وقف عليه بإبدال تنوينه ألفا؛ كما مر في الوقف على المنصوب المنون.

وإن كان مرفوعا أو مجروراً غير محذوف العين. ومنه قوله تعالى: ﴿**فاقض ما أنت قاضْ**﴾ في قراءة حفص. هذا مذهب سيبويه وكثير من النحاة. وهو المختار[1]؛ ويجوز الوقف عليه برد الياء. ومنه قوله تعالى في قراءة ابن كَثير: ﴿**ولكلٍّ قومٍ هادِى**﴾. ﴿**وما لهم من دونهِ منْ والِى**﴾. ﴿**وما عندكم ينفدُ وما عند الله باقِى**﴾. وسيأتي حكم محذوف العين.

٢ ـ المنقوص غير المنوّن: يوقف عليه بعكس المنون: أي فيه وجهان: حذف الياء وإثباتها، والإثبات أوْلى ما لم يكن منصوباً، فإن كان منصوبا تعين الإثبات قولا واحدا، كما تعين هناك إبدال التنوين ألفا في كل لغات العرب، ما عدا ربيعة.

وهذا النوع من المنقوص يشمل أربعة أشياء:

الأول: المعرف بأل. نحو القاضى ـ فإن كان مرفوعا أو مجرورا جاز في الوقف عليه وجهان: الإثبات، وهو أولى، فتقول: حضر القاضي والتقيت بالقاضي، والحذف. وهو قليل. فتقول: حضر القاضْ والتقيت بالقاضْ. ولا يعترض على القلة بوروده في القرآن كقراءة غير ابن كثير ﴿**وهو الكبير المتعال**﴾. و﴿**يومَ التّناد**﴾ لأن القرآن سنة متبعة. فهو من قبيل القليل في القياس الفصيح في الاستعمال. ومثل هذا لا يضير وقوعه في القرآن؛ فقد جاء فيه جمع عَيْن على أعين. والقياس عُيون.

---

(١) وجه اختياره أن الياء محذوفة في الوصل، وأن آخره محرك منون، فالمناسب أن يعطى حكم الصحيح. وهو حذف حركته وتنوينه، والوقف عليه بالسكون.

وإن كان منصوبا فقد قدمت لك حكمه. وهو الوقف عليه بإثبات الياء ساكنة وجها واحداً. فتقول: أكرمت القاضى .

الثاني : المعرف بالنداء. نحو : ياقاض. وفي الوقف عليه وجهان: (الإثبات). وإليه ذهب الخليل. فتقول: ياقاضِى ؛ لأن الحذف خلاف الأصل، ولم يكثر في كلامهم حتى يكون راجحا. و(الحذف) وإليه ذهب يونس وسيبويه ؛ لأن آخر المنادى محل حذف. ولذلك دخل عليه الترخيم.
أقول : والرأى الأخير أرجح ؛ لأن المنقوص حينئذ كالصحيح المضموم. نحو : يازَيدُ. فالمناسب أن يعطى حكمه .

الثالث : ما ذهب تنوينه لمنع الصرف. نحو : جوار. فإن كان مرفوعا أو مجرورا جاز في الوقف عليه الحذف والإثبات. وهو أفصح. كما في الهمع. وإن كان منصوبا. نحو عرفت جوارىَ فحكمه حكم المعرف بأل، وقد عرفت قريبا أنه يوقف عليه بسكون الياء .

الرابع : ما حذف تنوينه للإضافة. نحو: قاضى القضاة. وحكمه في الوقف حكم المنقوص المنون في الأحوال الثلاث. وسر هذا أن الإضافة لما زالت بالوقف عاد إليه ما ذهب بسببها. وهو التنوين، فجاز فيه ما يجوز في المنوّن، على ما وضحته لك سابقا .

واعلم أن المنقوص المنون المحذوف العين نحو مُرٍ اسم فاعل أرى يُرى، وكذا الفعل المسمّى به من مضارع المثال الناقص نحو يَفٍ. أصله يفِىُ. أعل اعلال جوارٍ، ونوِّن للتعويض عن اللام المحذوفة ـ إذا وقف عليها وجب ردّ لامها، فتقول: هذا مُرى، وعرفت مُرِيَا، ونظرت إلى

مُرِى، كما تقول: أقبل يَفِى، وأكرمت يَفِى، وجلست مع يفى. وواضح أن يفى ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل. وإنما وجب رد اللام فيهما خشية الاجحاف ببنية الثلاثى؛ إذ لو لم تردَّ اللام لم يبق في الاسم من أصوله إلا حرف واحد. وهو الفاء في الأول، والعين في الثاني. وإلى هذه القاعدة أشار الناظم بقوله:

.... وفى نحـو مُرٍ لزومُ ردّ اليا اقتُفِى

وإلى هنا انتهى الكلام على قواعد الوقف على الكلمات الساكنة الآخر.

الوقف على المتحـــرك

قـــال:

وغـيرَهـا الـتـأنيث من مُحرَّكِ ... سكِّنه أوقف رائمَ التَّحـرُّكِ
أو أشمِم الضمـة أوقف مُضْعِفـا ... ما ليس همزاً أو عليلا أن قَفـا
محرَّكـاً وحـركـاتٍ انـقُـلا ... لسـاكـنٍ تحريكُـه لن يُحْظَلا
ونقـلُ فتـحٍ من سوى المهموزِ لا ... يراه بَصْرِيٌّ وكـوفٍ نَقَـلا
والـنقـلُ أن يُعْـدَم نظيرٌ مُمتنـعْ ... وذاك في المـهـمـوز ليس يمـتنـع

أقــول: يريد أنك إذا وقفت على المتحرك بحركة غير عارضة إن كان غير هاء تأنيث ـ فلك في الوقف عليه خمسة أوجه. وهي: الإسكان، والرَّوْم، والإشمام، والتضعيف، والنقل. أما الحركة العارضة فلا يوقف عليها إلا بالسكون وحده. نحو كسرة التاء في قالت امرأة، وكسرة الذال في يومئذٍ، فيقال فيهما: قالتْ ويومئذْ في الوقف. وأما هاء التأنيث فكذلك: أي

ليس فيها إلا الإسكان. وإنما سميت هاء التأنيث مع أنها تاء في الوصل، لأنها تؤول في الوقف هاء، فتقول: هذه فاطمهْ.

واعلم أنه لا يوقف بكل هذه الأوجه، على كل متحرك مقيدّ بما ذكرنا، بل لها مواضع خاصة، وشروط يجب تحققها في هذه المواضع. وإليك تفصيل ذلك موضحا بالأمثلة:

الإسكان: هو عدم الحركة، وقد جرت عادة علماء النحو القُدامى أن يضعوا علامات في الخط تدل على كل وجه من أوجه الوقف الخمسة. فعلامة الإسكان خاء (خ) فوق الحرف. نحو هذا خالدْخ. وهو يجعلْ خ. وهي إشارة إلى خفيف؛ لأنه أخف أنواع الوقف؛ إذ هو استراحة محضة، ولذا وقع في كلامهم أكثر من الرَّوم والإشمام والتضعيف والنقل. لهذا اعتبره العلماء أصلا في الوقف.

وهو يجوز في كل متحرك، إلا في المنصوب المنون على لغة غير ربيعة. أما هم فقد عرفت أنهم يسكنون آخره. قال أعشى مَيْمون:

إلى المــرء قَيْسٍ أُطيل السُّرَى وآخُــذُ من كلِّ حَيٍ عُصُــمْ

قيس هو ابن مَعْدى كَرِب. وعُصُم: أي عُهُود. مفردها عِصام. وهو في الأصل وكاء القِرْبة تربط به. ثم استعير للعهد. والشاهد تسكين ميم عُصُم على لغة ربيعة، مع أنه مفعول لآخُذ.

الــرَّوم: هو أن تأتي بالحركة خفية، وسمّى روما؛ لأنك تروم الحركة مختلساً لها ولا تُتمها. فهو حالة متوسطة بين الحركة والسكون؛ ولذلك يدركه الأعمى غير الأصم؛ لأن في آخر الكلمة صُوَيْتاً خفيفا، والبصيرُ أيضا؛

لرؤيته حركة الشفتين. وعلامته خط قدام الحرف هكذا. أخوكِ بكر ـ ويكثر في المضموم والمكسور، ويقلّ في المفتوح. نحو رأيتُ النَّهر وأحمدَ، حتى قال بعدم جوازه فيه أكثر القرّاء . أما المفتوح المنون نحو بكرا فلا يجوز الرَّم فيه إلا على لغة ربيعة .

الإشمام : هو ضم الشفتين بعد الإسكان، ولا يكون إلا في المضموم والمرفوع[1]. نحو: هذا أحمد، وجاء عمْرو. وعلامته نقطة قدّام الحرف هكذا: (أحمد). (عَمْرو). والغرض منه تصوير مخرج الحركة للناظر؛ ليعرف أن الذي سقط في الوقف ضمة، ولذا لا يدركه إلا البصير؛ لأنه ليس فيه حركة، لا ظاهرة ولا خفية. ولما كان أضعفَ من الروم في البيان جعلوا علامته النقطة التي هي جزء من الخط. وبعد فإن الوقف بالروم أو الإشمام لا يحسنه إلا الذين أخذوا كيفيتهما بالتلقِّى من أفواه القرّاء .

التضعيف : وهو تشديد الحرف الموقوف عليه. وعلامته رأس شين فوق الحرف هكذا: رأيت القمرْش. والغرض منه الإعلام بأن هذا الحرف الأخير متحرك في الوصل، وأن الحرف الساكن المدغم هو المجلوب للوقف. وهذا النوع من الوقف ومثله النقل قليلان في اللغة. ولم يرد التضعيف في القرآن إلا عن عاصم في كلمة واحدة. وهي ﴿**مُسْتَطَر**﴾ في سورة القمر. ولم يرد النقل الآتى بعدُ في القرآن إلا عن أبي عمرٍو في كلمة أيضا. وهي «الصّبرْ» في قوله تعالى : ﴿**وتَوَاصَوْا بالصَّبر**﴾. وقد سبق أن أكثر أنواع الوقف هو الإسكان، ويليهما الرّوم والإشمام، وقد وقعا في القراءات في مواضع من القرآن .

---

(١) أي بحركة أصلية، وهي الضمــة .

ثم اعلم أن الوقف بالتضعيف لغة بنى سعد خاصة. وهو مشروط عندهم بشروط ثلاثة :

الأول : ألا يكون الحرف الموقوف عليه همزة. فلا يجوز في مثل رشأ وخطأ ؛ لأن تضعيف الهمزة طرفاً يجعل النطق بها كالتَّهوُّع ؛ ولذا لم تضعف إلا وهي عين. نحو سآل. ومع هذا فقد خفف الفتح من ثقلها .

الثاني : ألا يكون حرف علة. فلا يجوز في نحو رضى وسَرُو والقاضى والفتَى ؛ لثقل التضعيف في الياء والواو، وتعذره في ألف اللينة .

الثالث : أن يكون ما قبل الآخر محركا. فلا يجوز في مثل: فجْر وشمسْ وزيدْ ؛ لئلا تلتقى بالتضعيف ثلاثة سواكن !

ومثال ما تحققت فيه الشروط نحو: جعفَرْش وقنفُذْش وزَبَرْجَدْش، ونحو: شجرْش وعِنَبْش ورَجُلْ ش. وهذا معنى قوله: أوقف مضعفاً ـ إلى قوله: إن قَفا محرَّكاً .

النقل : هو تحويل الحركة إلى الساكن قبلها، فيسكن الآخر. وعلامته عدم العلامة. نحو: هذا بكُرْ، وجلست على أرِضْ. قال عبد الله بن ماويّة الطائى :

أنا ابن ماويّةَ إذ جَدّ النَّقُرْ وأقبل الخيل أثابِيَّ زُمَرْ(١).

ماوية اسم أم الشاعر. والنقُر النَّقرْ. وهو صوت من طرف اللسان،

(١) يقول : أنا شجاع في هذا الوقت. وأثابى جمع أُثبِيَّة كأُضْحِيَّة. وهي الجماعة. وسمع فيها ثُبة كحُمة .

وما يليه من أعلى الحنك يسكّن به الفرس إذا اضطرب بفارسه. وقال زياد الأعجم :

عجبت والدهرُ كثيرٌ عَجَبُهْ من عَنَزيٍّ سبَّني لم أَضْرِبُهْ

الشاهد في النقُر ولم أضربُه، كما لا يخفى. قال سيبويه(1) : ومن ذلك قولهم: ضَرَبَتُهْ، واضْرِبُهْ، وقَدُهْ: أي حَسْبُه، ومِنُهْ وعَنُهْ. سمعنا كل ذلك عن العرب قلت : ولا يزال أهل البلاد المصرية يستعملون هذه الأفعال وما شاكلها على هذه اللغة. وهو نطق عربى صحيح. وقد قدمت لك أنه قليل كالتضعيف. لكن النقل يكثر في المهموز. والسر في قلته أنهم كرهوا نقل حركة الإعراب أو البناء التي حقها أن تكون في الآخر ـ إلى الوسط الذي ليس محلاً للإعراب ولا للبناء. وللوقف بالنقل على غير المهموز شروط :

الأول : أن يكون ما قبل الآخر ساكنا. نحو: بكر وحْمل وقفُلْ. ليتسنى قبوله الحركة المنقولة إليه. فلا نقل في مثل عِنَب ورجُل وكبِد. لتعاصى المحرك عن قبول حركة أخرى .

الثاني : أن يكون ذلك الساكن مما لا يتعذر تحريكه أو يستثقل. فلا نقل في نحو كتاب ويشدّ؛ لتعذر تحريك الألف، وفك المدغم بدون ضرورة تدعو إلى الفك؛ ولا في مثل: يقول ويبيع؛ لأن الحركة تستثقل على الواو والياء .

الثالث : أن يكون الحرف المنقول عنه صحيحا. فلا نقلَ في نحو ظبى ودلو؛ لما يلزم عليه من وقوع الياء بعد ضمة، والواوِ ساكنة آخراً بعد

---

(1) جـ ٢ ص ٢٨٧ .

ضم في حال الرفع، ومن قلبها ياء لكسر ما قبلها في حالة الجر. وحملت حالة الجر في اليائى على حالة الرفع .

الرابع : ألا تكون الحركة المنقولة فتحة. وهذا مذهب البصريين. فلا نقلَ عندهم في نحو رأيت بكراً، وأكلت الخُبزَ؛ لما يلزم عليه من حذف ألف التنوين في المنون، وحُمل غير المنون عليه. ومذهب الكوفيين جواز ذلك في المنون وغيره. أما المنون فلم أعرف لهم وجها لجواز نقل الحركة فيه! وأما غير المنون كالخبز وهندَ؛ فلأنه في نظرهم كالمرفوع والمجرور .

ومحل هذا الخلاف في غير المهموز. أما هو فيجوز نقل الفتحة فيه اتفاقا منونا وغير منون، فتقول: عرفتُ الخَبَأْ: أي ما خبىء، وأكرمت الرِّدَأْ: أي المعين، وكرهت البُطَأْ. ويجوز لك أن تحذف أل مع النقل، فينقلب التنوين ألفا. وإنما اغتفروا نقل الفتحة من الهمزة لثقلها في ذاتها، وإذا انضم إلى هذا سكون ما قبلها ازداد الثقل! وإلى هذا يشير قوله : ونقلُ فتحٍ - إلى قوله: وكُوفٍ نَقَلا .

الخامس : ألا يؤدى النقل إلى بناء لا نظير له في العربية أو نادر فيها. فلا نقل في مثل: هذا جِذْع باتفاق العلماء؛ فإنه يؤدى إلى بناء (فِعُل). وهو مفقود في الأسماء والأفعال؛ ولا في نحو: انتفعت بقفْل؛ لأنه يؤدى إلى بناء (فُعِل). وهو نادر في الأسماء .

وهذا الشرط خاص بغير المهموز كما مثلنا. أما المهموز فلا يمتنع ذلك فيه ولو أدى إلى عدم النظير؛ لما سبق بيانه من ثقل الهمزة. وعلى هذا تقول: هذا رِدُء، ومشيت ببُطِئ. وإلى هذا يشير قوله : [والنقل إن يعدم نظير] البيت .

واعلم أنه بعد نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ـ تصرف العرب في الوقف على كلمتها كمايلي :

الحجازيّون يحذفونها، ويقفون بالإسكان أو الرَّوم أو الإشمام أو التضعيف بشروطها ـ على الحرف الذي يحمل حركتها، فيقولون: هذا الخب مثلا بالأوجه الأربعة.

وغيرهم لا يحذفها، بل منهم من يثبتها ساكنة، فيقول: هذا الخَبْأْ، وعرفت الخَبْأْ، وعثرت على الخَبْأْ. ومنهم من يبدلها بمُجانس الحركة المنقولة، فيقول: هذا الخَبُو، وعرفت الخَبا، وعثرت على الخَبِى .

خاتمة النقل : ورد في لغة لَخْم الوقف بنقل الحركة إلى المتحرك قال الشاعر، وهو من شواهد النحاة :

من يأتمر للخير فيما قَصَدُهْ تُحْمَدْ مساعيه ويُعْلمْ رَشَدُهْ

يريد قَصَدَهُ، فوقف بنقل الضمة إلى الدال بعد سلب حركتها. وأنشد الجوهرى لبعض الرُّجّاز :

ما زال شَيْبانُ شديداً هَبَصُه حتى أتانا قِرْنُه فوقَصُهْ

الهَبَص النَّشاط، وفعله كفرح. وقصَه: كسر عُنُقَه .

وفي التصريح أنه يجوز الوقف على نحو ضَرَبَهُ بنقل الضمة في الشِّعر، فتقول: ضَرَبُهْ. قال: وقد استعملته العامة في النثر. ومن لغتهم الوقف على هاء الغائبة بحذف الألف ونقل حركة الهاء إلى المتحرك قبلها كقول الشاعر:
[كنتُ في لخمٍ أخافَهْ]

أراد أخافُها، فصنع به ما صنع بقصَدُه .

الوقف على تاء التأنيث

قال الناظم :

في الـوقف تا تأنيث الأسمِ ها جُعـلْ   ان لم يكن بســاكن صحَّ وُصــلْ
وقـلَّ ذا في جمع تصـحيحٍ ومــاَ   ضاهَى وغـيرُ ذَيْن بالعكس انْتَمَى

أقــول : هذا محتز قوله فيما مضى : [وغيرَها التأنيث من محرَّك] .

ومعناه أنك إذا وقفت على تاء التأنيث في الاسم فلها أحكام تتبع حالاتها .

فإن كان ما قبلها متحركا حقيقة نحو : عنبة وفاطمة ، أو حكما بأن كان ساكنا معتلا وهو الألف لا غير. نحو : فتاة وزكاة ـ فالأفصح إبدال هذه التـاء هاء؛ للفـرق بينها وبين الأصلية. في نحو بيت وقُوت، ويقل الوقف عليها بالتاء. ومنه قول بعضهم : ياأهل سورة البَقَرتْ، فقال مجيب : ما أحفظ منها ولا آيتْ؛ وقول أبي النجم :

والله أنـجــاك بكـفَّـىْ مَسْـلَمتْ   من بعــدِ ما وبعـدِ ما وبعـدِ مَتْ
كانت نفـوس القوم عند الغَلْصَمَتْ(١)   وكــادت الحــرّة أن تدعــى أَمَــتْ

كررت (بعـد) للتهويل، ومَت أصلها (ما) قال ابن جنى : أبدلت الألف هاء، ثم أبدلت الهاء تاء؛ تشبيها لها بهاء التأنيث. وعلى هذه اللغة كتبت في المصحف تاء هكذا : «إنَّ شجرت الزَّقُّوم». «وامرأت نوح وامرأت

(١) الغلصمة طرف الحُلقــــوم .

لوط». سواء في ذلـك عند من وقف عليها بالتاء. وهم: نافع وابن عامر وعاصم وحمزة، أو بالهاء. وهم: ابن كثير وأبو عمْرو والكسائى .

وإن كان قبلهـا ساكن صحيح. نحو بنت وأخت، وكَيْت وذَيْت ـ وجب تصحيح هذه التـاء، والوقف عليها بالسكون؛ لأنها أقرب إلى تاء جِبت وسحت؛ إذ هي لإلحاق ما ذكر بحِمْل وقُفل وشمس .

وإن كانت في جمع تصحيح لمؤنث نحـو مسلمات، أو مضـاهٍ له في المعنى كأولات، أو بحسب الأصل كعرفات، أو في التقدير كهيْهات؛ إذ هو مفروض أنه جمع هَيْهة، وقيل هو مفرد. وأصله هَيْهية. وهذا أقرب ـ فالأفصح الوقف عليها بالتصحيح عكس هاء التأنيث. ويقل الوقف عليها بالهـاء، بل صرح بعض العلماء أنه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه. من ذلك قولهم: دفْنُ البنـاهْ من المكـرُمـاهْ، وقـولهم: كيف الإخْوة والأخَواهْ، وقرأ الكسائى : «هَيْهاه لما توعدون»، فوقف بالهاء على لغة من يكسر تاء هيهات من العـرب، وبـالتا على لغة من فتحها. هذا. وبقى حكم التاء في غير الاسم. كتاء قامت وأكَلَت، وتاء رُبَّت وثُمَّت. وحكمها في الوقف حكم تاء بنت ونحوها. وإنما لم تبدل تاء الفعل والحرف هاء؛ لأنها في الفعل لتأنيث غيره، وفي الحرف كجزء منه. وهو مبنى على الجمود المحض. وأجاز ابن مالك في شرح الكافية أن يوقف على تاء رُبّت وثُمّت بالهاء؛ قياسا على ما سمع من قول العرب في لاتَ: لاه وردَّه بعض المحققين بأن الإبدال في لات شاذ، فكيف يقاس عليه؟!

هذا شرح معنى بيتى الناظم، ولا يصعب عليك بعد هذا الإيضاح أن تأخذ هذه الأحكام من النظم .

الوقف بهـــــاء السكْت

وهي الهاء في نحو: قِهْ. سميت هاء السكت؛ لأن الواقف يسكت عليهـا دون آخـر الكلمة؛ ولذا كانت من خواص الوقف. والغرض منها التوصل إلى بقاء الحركة في الموقوف عليه، كما توصلوا إلى بقاء السكون في الابتداء بهمزة الوصل. ويطرد الوقف بها في ثلاثة مواضع : **(الأول)** الفعل المعـل بحـذف آخره. **(الثاني)** ما الاستفهامية المجرورة. **(الثالث)** المبنى المحرك حركة بناء غير عارض. وإليك تفصيل هذه المواضع على ترتيب كلام الناظم :

الموضع الأول : **الفعل المعل** : قال :

وقِفْ بها السكت على الفعـل المعلّْ بحـذف آخـرٍ كأعطِ من سألْ
ولـيس حتـما في سوى ماكَـعِ أوْ كيعِ مجزومـاً فراع مارعَـوْا

أقــول : إذا أُعل الفعل بحذف آخره، ولم يبق منه إلا حرف واحد، وأُريد الوقف عليه ـ وجبت هاء السكت عند الوقف. نحو: قِ، وعِ ، ورَ. أفعال أمر من وقَى ووَعَى ورَأى. فتقول في الوقف: قِهْ، وعِهْ، ورَهْ. انظر ص ١٦٩ من «تصريف الأفعال» تجد فيه تصريف ما ذكر .

فإن بقى على أكثر من حرف. نحو: لم يعِ ، ولم يرَ، ونحو: لم يغزُ ولم يخْشَ ولم يرمِ ، ومنه لم يتسنّهْ. على أنه من السنة، وأن لامها واو لا هاء؛ ونحو: أُغْزُ واسْعَ واقضِ . ومنه «اقتَدِهْ» من القُدْوة ـ هذا كله ونحوه يجوز الوقف عليه بهاء السكت. وهو الأجود؛ لبقاء الحركة دالّةً على ما حذف من

اللامات، كما يجوز تركها، والوقف بالسكون. وهو دون الأول؛ لما ذكرنا .

وصريح كلام النـاظم أن نحـو لم يعِ تجب في الـوقف عليه هاء السكت، ولا يجوز الوقف عليه بالسكون. لكن قال ابن هشام في أوضح المسالك (التوضيح): وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على «لم أكُ». «ومن تقِ» بترك الهاء: أي بسكون الكاف والقاف من أكُ وتقِ عند إرادة الوقف عليهما. **أقول**: وهذا تحقيق من ابن هشام نفيس، لولا أنه وافق الناظم على ما ذهب إليه في آخر باب كان من شرح القطر. فسبحان من تنزه عن السهو والخطأ !!

الموضع الثاني : **ما الاستفهامية**. قال :

وما في الاستفهام إن جُرَّت حُذِفْ ... أَلـفُـهـا وأولهـا الهـاء إن تقـفْ
وليس حتـماً في سِوىَ ما انْخفضا ... باسمٍ كقـولك: اقتضاء مَ اقْتضَى

أقــول : يستفاد من كلامه ـ رحمه الله ـ قاعدتان: قاعدة تتعلق بعلم الخط والإملاء، والأخرى بعلم الصرف .

فأما الخطِّية : فهي حذف ألف ما الاستفهامية إن جُرّت، ولم تتركب مع ذا. وهذا الحذف واجب إن جرت بحرف. نحو: عم تسأل؟ ولم تسافر؟ وعلام تعتمد؟ بحذف ألف ما خطا ولفظا. ولا يجوز إثبات هذه الألف إلا في ضرورة الشعر كقول حسان رضي الله عنه :

علامـا قام يشـتِـمُـنـى لئيمٌ ... كخـنـزيرٍ تَمَرَّغ في تُرابِ

وجائز إن جرت بالمضاف: نحو مجىء م جئت؟، وإن شئت. **قلت** : مجىء ما جئت. قاله الشاطبي، ونص عليه سيبويه، إلا أنه قال: الأجود الحذف. وإنما وجب الحذف أو كثر؛ للفرق بين ما الاستفهامية في الإنشاء،

وما الموصولة والشرطية والمصدرية في الخبر، في نحو قولك: سألتُ عما تسألُ عنه، وبما تفرحْ أَفرحْ، وبما تجتهدُ تنجحُ. ولم يحذفوا من الخبرية؛ لأن ألفها في حكم الحشو؛ إذ هي متحصّنة بالصلة التي هي كالجزء من الموصول. بخلاف ألف الاستفهامية، فهي متطرفة حقيقة. والاطراف محل الحذف. هذا. وقال المبرد. بجواز حذف ألف ما الموصلة بشئت، ونقل أبو زيد أن كثيراً من العرب يقولون: سل عم شئت، وأن ذلك عندهم لغة، كأنهم حذفوا لكثرة استعمالهم إياه. وعبر النحاة عن قول المبرد وأبي زيد بالزعم. فكأنهم يستغربون هذه الرواية عن العرب، مع أن المستفيض في اللغة حذف الألف من الاستفهامية ليس غير.

وأفهمَ قولُه. إن جُرَّت أن المرفوعة والمنصوبة لا تحذف ألفها. نحو. ما هذا؟، ونحو: ما صَنَعْتَ؟، ومن الضرورة حذف ألف المرفوعة في قول الشاعر، وهو من شواهد النحاة:

أَلامَ يقــول الــنــاعيان أَلامَــهْ   ألا فانْـدُبـا أهـل النَّـدَى والكرامَهْ

ومفهوم **قولنا**: ولم تتركب مع ذا، أنها إذا تركبت معها، وصارتا اسماً واحداً للاستفهام لم تحذف الألف.

وأما القاعدة الصرفية: فهي الوقف عليها بهاء السكت، وهي تابعة لقاعدة الخط. فما حذفت ألفها لحقتها هذه الهاء، وما لا فلا. وإنما لحقتها حينئذ؛ للمحافظة على الفتحة الدالة على الألف المحذوفة. ولحوق هاء السكت (م) المذكورة **واجب** أن جُرَّت باسم. نحو مجيء م جئت، واقتضاءَ م اقتضيت؟. تقول في الوقف: مَجيء مَهْ، واقتضاء مَهْ. وهذا سؤال عن

صفة المجيء والاقتضاء: أي على صفة جئت واقتضيت وفي المثالين تقديم وتأخير. والأصل: جئت مجيء م، واقتضيت اقتضاء م. ثم قدم المضاف مع (م) لصدارة الاستفهام، وأخر الفعل.

وجائز إن جرت بحرف. نحو عم وفيم وبم ولم. تقول في الوقف عمَّهْ وفيمهْ وبمه ولِمَهْ، وإن شئت وقفت بالسكون، ولم تجتلب هاء السكت. وإنما وجبت الهاء في المجرورة بالمضاف، وجازت في المجرورة بالحرف؛ لأن المضاف كلمة مستقلة، واسم الاستفهام معه كالمنفصل. وهو على حرف واحد فلذا وجبت الهاء؛ أما المجرورة بالحرف فهي متصلة به لفظا وخطا في الغالب، كما قدمت لك في الأمثلة. ومن غير الغالب عَلام وإلام وحَتَّام؟ ومن المعلوم أن حرف الجر لا يستقل بمعناه، فكأنه جزء من المجرور، وكأن (م) في (لِمَ) لم تكن على حرف واحد، بدليل عدم صحة الوقف على الجار بدون مجروره بخلاف المضاف؛ لذلك جازت الهاء.

الموضع الثالث: **المبنى بناء لازما**. وفيه قال الناظم:

ووصْلَ ذى الهاء أجِزْ بكل ما حُرِّك تحريكَ بناءٍ لَزِمَا
ووصلُها بغير تحريك بِنا أُديم شذَّ. في المُدام استُحْسِنا

يعنى أنه يجوز الوقف بهاء السكت على كل ما بنى على حركة بناء لازما، ولم يشبه المعرب. نحو: ياء المتكلم في الاسم والفعل كغلامى ونصرنى، ونحو: هو وهى، والكاف في مثل أكرمتك ـ إذا كانت حركاتهن فتحة، وكيف وأين وأنا فتقول في الوقف: غُلامِيَهْ ونَصَرَنِيَهْ وهُوَهْ وهِيَهْ

وأكرمِتكَهْ وكيفهْ وأيْنهْ وأنَهْ أو أنا بالألف. ومن الوقف بالهاء قوله تعالى : ﴿**ما أغنى عَنِّى ما لِيَهْ هلك عنى سلطانِيَهْ**﴾. ﴿**وما أدراك ماهيهْ. نارٌ**﴾. وقول حسان رضي الله عنه :

إذا ما تَرَعْـرَعَ فينـا الغـلامُ فما إن يُقـالُ له من هُوَهْ

وإنما تلحق هاء السكت ما ذكر محافظة على فتحة البناء؛ إذ ليس لها عامل يدل عليها لو أبدلت سكونا: ولعلك تفهم من هذه القاعدة أن جواز الوقف بالهاء مشروط بشروط ثلاثة :

الشرط الأول : أن يكون اللفظ مبنياً. فلا تلحق المعرب. نحو هذا بكرْ، وهو يضربْ، ولا المبنى الساكن نحو انصر؛ لعدم الحاجة إليها. وشذ لحاقها المعرب فيما حكاه سيبويه عن العرب من قولهم: أعطنى أبْيضَّهْ. يريد أبيضّ، فوقف بالتضعيف، ثم ألحق هاء السكت. ومما يشبه حركة البناء الحـركة التي ليست بإعراب ولا بناء. كحركة نون المثنى وجمع التصحيح لمذكـر، فيوقف عليها بالهاء. نحو: جاء رَجُلانِهْ، وحضر مُسلمونَهْ. نقل ذلك صاحب التصريح عن ابن الضائع[1].

الشرط الثاني : أن يكون البناء لازما. فلا تلحق ما بناؤه عارض غير دائم؛ لأن حركته بحركة الإعراب أشبه؛ لعروضها بسبب يشبه العامل.

---

(١) بالضـاد بالمعجمـة. هو علي بن محمد الكتامى الأشبيلى النحوى. بلغ الغاية في علمى الكلام والعربية. وكان إماما في النحو لا يجارَى. شرح كتاب سيبويه شرحا جمع فيه بين شرحى السيرافى وابن خروف بإيجاز حسن. توفى سنة ٦٨٠هـ. بعد أن ناهز السبعين.

نحو: لا خوفَ على الملتفت، ويامحمدُ، ومِن قَبْلُ ومِن بَعْدُ. وشذ لحوقها (عَلُ) في قول أبي مرْوان الشاعر :

يا رُبَّ يومٍ لىَ لا أُظَــلَّلُهْ أُرْمَضُ من تَحْتُ وأُضْحى من عَلُهْ

الشرط الثالث : ألا يكون المبنى مشبها للمعرب. فلا تلحق الفعل الماضى. نحو: قعد وركب؛ لأنه أشبه المضارع المعرب في وقوعه صفة وصِلة وخبرا وحالا وشرطا. والأمثلة لا تخفى، فكأن حركته ليست بنائية محضة.

واعلم أن في الماضي بالنسبة إلى لحاق هاء السكت وعدمه ثلاثة آراء :

الأول : المنع مطلقا. وهو مذهب سيبويه والجمهور، واختاره ابن مالك في «الكافية الشافية». قال الأشمونى: وهو الصحيح؛ لأن حركته وإن كانت لازمة فهي شبيهة بحركة الإعراب، كما تقرر في قواعد المعرب .

الثاني : الجواز مطلقا، لأن حركته لازمة .

الثـالث : الجـواز بشرط أمن اللبس. نحو قامَهْ وقعَدَهْ، والمنع إن خيف اللَّبْس. نحو: نصر وعرف؛ إذ لو وقفت بهاء السكت، فقلت: نَصَرَهْ وعَـرَفَهْ لالتبس بالمتعدى إلى ضمير المفعول. والمحققون على نصرة الرأى الأول كما عرفت. لكن كان على الناظم أن يشير إلى هذا الخلاف، كما فعل في الكافية، حيث قال :

ما لم يكن ذلك فعلاً ماضياً بعد قوله فيها : [ووصل ذى الهاء أَجِزْ] البيت ليفيد أن الماضي تمنع هاء السكت في الوقف عليه !

الوصل بنيّة الوقــف

وهو إجراء الوصل مُجرى الوقف، فيعطى حكمه. من إسكان ورَوْم وإشمام وغيرها من أوجه الوقف. ويقع ذلك في النثر قليلا، وفي الشعر كثيرا، كما قال الناظم :

وربَّما أعطى لفظ الوصل ما   للوقف نَثْراً وفشا منتظما

أشار بربَّ إلى قلته في المنثور. ومنه قولهم في الأعداد المسرودة: ثلاثَه أربعهْ. بإبدال تاء ثلاثة هاء، ونقل حركة الهمزة إليها. ومنه قراءة غير حمزة والكسائى: لم يتسنّهْ وانظر. فبهداهم اقْتَدِهْ قُل، وقراءة بعضهم ما أغنى عَنِّى ماليهْ هلك عنى سلطانيهْ خُذوه. وما أدراك ماهِيهْ نارٌ حاميهْ. وقول بعض طيىء: هذه حُبُلَوْيا فتى. أبدل من ألف حُبلَى واوا في الوصل، والكثير ألا تبدل كذلك إلا في الوقف، لكنه وصل ناويا الوقف، فأعطى الوصل حكم الوقف. وهو الإبدال المذكور. هذا حكمه في النثر. وأما في النظم فهو كثير. ومنه قول منظور الأسدى :

لمّا رأى ألّا دَعَهْ ولا شِبَعْ   مال إلى ارطاة حقْفٍ فالْطَجَعْ

الدعة خفض العيش. وفيها الشاهد، فقد أبدل تاءها هاء في الوصل؛ إجراء له مُجْرَى الوقف. والأرطاة واحدة شجر الأرطى، والحقف الرمل الملتوى، والْطجع أصله اضطجع، فأبدل الضاد لاما؛ وقول تأبّط شرا :

أتوْا نارى فقلتُ مَنونَ أنتمْ   فقالوا الجنّ قلت عِمُوا ظَلاَمَا

تقـرر في باب الحكـاية أنه لا يقال منون إلا في الوقف مع سكون النون. ولكن الشاعر أجرى الوصل مُجرى الوقف فأتى بعلامة الجمع وفتحَ النون. وكلاهما شاذ عند سيبويه والجمهور. ومن ذلك قول رُؤْبة :

لقــد خَشِــيتُ أن أرى جَدَبَّــا   مثــلَ الحــريق وافَـقَ الـقَـصَـبَّــا

هكذا ذكر البيتَ صاحبُ التصريح. وأورد سيبويه الشطر الثاني هكذا :

[في عامنا ذا بعد ما أخْصَبَّا]

جَدَبَّـا : جَدْبـا. وهـو ضد الخِصْب. القصبّـا : القصَب. وافق : صادف. أخصبّــا : أخصب : ضد أجــدب. نوى الشــاعـر أن يقف بالتضعيف على آخر القافية، ثم وصلها بحرف اللين، فتحرك الساكن الثاني للألف. فكان عليه ألا يُبقى التضعيف، ولكنه شبّه الوصل بالوقف فأبقاه. ووقف على (جَدْباً) بالتضعيف على لغة ربيعة .

هذا آخر الكلام على الوقف. وقد تكلم عليه سيبويه رحمه الله ـ كلاماً ليس بعده مستزاد لمستزيد، متتبعاً لغات العرب الذين سمع منهم والذين نُقل إليه كلامهم. وهو إنما يقصد بذلك خدمة أوجه القراءات الواردة في القـرآن الكريم. وقد اقتصرت على ما فيه الفائدة لطالب علم الصرف، مقتفياً في هذا أثر الناظم. رحمه الله، وأكرم مثواه !

تطبيقـــــات

(١)

بين أوجـه الوقف الجائزة على الكلمات الآتية، إذا وقعت في أواخر الجمل. وإذا كان في الأوجه ما يمتنع فاذكر سبب الامتناع. وهاك الكلمات :

يحيى. هادٍ. واحد (في الرفع والنصب والجر). يعقوب. (في الأحوال الثلاث). عُمَرُ. بَحْرٌ. سميرٌ. رَجُلان. (رَشَأ. دِفْء. قُرْء). (في الأحوال الثلاث). هندُ (في الرفع والنصب). العُلا (في الأحوال الثلاث).

(٢)

اذكر ما يجوز وما يجب وما يمتنع من أوجه الوقف على الكلمات الآتية، مع بيان وجه الامتناع والوجوب :

حسنٌ. دلو (في الرفع والجر). جِرْوٌ (في الأحوال الثلاث). هَدْيٌ. ثمودُ. أخرَجْتُ. بيتُ قنديل. أعطيتُهُ. أكرمتكَ (بفتح الكاف وكسرها). أعلنتهم. هداية (في الأحوال الثلاث). مُسْلِمين. مُسْلِمَات. نعمات (علما) زَبَرْجَد. سِرْحان. يخشى. يصول. يزيد. يختم.

(٣)

بين فيما يأتي ما يجوز الوقف عليه بهاء السكت، وما يمتنع فيه ذلك، وما يجب، مع بيان سبب الامتناع والوجوب :

قل. أعط. زكِّ. ل شأنك (المقصود اللام والكاف). لم ينَم. لم ينْم اسعَ. اهتـد. ع قولى (المقصود العين والياء ساكنة ومتحركة). كتابى. قصدتك. إلام؟. أكلَ م تأكل؟ (المقصود (م) بم تكرمنى؟ (بم والياء). يُطيع. حلَفَ. كيف. حيث. محمودٌ. زينبُ. خمسة عشر. كَم. يارجل.

الإمـــــالة

معناها في اللغة : جعلك الشيء ينحرف عن القصْد. لأنها مصدر (أمال) مُعَدَّى مالَ بالهمزة. يقال: مال عن الطريق: انحرف عنه. ويتعدى بالتضعيف أيضاً فيقال ميّله تمييلا .

معناها في الاصطلاح : أن تنحو بالفتحة نحوَ الكسرة. فإن كان بعد الفتحة ألف كعالم والفتى انقلبت ياء، وإن لم يكن بعدها ألف كرحمة ـ فالمحال الفتحة وحدها. والمناسبة بين المعنى اللغوى والاصطلاحى واضحة؛ فإن من أمال الفتحة جهة الكسرة. قد عدل بها من العلوّ إلى التسفُّل. وهو الكسر؛ ولهذا تسمى في اصطلاحهم (بالكسر) و(البطْح) من بطح الشيء: ألقاه. ويلزم من إلقائه إمالته، كما تسمَّى الإضطجاع لما ذكرنا .

الغرض منها : قصد تناسب الأصوات[1]، وجعلها من نمط واحد. مثلا. إذا قلت عَالم كان فيه ارتفاع وعلو في الألف بعد الفتحة، وانخفاض وتسفّل في اللام المكسورة. فإذا أميلت الفتحة ثم الألف أخذت طرفاً من الكسرة، وقربت الألف من الياء التي تناسب كسرة اللام، فحصل التناسب في الأصوات بعد الاختلاف البيّن فيها. فإذا لم يقصد هذا التناسب فلا إمالة .

---

(١) ومن ذلك فى غير الإمالة قولهم: مَزْدَر فى مَصْدَر، والزِّراط فى الصِّرَاط، وفُزْد فى فُصْدَ.

حكمهـا : الجـواز إذا توفـرت الأسباب، وانتفت الموانع، ويجيء شرح ذلك إن شاء الله .

محلهـا : الأسماء المعربة والأفعال. أما الأسماء غير المتمكنة والحروف فلا تمال إلا سماعا، كما يأتي .

أصحابهـا : هم تميم وقيس وأسد ومن جاورهم من أهل نجد. أما الحجازيون فلا يُميلون إلا قليلا .

أسبـابها : ثمانية. ستـة منهـا لإمالة الألف، واثنان لإمالة الفتحة وحدها، وسيذكرها الناظم مفصلة مع الموانع التي تعارضها فتمنع الإمالة، ومانع الموانع الذي يحول بينها وبين المنع، فيجوِّزها .

أسباب إمالة الألف

ترجع هذه الأسباب إجمالا إلى شيئين : أحدهما (الكسرة) ظاهرة أو خفية. **ثانيهما** (الياء). ظاهرة أو خفية. واختلف العلماء في أيهما أقوى؟. فذهب الجمهور وعلى رأسهم سيبويه إلى أن الكسرة أقوى. وهو المختار؛ لأن اللسان يتسفل بها أكثر من تسفله بالياء، ولأن أهل الحجاز وكثيرا من العرب لا يُميلون للياء، بل للكسرة. وذهب ابن السَّرَّاج إلى أن الياء أقوى من الكسرة، وأدعى إلى إمالة الألف. ولم يوافقه على رأيه أحد من العلماء؛ لأنها قد تكون سببا للإمالة مع كونها مفتوحة أو ساكنة. وهذا خلاف نظريّ لا يترتب عليه ثمرة عملية، فهو مجرد بحث لا أقلّ ولا أكثر ! ثم إن الألف تمال وسطا وطرفا، في الأسماء والأفعال، كما يأتي مفصلا. وإليك تفصيل هذه الأسباب :

السبب الأول والثاني : أن تكون الألف منقلبة عن الياء، أو مآلها إلى الياء. وقد أشار إليهما الناظم بقوله :

الألـفَ المبـدلَ من يا في طَرَفْ أمِـلْ كذا الـواقـعُ منـه اليا خَلَفْ
دونَ مزيدٍ أو شذوذٍ ولِـمَا تليه ها التـأنيثِ ما الهـا عَدِمـاَ

فمثال الألف التي تمال للسبب الأول وهي المبدلة من الياء في الطرف فتىً وحِمىً وهُدىً من الأسماء، وقَضَى وأتَى وهَدَى واهتدَى من الأفعال؛ فإنها عن ياء. بدليل فَتَيان وحِمَيان وهُدَيان، وقَضيْتُ وأتَيْتُ وهَديْت واهتديْت .

فإن كانت الألف عن واو في الاسم الثلاثى نحو عَصاً وقَناً ومَناً، أو عن ياء في غير الطرف كنابٍ وغَابٍ وعابٍ ـ فإنها لا تمال قياساً. وشذ من ذلك إمالة ألف العَشا. وهو عدم الإبصار ليلا فقط، والمَكاَ. بفتح الميم. وهو جُحْر الثعلب والأرنب، والكِبا بكسر الكاف. وهي الكُناسة؛ لأنها عن واو. بدليل عشواء والمَكْو بمعنى الجُحْر، وكَبَوْتُ البيت إذا كَنَسْتَه. ولا يقال إن إمالة ألف الكِبا للكسرة؛ لما تقرر من أن الكسرة في غير الرّاء لا تؤثر في الألف المنقلبة عن الواو. ولذلك أميلت ألف الرِّبا وإن كانت عن واو بدليل رَبا يَرْبو؛ لكسرة الراء، كما سيأتي موضحا. كما شذ أيضا إمالة ألف مال وباب والنّاس والحَجّاج والعجَّاج في الرفع والنصب؛ لأنها بلا سبب. وإن كانت الألف عيناً في الفعل مطلقا، أو في الاسم عن واو فسيأتي حكمها قريبا .

ثم إن الألف المبدلة من الياء إما طرف حقيقة، كما مثلنا، أو حكما كألف فتاة ونواة وحصاة؛ لأن تاء التأنيث في تقدير الانفصال، وكأن الألف متطرفة فتمال لذلك. وهذا معنى قول الناظم :

. . . . ولِمَا تليه ها التأنيث ما الها عَدِما

أي يحكم للألف الذي تليه هاء التأنيث بما حكم به للألف المبدلة من الياء في الطرف. وهو جواز الإمالة .

ومثال الألف التي تمال للسبب الثاني. وهو كون الياء تخلفها في بعض التصاريف بلا شذوذ ولا اجتماع للألف بياء زائدة. نحو مَعْلًى ومَغْزًى ومَلْهًى، وحُبْلَى وسَكْرَى. من كل ألف زائدة على الثلاثة، أو مقصورة للتأنيث؛ فإنها تؤول في التثنية أو الجمع إلى الياء بطريق القياس. وهذا واضح .

فإن خلفت الياءُ الألفَ شذوذا، أو قياسا لكن بسبب اضطراري لم تجز إمالة الألف. فالأول نحو ألف عصا عند إضافتها إلى ياء المتكلم في لغة هذيل، فإنهم يقولون عَصَيَّ. برد الألف إلى الواو أصلِها، ثم قلب الواو ياء لاجتماعها مع الياء. فرجعت الألف إلى الياء، لكن ذلك في لغة شاذة. والثاني نحو ألف قفا إذا صغر أو جمع على (فُعول)، فيقال في التصغير قُفَيّ، وفي الجمع قُفِيّ[1]. فرجعت الألف إلى الياء بسبب ممازجتها بحرف زائد غير

---

(١) الأصل قُفُوو بوزن قلوب. قلبت الواو ياء لتطرفها رابعة، فصار (قُفويٌ) قلبت الواو ياء للقاعدة المشهورة، فصار (قُفُيّ). أبدلت ضمة الفاء كسرة لتسلم الياء أو لمناسبتها، ثم كسرت فاء الكلمة اتباعا لعينها. وهذا الكسر جائز لا واجب؛ فقد قرأ الحسن «فإذا حِبالهم وعُصِيُّهم» بضم العين .

منفصل. وهو الياء في المصغر، والياء المنقلبة عن واو الجمع. فكأن هذا خَلَفٌ كلا خَلَفٍ. وهذا معنى قوله :

كذا الـواقـع منـه الـيا خلف　　دون مَزِيد أو شذوذ . . .

وخَلَف حال من الياء، وقف عليه بالسكون على لغـة ربيعـة، أو لضرورة النظم. هذا. ومما تخلُف الياء الألفَ فيه بلا شذوذ ولا زيادة ألف نحو غزا ودعا وتلا؛ لقولهم في البناء للمجهول : غُزِيَ ودُعِيَ وتُلِيَ. فالإمالة لهذه الألف عنـد سيبويه مطردة لما ذكرنا، وقال المبرد إنها قليلة في اللغة؛ لضعف السبب. والقول ما قال سيبويه؛ لظهور الياء التي أصلها الواو في المبنى للمجهول .

السبب الثالث : أن تكون الألف بدلا من عين فِعْل تكسر فاؤه عند الإسناد إلى تاء الضمير، فيكون على وزن (فِلْتُ) نحو كِلتُ. وإليه أشار بقوله :

وهـكـذا بدلُ عين الـفـعـل إنْ　　يَؤُلْ إلى فِلْتُ كماضِـي خَفْ ودِنْ

أي تمال الألف إذا كانت على الصفة التي ذكرتها لك. سواء أكانت مبدلة من الواو المكسورة كخاف ونام ومات في لغة من قال يمات، أو من الياء. نحـو باعَ وكالَ ومالَ؛ فإنه يقال فيها حين الإسناد: خِفْتُ ونِمت ومِتّ، وبِعْتُ وكِلْتُ ومِلْتُ. حذفت عين الفعـل لالتقـاء السـاكنـين، وحركت الفاء في خفت ونحوه بالكسرة؛ دلالة على حركة العين، وفي بعت ونحـوه للدلالة على ذات العين وهي الياء. وقيل يقدّر تحويل (فَعَل) إلى (فَعِل) بكسر العين، ثم لما حذفت عين الفعل نقلت حركتها إلى الفاء.

أقول: وهذا تكلف لا حاجة إليه. ومفهوم قوله: ان يَؤُلْ إلى فِلْتُ أنه إذا آل عند الإسناد إلى (فُلت) بضم الفاء ـ فإن ألفه لا تمال. وذلك نحو قال وطال فإن الألف في الأول عن واو مفتوحة، وفي الثاني عن واو مضمومة. بدليل طويل. فإذا أسندتها إلى الضمير قلتَ: قُلْتُ وطُلْتُ. بضم أول الفعل للدلالة على ذات الواو في الأول، وعلى ذاتها أو حركتها في الثاني. ومفهوم قوله: بدل عين الفعل أنها إذا كانت بدل عين الاسم فإنها لا تمال. سواء أكانت عن واو كدارٍ ونارٍ وغارٍ، أم عن ياء نحو نابٍ وغابٍ وعابٍ. وهذا مذهب أكثر النحاة. وصرح بعضهم بشذوذ إمالة الألف المبدلة من ياء هي عين الاسم. وهو ظاهر كلام سيبويه. وصرح ابن إياز بجواز إمالة الألف المنقلبة عن واو مكسورة. نحو قولهم رجلٌ مالٌ أي كثير المال، ورجل نالٌ: أي كثير النَّوْل وهو العطية. أصلهما مَوِلٌ ونَوِلٌ. صفتان للمبالغة. أبدلت الواو فيهما ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها. واتفق النحاة على عدم إمالة الألف في نحو مال وباب؛ لأنها عن واو مفتوحة. وتجوز الإمالة على ضعف في نحو: بمال وبباب؛ للكسرة العارضة.

السبب الرابع: أن تقع الألف بعد الياء نحو بَيَات. وقد أشار إليه بقوله:

كذاك تالى الياء والفصلُ اغْتُفِرْ بحرف أو معْ ها كجَيْبَها أدِرْ

معناه أن من أسباب إمالة الألف أن تقع تالية للياء. سواء أكانت متصلة بها. نحو: بَيَان وسَيَال لشجر العِضاه، وبَيّاع وكَيّال، أم منفصلةً

عنها بحرف. نحو شَيْبان وهَيْمان وحَيَوان، أو بحرفين معهما هاء[1]. نحو: دخلَتْ هندُ بيتَها، وأدِرْ جَيْبَها. وشرط الإمالة هنا ألا يضم ما قبل الهاء كما مثلنا، فإن ضم فلا تجوز الإمالة. نحو: هذا بَيْتُها، وأُدِيرَ جَيْبُها. وظاهر إطلاق الناظم هنا أنه لا يشترط كون الهاء ثانية الحرفين، وكذلك أطلق في الكافية، وقيّد في التسهيل، فقال: أو مع حرفين ثانيهما ها، فعلم من كلامه الأغلب عدم الاشتراط. وعلى هذا تجوز إمالة الألف في نحو: هاتان شُوَيْهَتَاك. خصوصا إذا اعتبرنا أن فصل الهاء كلا فصل، فيكون (شُوَيْهتاك) بمنزلة شَيْبان .

واعلم أن الإمالة في نحو كيّال أقوى منها في نحو بيان؛ لتكرر السبب بتضعيف الياء، والإمالةَ في نحو شيْبان أقوى منها في نحو حَيَوان؛ لقرب السكون من كسرة الإمالة التي يتسبب عنها إمالة الألف. وهذا ظاهر .

السبب الخامس : أن يقع بعد الألف كسر. نحو: فاضِل، أو تقع الألف بعد حرف مكسور نحو: عِيان. وإليه أشار بقوله :

كذاك ما يليه كسرٌ أوْ يَلِي ... تالِيَ كسرٍ أو سكونٍ قد وَلِي
كسْراً وفصلُ الها كَلَا فصل يُعَدّْ ... فدرهماك من يُمِلْه لا يُصَدّْ

أقول : هذا السبب في الواقع مكون من سببين: **(أحدهما)** أن يلي الألف كسر. نحو عالم وصادّ ومساجد ومفاتيح. **(ثانيهما)** أن تقع الألف بعد حرف يلي كسراً. نحو حِجاب وكِتاب وشِمال، أو بعد حرفين وليا كسرة. أوّلهما ساكن. نحو سِرْداح وشِمْلال، أو كلاهما متحرك وأحدهما هاء. نحو:

---

(١) فإن لم يكن معهما هاء لم تجز الإمالة. نحو: دَيْدَبان وكَيْذُبان للكذاب .

لا يريد أن يَضربَها، أو ثلاثة أحرف أولها ساكن وثانيها هاء. نحو: هذان دِرْهَماك. فإذا فُصل بغير ما ذكرنا لم تجز الإمالة[1]. وكذا إذا ضم ما قبل الهاء. نحو هو يكُرمُها. هذا. وقال العلامة ابن الحاجب: إن الإمالة في درهمان ومثله درهماك ضعيفة شاذة؛ لكثرة الفواصل، وإن كان فيها هاء، ووافقه على ذلك المحقق الرضى. ولكن سيبويه ـ رحمه الله ـ لم يصرح في إمالة ما ذكر بضعف ولا شذوذ، بل قال في هذا الموضع: ان الهاء لخفائها لا يضير الفصل بها بين الكسرة والألف؛ فلذا أميلت الألف في نحو: أن ينزعها وأن يضر بها. فكأنك قلتَ أن ينزعا وأن يضربا. أقول: إذ قال سيبويه المشافهُ للعرب قولا فقوله الحق. ولعل الناظم ـ رحمه الله ـ استشعر ذلك فقال:

.... وفصل الها كلا فصل يعدّ　　فدرهماك من يُملْه لا يصدّ

ودرهمان بعد اسقاط الهاء من الحساب بمنزلة (شِمْلال).

تنبيه: لا تمال الألف للكسرة في نحو رجلان لأن كسرة النون عارضة للتخلص من الساكنين.

إلى هنا ذكر الناظم لإمالة الألف أسبابا خمسة، وإذا اعتبرت الخامس سببين كما مشى على ذلك ابن هشام في أوضح المسالك كانت ستة، وبقوله أقول. وبقى سبب سابع أثبته العلماء وإن لم يذكره هنا الناظم تبعا لسيبويه، وقد ذكره في التسهيل. وهو أن تقع بعد الألف ياء متصلة بها. نحو: مُبايع

---

(١) نحو فتلتُ قِنَّباً. وهو نوع من الكَتّان، وابنتا بكر. فصل بين الكسرة والألف ثلاثة أحرف ليس أحدها هاء.

ومُشايع ومُلاين، ونحو: شايَعته وبايَعتُه ولايَنْتُه. قال ابن قاسم العبّادى: أو منفصلة عنها بهاء. نحو: شاهين. أقــول: لعله أخذ ذلك من قول النـاظم: وفصلُ الها كلا فصلٍ يعد. وهو استنباط صحيح. أما السبب السادس أو الثامن. وهو التناسب فقد أخره الناظم بعد الموانع لضعفه. لكن كان الأنسب ذكره هنا مهما كان ضعيفا؛ جمعا للنظائر. والخطب في هذا سهل. فلنؤخر الكلام عليه في موضعه مسايرةً للامام!

موانع الإمالـــــــة

أي التي تحول بين الأسباب السابقة، وتأثيرها في إمالة الألف. وهي ثمانية على عدد الأسباب تفصيلا لما ذكرنا قريباً. سبعة منها تسمى أحرف الاستعلاء. وهي التي في أوائل الكلمات الآتية: (قد صادَ ضِرارٌ غُلام خالى طلحةَ ظَليماً). والثامن الراء غير المكسورة. والسر في هذا المنع أن حروف الاستعلاء تستعلى في النطق إلى الحَنَك، فلو أميلت الألف معها لم يحصل التجانس في الأصوات؛ لأن في ذلك إصعاداً في النطق بعد انحدار. وهو شأن عسير. وقد سبق أن المقصود من الإمالة هو طلب التجانس والتناسب؛ **وأن الـراء غير المكسورة شبيهة بحرف الاستعلاء؛ لأنها حرف مكرر في ذاته، خصوصا إذا شدِّد أو سكن، كما يظهر هذا عند النطق**. وقد ذكر الناظم هذه الموانع وما يتعلق بها من القيود والأحكام، فقال:

وحــرف الاستعــلا يَكفُّ مُظْهَـراً   من كسر أويا وكــذا تكــفُّ رَا
إن كان ما يكـفُّ بَعْــدُ مُتَّصِــلْ   أو بعـدَ حرف أو بحـرفـين فُصِـلْ
كذا إذا قُدِّمَ ما لم يَنْـكِسرْ   أو يسكنِ إثـر الكسر كالمـطواعَ مِرْ

أقــول : يريد أن شرط الإمالة التي يكفّها المانع وهو حرف الاستعلاء والراء ـ أن يكون سببُها كسرة أو ياءً ظاهرتين، لا مقّدرتين. وهذا شرط عام في تأثـير المانع، وستأتي الشروط الخاصة بعدُ مع الأمثلة. فان كان سبب الإمالة كسرة مقدرة، أو ياء كذلك لم يكفَّها المانع. فالأول نحو: خافَ ونحو قاضْ في الوقف، ونحو قاصّ. أصله قاصص، فأدغم؛ والثاني نحو: طابَ وغـابَ وصارَ. ونحو: غَزا وقَلا وتَلا. وغير خاف عليك مكان المقدر فيما ذكر. وإنما لم يقو المانع على التأثير في السبب الخفيّ من كسرة أو ياء؛ لقيامه بنفس الألف. بخلاف السبب الظاهر؛ فإنه منفصل عنها. نحو حجاب وعالم، ونحو بيان ومُسايرِ. وقد تقدمت الأمثلة. ثم اعلم أن العلماء نصّوا على جواز الإمـالـة في نحو: طُغْيان وصيّاد وعُرْيان ورَيّان، مع أن سبب الإمالة ياء ظاهرة، ولم يؤثر فيها المانع. وهو المستعلِي والراء. وهذا اعتراض على النـاظم يعسر الجـواب عنـه! وهاك الشروط الخاصّة بتأثير الموانع في السبب على ما ذكرنا، أخذاً من كلام الناظم :

أولا : إذا تأخر المانع وهو حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة :
فشرط المنع أن يكون متصلا. نحو: ناقِد وناصِح وباطِل وباخِل، ونحو هذا عِذارُك ورأيت عِذارَك؛ أو منفصلا بحرف. نحو: مرافق ونافِض ونافخ، ونحـو هذا عاذِرُك، وأكـرمت عاذِرَك؛ أو بحـرفين نحو مَواثيق ومنافيخ، ونحو: هذه دنانيرُكُ. ورأيت دنانيرَكَ. فإن فُصل بأكثر من حرفين لم يمنع الإمالة إلا على لغة قليلة. قال ابن مالك في التسهيل: وربّما غَلَب المتأخر رابعاً. ومثال ذلك يريد أن يضربها بَسوْط. فبعض العرب يغلِّب في ذلك

حرف الاستعـلاء وان بَعـدُ. ومفهومه أن أكثر العرب على جواز الإمالة؛ لضعف المانع عن التأثير بالفصل الكثير. وهذا معنى قوله : [إن كان ما يكفُّ بعدُ متصلْ]. البيت .

ثانياً : إذا تقدم المانع على الألف فشرط المنع ألا يكون مكسوراً ولا ساكنـاً بعد كسرة. نحو طالِب وصالِح وغالِب وفِراش وراشد. فإن كان مكسورا أو ساكنا بعد كسر جازت الإمالة. نحو: طِلابٌ وغِلابٌ وقِتال، ونحو مِصباح ومِقدام ومِطواع وإرْشاد. وإلى هذا أشار بقوله : [كذا إذا قُدِّم]. البيت .

مانع المانع من الإمالــة

هو الـراء المكسـورة إذا وقعت بعد حروف الاستعلاء أو الراء غير المكسـورة. فإنها تمنع تأثير المانع، فتجوّز الإمالة. نحو: «وعلى أَبْصارهم غِشاوة» وغارِم وطارِق. ونحو: «دار الْقَرار» فلا أثر في منع الإمالة حينئذٍ لحرف الاستعلاء ولا للراء غير المكسورة. ولذا كانت الإمالة في «وانظر إلى حِمَارِك» بطريق الأولى منها في (القرار)؛ لعدم وجود المانع. ثم إن الناظم نقل في التسهيل أن مانع المانع المنفصل ربّما أثر كالمتصل فيجوّز الإمالة. نحو: بكافر وبغادر وبقادر. وأشار برب إلى قلة الإمالة حينئذ عن العرب. وهو المفهوم من كلام سيبويه وأكثر النحاة. وسره ضعْف مانع المانع بالفصل عن الألف، وقـوة المـانع وهو حرف الاستعلاء المتصل بالألف. أنشد سيبويه شاهداً على الإمالة فيما ذكر قول هُدْبة بن خَشْرم، و نسبه صاحب التصريح إلى سماعة النعَّامى :

عسى الله يُغنى عن بلاد ابن قادرٍ   بُمنهْمِــرٍ جَوْن الــرَّبـاب سكـوب

فلم يعتدّ الشاعر بالفصل، فأمال. وهو قليل كما قدمنا، كما لم يعتد قوم بالفاصل في نحو: هذا كافر، فمنعوا الإمالة للراء المضمومة بعد الألف، وكأن الفاء المكسورة غير موجودة، فهو بمنزلة هذا عِذارُك. وهو الموافق لما قدمنا في المانع المتأخر عن الألف. ومن العرب من يعتد بالفاصل في نحو هذا كافِر فيميل؛ لضعف المانع وهو الراء غير المكسورة بالتأخير عن الألف، فيقول: هذا كافر، وهم الكافرون قال سيبويه : والذين يُميلون كافرٌ أكثر من الذين يُميلون بقادر. وقد قصدت بهذا الإيضاح إزالة الغموض الشديد الذي خيّم على شرح الأشمونى لهذا البحث، حتى استعصى على أرباب الحواشى فهمه !

تنبيـــــــه

اعلم أن سبب الإمالة لا يؤثر إلا وهو متصل. نحو: كتاب عالم، وقد مرت الأمثلة الكثـيرة، فإن انفصل عن كلمة الألف لم يؤثر في الإمالة إلا قليلا. وذلك ما أميل لكسرة عارضة أو لكونه صلة ضمير الغائبة كما سيأتي .

فمثال السبب المنفصل رأيت يَدَىْ سابور، ولحسنٍ مال، وهاء إن ذى عِذْرَةٌ. فلا تمال الألف فيما ذكر؛ لأن السبب في كلمة أخرى. وهذا معنى قول الناظم :

[ولا تُمل لسببٍ لم يتَّصل]

أمـا المانع وهو الكافُّ للإمالة فقد يمنع تأثير الكسرة الظاهرة وهو منفصل نحو: شمال صالح، وكتاب قاسم؛ ونحو : أخذت من مال مَلِق. والملِق بكسر الـلام من يعطى بلسانه ما ليس في قلبه، ومن مال قاسم؛ ونحو : يريد أن يعرفِها قَبْلُ. وهذا مراد الناظم بقوله : [والكفُّ قد يوجبه ما ينفصل] وأشار بقوله : (قد) إلى أن إمالة الألف فيما ذكر قليلة في اللغة، وأن الأكثر هو الفتح والتفخيم وبهذا الشرح تعرف الأوجه للغارة الشعواء التي شنّها ابن هشـام على الناظم في هذا المقام، الا في تمثيل الناظم في شرح الكافية (بأتَى قاسم) للمانع الذي يكف منفصلا فالحق فيه مع ابن هشام؛ لاتفاق العلماء على أن المانع المنفصل لا يكف إلا السبب الظاهر، والسبب في المثال مقدر باتفاق، كما يعرف مما سبق .

والسر في أن السبب لا يؤثر إلا متصلا، وأن المانع قد يؤثر منفصلا ـ أن الإمالة خلاف الأصل، فلا يلجأ إليها إلا لسبب قويّ باتصاله بكلمتها، وأن تركها هو الأصل، فيُصار إليه لأدنى سبب .

وهذا الذي شرحته لك بشقيه هو معنى قول الناظم :

ولا تُمِلْ لسـبـب لم يتّصـل   والكفُّ قد يوجبـهُ ما ينفصـل

السبب السـادس في كلام النـاظم، أو الثـامن في ترتيبنا ـ الإمالة للإمـالة. نحو: إمالة ألف (عمادا) الثانية لمجاورتها للأولى الممالة لكسرة. وسماها الناظم الإمالة للتناسب؛ إذ لا داعى إليها سواه، فقال :

وقـد أمـالـوا لتنـاسب بلا   داعٍ سِواه كعِـمادًا وتَـلاَ

تقـــول : رأيت عِمَادَا، وقرأت كِتاباً، واتخذت حِجابًا. كل ذلك في الوقف كما لا يخفى. وتمثيله بعمادا لا غبار عليه. أما تمثيله بتلا فلا يستقيم إلا على مذهب المبرد الذي يمنع الإمالة في الألف الثالثة في الفعل إذا كانت عن واو. نحو: تلا وغزا وسما؛ لعدم وجود السبب عنده، وخرّج على ذلك إمالة ألف تلاها لمناسبة ألف جلّاها، في قوله تعالى : ﴿**والقمر إذا تلاها والنَّهـار إذا جلّاهـا**﴾ وقوله سبحانه : ﴿**والضُّحَى والليل إذا سَجَى. ما ودعـك ربـك وما قَلَى**﴾ فإمالة ألف سجى لمناسبة ألف قلى المهالة لتوافق الفواصل. أما على مذهب سيبويه والمحققين من العلماء فلا يستقيم؛ لأن سبب الإمالة لألف تلا وسجا ونحوها أنها تؤول في بعض التصاريف إلى الياء، فيقال : تُلِيَ وسُجِيَ بالبناء للمجهول كما مرّ : وهذا سبب موجود. فلا يصح أن نلجأ إلى انتحال التناسب سبباً للإمالة إلا إذا تعذر غيره من الأسباب الظاهرة أو المقدرة. **أقـــول** : هذا كلام في غاية الوجاهة، فالحق أحق أن يتّبع .

إمالة المبنىّ من الأسماء والحروف

قال :

ولا تُمِلْ ما لم ينَلْ تمكُّنَا   دونَ سماعٍ «ها» وغيرَ «نا»

أقول : الإمالة ضرب من التصريف؛ فلذا لا تدخل الحرف لجموده، ولا ما أشبهه من الأسماء، وهو المبنى بناء لازماً غير عارض، إلا ما استثنى منهما سماعاً كما يأتي. وبناء على ما قررنا لا تمال (إلّا) للكسرة ولا (إلى وعلى) وإن كان فيهما سبب الإمالة. وهو رجوع ألفهما إلى الياء في إليه وعليه. فإذا سميت بشيء من الحروف كانت كالأسماء، فيمال منها ما وجد فيه سبب للإمالة. فإن كانت الألف فيه رابعة فصاعدا أميل باطِّراد. نحو إلّا وكلّا وحتّى وإنّما ولٰكنما؛ لأن الألف تؤول إلى الياء في التثنية. ولو سميت بنحو: ألا ولاَ وعَلَى وإلى لم تمل لعدم سبب الإمالة. وألفُ إلى وعلى بعد التسمية كألف عصا؛ لأن الألف المبدلة من الواو وهي لام أكثر منها وهي ياء. ورجح الرضى جواز الإمالة في إلى حينئذ؛ اعتداداً بأصلها قبل التسمية. وهو معقول عندي. وقد أمالوا أسماء حرف التهجى نحو: باتا طاظا؛ لأنها وضعت على أن تكون موقوفاً عليها. وكذلك أمالوا فواتح السور نحو: طٰه. كٰهيعص. حٰمعسق. وقد اختلف العلماء في توجيه الإمالة. فالأكثر على أنها أميلت؛ لأنها أسماء ما يتلفظ به من الأصوات المتقطعة في الفم. فحا اسم للصوت، كما أن غاق اسم لصوت الغراب. أرادوا بإمالتها الاشعار بأنها صارت من صنف الأسماء التي لا تمتنع فيها الإمالة؛ إذ كان حقها ألا تمال

لعدم تمكنها. وقال الكوفيون ومعهم الزَّجاج : أميلت لأنها مقصورة. وقد رُدَّ هذا بأن كثيراً من المقصور لا تجوز إمالته كعصا وقفا ومَنا. وقال الفَرّاء : أميلت؛ لأنها إذا ثنّيت ردّت إلى الياء، فيقال : طَيَانِ وحَيَانِ وهَيَانِ. في طا وحا وها. ولعلي لا أعدو الصواب إذا قلت : ان القول الأول هو الحق. أما نحو كاف ولام وصاد وراء فلا تمال ألفها؛ لعدم مقتضى الإمالة، ولا خلاف في ذلك بين القراء .

وقد أمالت العرب من الحروف (بَلَى) الجوابيّة، و(يا) في النِّداء، و(لا) بعـد إما في قولهم: افعل هذا إمالا؛ لقيام كل منها مقام جملة، فصارت كالفعل في نحو: عليّ غزا .

وكذا لا تمال المبنيات بناء أصليًّا ولو وجد فيها سبب الإمالة لما ذكرنا في الحـرف. نحـو: إذا الشرطية وأنَّى ومتَى الشرطيتـان. فإذا سميت بها أميلت؛ لوجود السبب .

وقد أمالت العرب بعض المبنيات شذوذاً وإن لم يسم به. من ذلك «ها» و«نا» في قولهم : مرّ بها ونظر إليها، وقولهم : مَرّ بنا، ونظر إلينا. ومن ذلك «ذا» الإشارية، لأنها توصف ويوصف بها، فأشبهت المتمكن من هذه الناحية. وكذلك أنّى ومتى الاستفهاميتان؛ لإغنائهما عن الجملة في نحو قولك : متى وأنى لمن قال : سيجيء الخير. هذا أما المبنى بناء عارضاً فلا تمنع إمالته كما لم يمنع تصغيره؛ لأن الأصل فيه الإعراب. وعلى هذا فيجوز أن تقول : يافتى، ويافُضْلَى، ويامُصْطَفى بالإمالة .

إمالة الفتحة وحدهـــــــا

قال الناظم :

والفتـــحَ قبـل كسر راء في طَرَفْ أمِــلْ كَلِلأَيْسَرِ مِلْ تُكْـفَ الكُلَفْ
كذا الــذي يليهِ ها التــأنيثِ في وقــفٍ إذا ما كان غيرَ ألــفِ

أقــول : سبق القول في إمالة الفتحة التي تمال لأجلها الألف. وهذا هو القــول في إمــالــة الفتحة منفردة. ويقع ذلك قبل حرفين : قبل الراء المكسورة. نحو من البَقَر، وقبل ها التأنيث في الوقف نحو : رَحْمَة. فهما سببا هذه الإمالة. وإنما أميلت الفتحة وحدها؛ لأنها ألف صغيرة، وكان الأقدمون يسمونها كذلك. والألف الكبيرة هي التي تتولد منها. وهي حرف اللين؛ وكانوا يقولون مثل هذا في الضمة مع الواو، والكسرة مع الياء.

وإنــما خصوا إمالتها بكونها قبل الراء المكسورة وقبل ها التأنيث في الــوقف؛ لأن كلاً منهــما يشبــه ألفــا طويلة. أما الراء المكسورة فلتكرارها خصــوصــا مع الكسر، وأمــا ها التــأنيث فلأنها حرف جوفي خفي زائــد للتــأنيث، فأشبهت بذلك ألف التأنيث المقصورة. وإمالتها مطردة. وقد عرفت فيما سبق أن الغرض من الإمالة قصد التجانس في الأصوات. ولنذكر إمالة الفتحة قبل الحرفين. كل منهما على حدة.

أما الفتحة قبل الراء : يشترط لجواز إمالتها غير كسر الراء أن تكون الفتحة على غير ياء. فلا إمالة في نحو : من الغِيَرِ وبالسِّيَرِ، وأن تكون متصلة بالراء أو مفصولة منها بساكن غير ياء أو بمكسور. نحو : من الضَّرَرِ، ومن

عَمْر، ومن أَشِر. فلا إمالة في نحو : مِن غيْرِك ومن ضَيْرِك ؛ لأن الفاصل ياء ساكنة، ولا في الفتحة الأولى من نحو شجر؛ لأن الفاصل مفتوح. وألا يقع بعد الراء حرف استعلاء. فلا إمالة في نحو : مِن السَّرِق: مصدرُ سرق؛ لصعوبة الاصعاد في النطق بعد الانحدار. فلو تقدم حرف الاستعلاء لم يمنع الإمالة؛ لأن الراء المكسورة تغلب المستعلي إذا ذكر قبلها. نحو : من الضرر. ومن الأمثلة غير ما ذكرنا قولك : بشَرَر، ومن الكِبَر، ومن المَطَر، ومن المحاذَر. قال سيبويه : ولا تمال ألف المحاذر لإمالة فتحة الذال؛ لأن الإمالة للإمالة: أي للتناسب لم تسمع عن العرب إلا في إمالة الألف لألف قبلها. نحو : (عمادًا). لذا ضعف العلماء زعم ابن خروف قياس ألف المحاذر في الإمالة على ألف عمادا الثانية، وقول الناظم : مِل للأمر الأيْسر: أي الأسهل تُكْفَ الكلف. وهي الأمور الشاقة .

ثم إن قول الناظم : والفتح ليس قيدا، بل تمال الضمة قبل الراء كذلك. نحو : شربت من المُنْقُر. وهي الركيّة الكثيرة الماء، وعجبت من السَّمرُ، وعُنِيت القابلة بالسُّرُر. وهو ما تقطعه من سرة الصبيّ حين يولد. وقوله : في طرف قيد أغلبى ؛ فقد نقل سيبويه إمالة الفتحة في قولهم : رأيت خَبَط رياح. وهو الورق المتساقط بفعلها، ومِن الْعَرِد. وهو القوى الصُّلْب .

إمالة الفتحة قبل هاء التأنيث : وذلك مخصوص بالوقف بشرط ألا يكون قبل هاء التأنيث ألف. نحو نِعْمه ورَحمهْ ومغْفِره. وتدخل هاء المبالغة في هاء التأنيث لشبهها بها في اللفظ والوقف. ولا تدخل هاء السكت لبُعد

الشَّبَه بينها وبين هاء التأنيث. فإن كان قبل الهاء ألف فلا تمال الفتحة. نحو صلاة وزكاة وقناة. وهو معنى قول الناظم: إذا ما كان غير ألف. أي: لا تمال الفتحة التي بعدها ألف لتاء التأنيث، إلا إذا كان في الكلمة سبب يوجب الإمالة غير التاء المذكورة فإنها تمال. نحو فتاة وحياة ونواة. كما سبق في إمالة الألف في قول الناظم:

. . . . ولما تليه هاء التـأنيث ما الهـا عَدِمـا

وقد تجافى الأشمونى عن الصواب بتمثيله هنا بالحياة لما لا يمال. ثم ان استثناء الناظم الألف غير مستقيم؛ لأنه لم يندرج في الفتح حتى يصح استثناؤه؛ وإنما أتى به لدفع توهم أن هاء التأنيث تسوغ إمالة الألف، كما سوّغت أمالة الفتحة قبلها؛ لذا قال العلامة الأُشمونى: كان حقه أن يقول عاطفا على ما تقدم:

وقبـل هاء التأنيث أيضاً إن تقفْ ولا تُمِل لهذه الهـاء الألـفْ

ثم إن قول الناظم: هاء تأنيث للاحتراز عن تاء التأنيث؛ فإنها لا تقلب هاء في الوقف، فلا تمال الفتحة قبلها. نحو: نعمت وشجرت عند من يقف عليها بالتاء، ونحو: بنت وأخت. واعلم أن إمالة الفتحة قبل هاء التأنيث قراءة الكسائى في حال الوقف على كل تاء قبلها فتحة إلا في نحو الصـلاة. وهـذه إحـدى الروايتين عنه والرواية الأخرى ذكرها الأشمونى مُجملة. وهي أنه يُميل مطلقاً إذا كان قبل الهاء حرف من خمسة عشر حرفاً يجمعهـا قولك: «فجثَتْ زينبُ لذَوْد شمس». الذَّوْد الإبل من ثلاثة إلى عشرة. وشمس يجوز أنـه علم رجـل، ويفصِّـل إذا سبقهـا أحد حروف

«أكْهَرَ[1]». فيُميل الفتحة إذا كان قبلها كسرة أو ياء ساكنة. نحو: الأيْكَة والخَـاطِئـة والآلِهـة والحـافِرةَ. وكذا لو فَصل بين الكسرة وحروف (أكهر) ساكن. نحو عِبْرة ووِجْهَة. أما إذا سبق حروفَ أكهر ضمة أو فتحة نحو التَّهلُكة والميْسَرَة فإنها لا تمال. وقد شرحت كلام الأشمونى بإيضاح غيره من العلماء. وسأعود إلى إيضاح الشِّق الأول من شقى الرواية الثانية فأقول: قد اختار أهل الأداء من القرّاء طريقة أوضح وأحكم في الضبط، فقالوا: تمال فتحة ما قبل الهاء مطلقا إلا إذا كان أحد حروف عشرة يجمعها قولك (حق ضغـاط عص خظا)، فإنها لا تمال. وذلـك نحو: النّطيحة والحاقّة وقَبْضة وبالِغة والصلاة وبَسْطة والقارعة وخَصاصة والصاخة: أي القيامة، والمـوعظة. وإنما منَعت هذه الحروف إمالة الفتحة قبل الهاء؛ لأن أغلبها حروف الاستعلاء السبعة وهي المجموعة في قولك (خص ضغط قظ). وهي تمنع إمالة الألف كما سبق. والفتحة ألف صغيرة. وإنما منَعت العين والحاء وهما ليستا من حروف الاستعلاء؛ لشبههما بالغين والخاء في كونهما من حروف الحلق. وإنما لم تمل الألف؛ لأنها لو أميلت الفتحة قبلها، فكان السامع يظن أن الهـاء تسوّغ إمالة الألف كما سوغت إمالة الفتحة! وبهذا الشرح بَرِح الخفاء وزال الغموض من كلام العلامة الأشمونى. وذلك من فضل الله العلى العليم.

واعلم أن الإمالة بنوعيها، ومثلها الوقف بالرّوم والإشمام، لا يحسنهما من يأخذ أحكامهما نظريّا من غير تلقٍ عن علماء التجويد والقراءات، بل

---

(١) يجوز أنه أفعل تفضل من كَهَر. لغة في قهر، ويجوز أنه فعل مضارع، فهو رمز له معنى.

لابـد لمن يريد ذلـك من معـرفـة كيفية الأداء عمليا مع كثـرة التمـرين والتـدريب. هذا. وقد كتب الإمام سيبويه، نَسْرُ النحاة والصرفيين، في أحكـام الوقف والإمالة وغيرهما، كتابة لم يسبقه إليها أحد، وأعتقد أنه لم يلحقه ولن يلحقه فيها أحد ! وكل من ألَّف بعده من العلماء في أبواب النحو والتصريف فهم مقتبسون منه وعِيال عليه. رحمه الله، ورضي عنه، وأجزل له المثوبة، بمنّه وكرمه .

تطبيقـــــــات

(١)

بين أسباب إمالة الألف فيما يأتي :

رحى. الضُّحى. عابـد. سِبـاق. عزا. حاد. أنى. أُخـرى. قَرْقَـرى. هوَى. أوحى. رأى. حصاة. بيان. هيّاب. مُلاين. عَيْلان. مقاعد. غادر (بالجرّ). حَيْران. صافّ. مئات. خاصّ. بِمال .

(٢)

ما الذي تجوز إمالته، وما الذي تمتنع فيه ممايأتي؟ مع بيان نوع الممال، وسبب الجواز أو المنع :

حاطِب. ماش (في الوقف). نائم. مُبتَلى. ناهض. ناصر (في الجر) فاطمة. عطيّات. ناصح. صيّاد. صائدة. عائدة. هابطة. عاظل. من عُمَـر. الشّرر (في الأحـوال الثـلاث). من الكِبَر. بخيْر. راحم. فراق. شِمال. غانم. حِجـابُ. خالـد. ضِرار (في الأحوال الثلاث). فِرار (في

الجرّ). المطَر (في الأحوال الثلاث). العِبَر (في الرفع والنصب). مِن المناصَر. جبالاً (في الوقف). زكاة. بَيْعة. نعمة. هدية.

(٣)

اذكر ما تجوز إمالة ألفه في الكلمات الآتية، مع بيان سبب الجواز:

خِطاب. سامِر. اعرف غَيْرها. في دار القرار. هذا خيار. ظافِر (في الأحوال الثلاث). منافق. حِبال. قِتال. راشدون. حامدون. رَذاذ من سحاب. سَفَر (في الأحوال الثلاث). مَراضع. حِساب. مُعاوية. ميزان. شيطان. إحدى. مَصاطب. بسلام. يارجال.. صِيام. يامرتَضى. بُعذافِر (الأسد). حاثّ. حاضّ. بابٌ. نابٌ. رِشاء. تمّام.

همزة الوصـــــل

تعريفهــا : هي همزة تثبت في الابتداء بالكلمة، وتسقط أثناء وصلها بأخـرى. نحو همزة أل واستثبتوا، تقول: اَلرجل قائم. اِستثبتوا. بإثبات الهمزة، فإذا وصلت حذفتها، فتقول: جاء الرّجل، وقلت لهم استثبتوا. ويقابلها همزة القطع. وهي التي تثبت في الابتداء وفي الدرج أي الوصل. نحو همزة أحسن وإنسان وأُكُل (١) .

وسميت همزةَ الوصل مع أنها تحذف فيه؛ إما لأن المتكلم يصل بها إلى النـطق بالسـاكن؛ إذ أن الابتـداء به متعذّر، كما أن الوقف على متحرك كذلـك. ولذا قالوا: لا يبتدأ بساكن، ولا يوقف على متحرك. وإما لأنها تسقط في الـدرج، فيصـل ما قبلهـا بها بعـدها. والتعليل الأول للخليل وسيبويه، والثاني للكوفيين .

واعلم أن إثباتها في درج الكلام لحن. ومنه قول العامة: الإستعمار والإستبشار والإمتحان ومن إبنُك؟ وما إسمُك؟ فالصواب حذف الهمزة مما ذكـر. ولم يسمـع عن العـرب إثبـات همز الـوصل في الدرج إلا شاذاً في الضرورة. ومنه قول جَميل :

ألا لا أرى إثنَــيْنِ أحسنَ شيمـةً   على حَدَثـان الدهر منّي ومن جُمْلِ

وقول قيس بن الخطيم :

إذا جاوز الإثـنـين سرٌّ فإنّــهُ   بِنَـثٍّ وتـكـثـيرِ الـوُشـاةِ قَمــينُ

(١) مِن هذا يتبين لك أن همزة القطع تكون أصلية وزائدة، وأن همزة الوصل لا تكون إلا زائدة. والخلاف في همزة (أل) مشهور بين النحاة .

وهذا الذي شرحته هو معنى قول الناظم :

للوصـــل همزٌ سابــق لا يَثْـبُـتُ إلا إذا ابـتُــدِى به كاسـتَـثْـبِـتَــوُا

مواضعهـــــــــا

تدخل همزة الوصل على الفعل والاسم والحرف. غير أن دخولها على الفعـل أكثـر، ويليه الاسم، ثم الحـرف. وقـد ذكـرها الناظم على هذا الترتيب، وبدأ بالفعل فقال :

وهـــو لفعـل ماضٍ احتـوى على أكـثــرَ من أربعـــةٍ نحـــوُ انْجـــلَى

والأمــرِ والمـصـــدرِ منـــه وكـــذا أمرُ الثلاثِي كاخْشَ وامضِ وانْفُذا

أقـــول : اعلم أن همزة الوصل لا تدخل الفعل المضارع ؛ لاستغنائه بحـرف المضـارعـة فيها سكن ثانيه وأول ماضيه همزة وصل. نحو ينطلق ويستخرج. وإنها تدخل الماضى والأمر على التفصيل الآتي ذكره :

همزة الوصل في الأفعال

صيغ الماضي : ضبطها العلماء بأحد عشر وزنا. منها تسعة من مزيد الثـلاثى. وأمثلتهـا نحـو : اِنْجـلى. اِحمـرّ. اِحمـارّ. اِقتـدى. اِستبشر. اِقْعَنْسَسَ. اِسلنقى. اِجْلوّذ. اِخْشَوْشَنَ. واثنان مزيد الرباعى بحرفين. نحو: احْرَنْجَم. اقْشَعَرَّ.

وقد تجىء همزة الوصل في الماضي المبدوء بالتاء. نحو تَطيّر وتَدارَك إذا أدغمت تاؤهما في فاء الكلمة، فتقول: اطّيّر وادَّارك. وهذه أمثلة للأوزان

العامة. وهي : (انْفعل وافْعلّ وافعالّ) إلى آخر الصيغ! وضابطها: كل ماضٍ احتوى على أكثر من أربعة أحرف، ولم يُبدأ بتاء زائدة. فخرج نحو : تقدّمَ وتشاركَ وتدحرجَ. وكلام الناظم يوهم دخول نحو ذلك. فكان عليه أن يزيد هذا القيد !

صيغ الأمر : هي (أ) الأمر من جميع صيغ الماضي الأحد عشر السابقة .

(ب) صيغ الأمر من ماضي الثلاثيّ الذي يسكن ثانى مضارعه، ماعدا الأمر من أخذ وأكل وأمر وسأل في بدء الكلام، وفي درجة أيضا من أخذ وأكل؛ فإن ثاني مضارعها ساكن لفظا، ومع هذا حذَفت العرب فاء الكلمة وهمزة الوصل. وقد مرّ ذلك في «تصريف الأفعال». والتقييد بسكون ثاني المضارع للاحتراز عن نحو : صِفْ، وقُم، وبِعْ؛ فان مضارعه متحرك الثاني. وهذا واضح. وأمثلة ما ينطبق عليه الضابط نحو : اسمع واسع واقض واجلس واكتب واسم. ولستَ في حاجة إلى الإكثار من الأمثلة لهذا النوع والذي قبله بعد أن تثقفت كثيرا في تصريف الفعل. هذه صيغ الأفعال التي تدخل عليها همزة الوصل قياسا .

همزة الوصل في الأسماء

همزة الوصل في الأسماء قسمان : قياسية كما في الأفعال، وسماعية. فالقياسية هي همزة كل مصدر من مصادر الأوزان الأحد عشر من الأفعال السابقة في قسم الماضي. كالانجلاء، والاحمرار، والاحميرار، والاقتداء، والاستبشــار، والاقْعِنْســاس، والاسْلنقــاء، والاجْلوّاذ، والاخْشيشـان، والاحرنجام، والاقْشِعْرار .

وغير خاف عليك أن هذه أمثلة للأوزان العامة، التي ينطبق كل وزن منها على كثير من مواد المصادر. مثلا. الانجلاء. مثال لوزن (الانفعال) الذي ينطبق على : الانفتاح والانكسار والانطلاق والانسجام والانحلال. وقس على هذا بقية الأوزان في المصادر وأفعالها السابقة .

والسماعية هي همزة عشرة أسماء ذكر الناظم تسعة منها في بيت واحد، فقال :

وفي اسمٍ استٍ ابنٍ ابْنُمٍ سُمِعْ   واثــنــينِ وامــرِىءٍ وتــأنيثٍ تبــعْ

ستة ذكرها باللفظ، وثلاثة أشار إليها بقوله : وتأنيث تبع. وهي : ابنة واثنتان وامرأة. والاسم العاشر وهو أيمن في القسَم أثبته في أول البيت الآتي بعد. وزاد العلماء همزة ال الموصولة وهمزة ايم لغة في أيمن المذكورة، فتكون جملة الأسماء التي سمع فيها همزة الوصل اثنى عشر. وقد سبق فى تصغير محذوف اللام بيان أصل اسم وابن واست. وأصل ابنم هو ابن. زيدت الميم فيه لتضخيم المعنى، كما في زُرْقُم لشديد الزُّرقة. قال المتلَمِّس. وهو جرير بن عبد العُزَّى :

وهــل لي أمٌّ غَيْرُهــا إن ذكـرتُهـا   أبَـى الله إلا أن أكــونَ لها ابْـنَــمَا

وأصــل اثنــين ثِنْيَيْن؛ لأنـه من ثَنَيْتُ. حُذفت لامه، وعوض عنها الهمـزة. ومؤنثـه اثنتـان. فتـاؤه للتـأنيث المحض كتـاء ابْنة، لا للالحاق والتعويض كتاء ثِنْتَين؛ للالحاق بحِمْلينْ في لغة بنى تميم. ولا حذف من امـرىء وامرأة. ولكن لما كثر استعمالهما في كلام العرب لكل ذكر وأنثى. سكّنوا فاءهما، وأدخلوا عليها همزة الوصل. هذا ذوقهم في لغتهم، ولا شأن لأصحاب القياس فيه. وأيمُن في القسم من اليُمْن وهو البَركة. قالوا فيه: ايمُن الله، وايم الله. بحذف نونه والتعويض بالهمزة وقد كثر هذا الحذف في لغتهم جدا، فصـارت النـون في (أيمن) كالثابت المعدوم، لذا لحقت الكلمة همزة الوصل. هذا. وفي أيمن هذه لغات كثيرة. محل ذكرها كتب اللغة. **وقولنا** أيمن في القسم للاحتراز عن أيمن جمع يمين؛ فإن همزته همزة قطع اتفاقا.

همزة الوصل في الحـــرف

هي الهمزة الداخلة على «أل» المعرّفة أو الزائدة. نحو: الرجل والمرأة والّذى. ومثلها (أم) في لغة حِمْيَر. ورد في الحديث «ليس من امْبِرِّ امْصيامُ في امْسَفَر[1] وإلى هذه الهمزة أشار الناظم بقوله:

وَايْمُــنُ ـ همزُ أل كذا ويُبْــدَلُ   مَدًّا في الاستـفـهــام أو يُسَهَّــلُ

أقــول: قد عرفت حال همز (أيمن وأل). أما **قوله**: ويبدل مدًّا إلى

(١) وهـو من رواية كعب بن عاصم الأشعـريّ ـ رضي الله عنه، كما في مسند الإمام أحمد، وسنن البيهقى، ومعجم الطبرانى الكبير وغيرها.

آخر البيت فمعناه أنه إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل المفتوحة. وهي همزة اَيمن واَل. نحو أاَلحسن عندك؟ وأاَيمن الله يمينُك؟ فإنه لا يجوز حذف همزة الـوصل، لئلا يلتبس الإنشاء بالخبر، لو قلت مثلا: اَلحسن عندك، كما لا يجوز اثباتها في الدرج إلا لضرورة شاذة كما تقدم؛ لذا ارتكب العرب أمرا وسطا، فأبدلوا الهمزة الثانية الوصلية ألفا. فقالوا آلحسن عندك، آيمن الله يمينُك؟؟ أو سهلوها فجعلوها بين بَيْنَ: أي بين الهمزة والألف. والوجه الأول أرجح؛ لأن صورة الهمزة زالت في الوصل، والثاني مرجوح؛ لأن صورة الهمزة باقية وصلا وإن كانت بين بَيْنَ. ومن التسهيل المذكور قول المثقَّب العبدى:

أألخـير الـذي أنـا أبـتـغـيه ... أم الشرُّ الـذي لا يأتـلينـى

لا يأتلينى: أي لا يقصّر في إدراكى. وقول حسّان بن يسار التغلبى:

أألحقُّ إن دارُ الـرَّبـاب تبـاعدت ... أو انبتّ حبـلُ أَنْ قلبـكَ طائـرُ

فسهِّلت الهمزة في البيتين بين بين ولم تحذف في النطق. وقد قرىء بالمد والتسهيل في مواضـع من القرآن الكريم. منها: ﴿**قل آلذكرين حرم أم الأنثيين**﴾. ﴿**آلآن وقد عَصَيْتَ قَبْلُ**﴾. ﴿**آلله خيرٌ أمَّا يُشْرِكون؟**﴾. **وقولنا** على همزة الوصل المفتوحة؛ احترازا من المضمومة والمكسورة، فإنها تحذف وتَثْبُت همزة الاستفهام؛ لعدم الالتباس؛ إذ أن همزة الاستفهام لا تكون إلا مفتـوحـة. وذلـك نحـو قولـه تعالى: ﴿**أصطفى البنات على البنين؟**﴾. ﴿**أتخذناهم سُخْرِيًّا**﴾. ﴿**أستغفرت هم...؟**﴾، ونحو قولك: أضْطُرّ أخوك إلى السفر؟ والمحذوف في الشواهد همزة مكسورة، وفي المثال همزة مضمومة.

حركة همزة الوصـــل

ذكر العلماء لحركة هذه الهمزة سبع حالات. وهاكها مع أمثلتها :

الأولى : وجـوب الفتح. وذلك في همزة (آل). وكل هذه الحالات للهمزة المبدوء بها كما لا يخفى .

الثانية : «الضم. وذلك في نوعين : (أ) الفعل الماضي المبدوء بهمز وصل إذا بنى للمجهول. نحو : انطلق به، واستخرج الدُّرّ .

(ب) أمر الثلاثى المضموم أصالة. نحو : اخرجُ واكتبُ واسمُ[1] . بخلاف نحو : امشُوا واقضُوا. فليس في همزته إلا الكسر؛ لأن ضم العين عارض للمنـاسبـة. والأصـل. امْشِيُوا واقضِيُوا. أعل بالحذف كما مر في تصريف الفعل .

الثالثة : رُجحان الضم على الكسر. وذلك في نحو : اُغزى ياهند. وإنما رجح الضم؛ نظراً إلى ضمة عين الفعل في الأصل، وجاز الكسر نظراً إلى الحالة العارضة بكسر العين لياء المخاطبة. وإنما لم تجز مراعاة الضمة العارضة في نحو امشُوا واقضُوا؛ لأن هذا الضم عورض بأصلين. وهما كسر الهمزة، وكسر عين الفعل. فغُلب على أمره، فوجب الكسر لما ذكرنا. هذا ما قالـه ابن مالك في شرح الكافية. والذي نقل عن أبي علي الفارسي في التكملة إخـلاص الضم فى همزة نحـو أُغزِى، ووجوب إشمام ما قبل ياء المخاطبة : بأن يُنحى بالضمة نحو الكسرة؛ تنبيها على الضم الأصلى في

(١) وحكى ابن جنى في المنصف سماع الكسر في هذه الهمزة عن بعض العرب، وقال العلماء إنه لغة رديئة !

عين الفعل. وهذا العمل هو المسمى عند القراء بالرَّوْم. أما الإشمام بالمعنى السابق في الوقف وهو ضم الشفتين فلا يصح أن يراد هنا؛ لتعذره كما يظهر ذلك عند النطق. وتكاد النفس تميل إلى كلام أبي علي، لولا أن كلام ابن مالك له وجه قويّ من النظر!

الرابعة: رجحان الفتح على الكسر. وذلك في اَيمُن واَيُم؛ لكثرة استعمالها في القسم. ولذا قل الكسر.

الخامسة: رجحان الكسر على الضم. وذلك في كلمة (اسم)؛ لأن الأغلب في حركة همزة الوصل الكسر.

السادسة: جواز الضم والكسر والإشمام أي الرَّوم كما سبق قريباً. وذلك في نحو اختار وانقاد إذا بنيا للمجهول، فتقول: أُخْتُور وانقُودَ واختير وانقيد، وتنحو بضمة الأول والثالث نحو الكسرة، تنبيها أن الأصل هو الضم.

السابعة: وجوب الكسر. وذلك فيما عدا ما ذكر، من الأسماء الاثنى عشر، والأفعال المزيدة. وهي الأحدَ عشرَ وزنا، ومصادرُ هذه الأفعال.

واعلم أنه إذا تحرك أول ما فيه همزة الوصل في ابتداء الكلمة استغنى عنها. وهذا يكون في كل مصغر بدىء بهمز وصل كما تقدم في التصغير، وفي كل فعل على وزن افتعل، قُصد ادغام تاء الافتعال في عينه. نحو: سَتَّر سِتّاراً، وقَتّل قِتّالاً، وخَصَّم خِصّاماً. في اسْتتر واقْتتل واخْتَصم. نقلت حركة تاء الافتعال إلى الفاء، فاستغنى عن الهمزة، ثم أدغمت التاء الساكنة في التاء، ويزاد في اختصم إبدال التاء صاد، ثم إدغامها في الصاد. وهذا الحكم خاص بنقل الحركة لقصد الإدغام وهو الأكثر في اللغة. أما إذا كان

النقل لغير الإدغام. نحو قولهم في الأحمر : اَلَحمر. بنقل حركة همزة القطع إلى الساكن قبلها. وهو لام (اَلْ) ـ فالأفصح إثبات همزة الوصل .

نسأل الله الكريم أن يصلنا بأسباب رضوانه؛ وأن يغمرنا بفيض بِرّه وسابغ إحسانه. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ؟

تم تحريره بالقاهرة في ٦ من شعبان سنة ١٣٦٥هـ.
٥ من يوليو سنة ١٩٤٦م .

الفهارس

الموضـــــوع	الصفحة

الموضـــــــوع	الصفحة

الموضـــــــوع	الصفحة

الموضـــــوع الصفحة